

سلسلة الوعي الحضاري (٣)

الثورة المصرية

نموذجًا حضاريًا

(٢)

أ.د/ نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دار البشير



مركز الحضارة للدراسات السياسية
١٣ ميدان التحرير القاهرة
هاتف وفاكس: ٢٥٧٧٩٧٦٥ ٠٢
www.ccps-egypt.com
cenciv@yahoo.com



دار البشير للثقافة والعلوم
0167467492 - 0162836461
dar_elbasheer@yahoo.com
darelbasheer@hotmail.com





الثورة المصرية: نموذجاً حضارياً [٢]

مرحلة ما بعد الاستفتاء: [١٨/٣ - ٣١/٨/٢٠١١]

تداعيات الاستقطاب العلماني - الإسلامي على التغيير الحضاري

أ.د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

دار البشير
للثقافة والعلوم



اسم الكتـــــاب: الثورة المصرية : نموذجاً حضارياً [2]

التــــــأليف: أ.د.نادية محمود مصطفي

الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

عدد الصفحـــات: 168

عـــدد الطبعات: (الطبعة الأولى 2011)

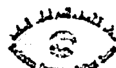
التوزيع النشــــر : دار البشير للثقافة والعلوم

مصر

تليفون : 01062836461-01067467492

darelbasheer@hotmail.com

dar_elbasheer@yahoo.com



مركز الحضارة للدراسات السياسية

13ميدان التحرير، التحرير ،

القاهرة –ج.م.ع .

هاتف وفاكس : 25779765 (02)

www.ccps-egypt.com

cenciv@ yahoo.com

الإيداع القانوني : 2011/3955

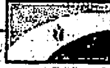
الترقيــم الدولي : I.S.B.N.978/977/278/410/2

1432 هـ

2011 م

الفهرس

الموضوع | الصفحة



●●●

تقديم

تأتي سلسلة «الوعي الحضاري» وليدةَ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، واستجابةً لمتطلبات تدعيم نموذجها في ميدان التحرير (٢٥ يناير – ١١ من فبراير ٢٠١١)، باعتباره نموذجًا حضاريًا كما عبرت عنه في العدد الأول من ١١ هذه السلسلة.

وبقدر ما أسهم مركز الحضارة للدراسات السياسية قبل الثورة، وعبْرَ ما يزيد على (١٤) عامًا منذ تأسيسه عام ١٩٩٧م، في أعمال فكرية: معرفية، ونظرية، ومنهاجية؛ بهدف بناء منظور حضاري للعلوم السياسية، وبقدر ما أسهم هذا المركز أيضًا في دراسات فقه الواقع المصري والعربي والإسلامي والعالمي، فلقد فرضت عليه الأحداث منذ ٢٥ يناير الكثير من المهام النقدية والبنائية، التي تستدعي حصيلة إنتاجه السابق للتفعيل والتشغيل، كما تختبر الكثير منها في ظل تحديات المرحلة الانتقالية وموضوعاتها المتراكمة. ومن ثمَّ جاء العدد الثاني من هذه السلسلة: (الديمقراطية العالمية).

ثم يأتي هذا العدد (الثالث) من السلسلة؛ ليستكمل العدد الأول عبر متابعة وتحليل تراكمي لمجريات الثورة المصرية المتمددة وتوابعها عبر الأشهر الخمسة الأخيرة (مارس- أغسطس ٢٠١١). فلا تزال فعاليات هذه الثورة تمور بالكثير من السجالات والتدافعات، والإنجازات والإخفاقات، ولا شك أن السعي في مناكبها، والجني من ثمارها، يتطلب مواصلة تعميق الوعي بها وتوسيع النظر فيها.

ومن ثمَّ تواصل الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى -أستاذ العلاقات الدولية- تأملها وبحثها لتطورات الثورة؛ بدءاً من مواجهة الثورة المضادة إلى محاولات اختطاف الثورة واستمرار تصعيد حالة الاستقطاب الأيديولوجي في الساحة السياسية، مروراً بأدوار القوى الأساسية؛ من المجلس العسكري وقوى الثورة؛ لتؤكد أن مصر -في هذه الانتقالة- في حاجة إلى مفهوم جديد لـ«السياسة»، ولتغيير حضاري يفتح الباب أمام نهضة مخططة استراتيجيًا. تتابع د. نادية مصطفى جُمُعات يوليو وأغسطس لتصل إلى سؤال أساس: أمازلنا نتحدث عن متطلبات المرحلة الانتقالية؟

هذه محاولة لحفظ ذاكرة الثورة المصرية، وتتبّع مسار مليء بالمنحنيات ومفارق الطرق، يقترب من تحقيق أهداف الثورة تارة ويبتعد تارة أخرى؛ مسار مشحون بالمشكلات التي تلحّ بدورها على ضرورة تجديد الوعي باللحظة الثورية الأنموذجية الأولى (٢٥/ ١/ ٢٠١١) واستلهام روحها فيما تبقى من عمر هذه الثورة.

مركز الحضارة للدراسات السياسية

ذو القعدة ١٤٣٢هـ، أول أكتوبر ٢٠١١م.



مقدمة(*)

اتسم الشهر الأول من عمر الثورة (١١/ ٢- ١٩/ ٣) -بعد إسقاط مبارك- بموجتين؛ إحداهما فَرِحَةٌ متفائلة والأخرى حَذِرَةٌ متخوفة. وإذا كانت مقدمات ما سُمي في حينه حركات مضادة للثورة هي المسئولة عن قدر كبير من الموجة الحذرة المتخوفة، فإن قدراً آخر من هذه الموجة ذاتها تسببَ فيه مناخ «الجدال السياسي» خلال الإعداد للاستفتاء على التعديلات الدستورية. حيث اتضح أن التحديات لنموذج الثورة التوافقي لا تنبع فقط من خارج دائرة أحرار مصر الذين هبُّوا للثورة ومساندتها، ولكنها تنبع أيضًا من داخل دوائر الثوار أنفسهم. وقد كان الاستقطاب من جديد بين تيارات الفكر والحركة السياسية من أهم هذه التحديات التي دفعت للتساؤل: ما مستقبل نموذج الثورة بوصفه نموذجًا حضاريًا؟ وهل ستنجح المرحلة الانتقالية في الإعداد لتغيير حضاري؟

ولكن يظل للحالة التي أحاطت بما قبل الاستفتاء وبعده مباشرة فضل التنبيه إلى مخاطر هذا الاستقطاب بموضوعاته وآليات ظهوره.. ومن ثم الانتباه إلى كيفية إدارته، وتجاوز سلبياته، وتعظيم ما له من إيجابيات.. مع اعتراف بأن التنوع والتعدد (وليس الاستقطاب الإقصائي) هو من طبائع

(*) أتوجه بالشكر للأستاذة شيماء بهاء الدين، الباحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية على قيامها بمراجعة الكتاب.



الأمور التي لابد أن تختبرها مراحل ما بعد إنجاز أول أهداف الثورة، ألا وهو إسقاط مبارك.

إلا أن الشهر الثاني من عمر الثورة قد حمل للشعب المصري والجيش والوزارة، ما هو أكبر من مجرد حركات مضادة للثورة؛ حيث برز وتأكد الحديث عن «الثورة المضادة». ومن هنا، تصاعدت دعوات التطهير لحماية الثورة واستمرارها، وذلك بعد أن اتضح أن الإجراءات البطيئة والجزئية وغير الحاسمة لا تستجيب لمطالب الثورة.

وفي هذه الجولة، كان المحك ليس العلاقات بين التيارات السياسية الفكرية والحركية فقط، ولكن وضع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ودوره، بحيث أضحى «المجلس» هو المدخل والخيط الناظم في كل حديث عن أسباب الثورة المضادة وكيفية مواجهتها. ويتصدى المحور الأول من هذا الكتاب لقضية «الثورة المضادة» في مرحلة ما بعد الاستفتاء.

وفي غمار استكمال عملية التطهير، وبالرغم من وطأة ثقلها، فإن التفكير في كيفية إعادة البناء الشامل لم يكن غائبًا، بل حاضراً بقدر الدعوة للانتباه إليه وضرورة الاستعداد له، ما إن تنتهي عملية التطهير، ويتحقق الاستقرار، وعلى أساس أن المرحلة الانتقالية لابد أن تنشغل بإعداد الرؤى عن مشروع تنموي شامل وصياغة تشريعات جديدة وتصميم خطط وبرامج على نحو يمهد ويؤسس لمتطلبات تغيير حضاري ونهضة. إلا أن حديث النهضة والبناء سرعان ما توارى، تحت وطأة تصاعد الاستقطاب العدائي من جانب القوى

السياسية (العلمانية) وتبلوُره في حملة للانقلاب على نتيجة الاستفتاء بالدعوة إلى الدستور أولا ، وفي التكتل في مواجهة الإسلاميين لإظهار ثقل مفقود. وإذا كانت الأنظار خلال الأشهر الثلاثة (أبريل- مايو- يونية)، قد تركزت على هذه «المعارك السياسية» وفق قواعد اللعبة التقليدية، إلا أن جهودًا أخرى -أقل ضوضاءً وأكثر إيجابية- كانت تتنادى للعمل من أجل الوطن والنهوض به. وهي جهود متعددة الروافد أفرزت مبادرات وقامت على فكر جديد ومفاهيم جديدة للسياسة والمدنية والتنمية . . . وهذا هو موضوع المحور الثاني. وهو محور مركب من عدة عناوين.

وإذا كان مفهوم جديد للسياسة يتجه للناس، موضوعًا وفواعل للتغيير، فإن هذا يعني نمطًا حضاريًا للتغيير وليس مجرد تغيير سياسي. ولأن تحقيق هذا النمط له متطلبات، فإن الرؤية المرتبطة بهذه المتطلبات يقدمها المحور الثالث من هذا الكتاب.

وحيث تظل وطأة الثورة المضادة قائمة بل متزايدة، سواء من داخل قوى الثورة وبنيتها أو من خارجها، فقد ازداد بروز الاستقطاب العلماني - الإسلامي الذي كشف عن نفسه مع الاستفتاء، وتكررت تداعياته على مسار اللعبة السياسية نحو الدستور والانتخابات، وعلى نحو مثَّل عائقًا وحائلا، مع عوامل أخرى. . دون اهتمام قوى الثورة بعمليات التغيير والبناء القيمي والمجتمعي والتنموي والأمني، الاهتمام المرجو واللازم لحماية أهداف الثورة.

ومن ثم، فإن المحور الرابع يعود إلى اللعبة السياسية وملامح الاستقطاب العلماني الإسلامي خلال الأشهر الثلاثة (يونية- يوليو- أغسطس).

وبناءً عليه، ينقسم الكتاب إلى محاور أربعة وخاتمة، وهي:

١- مواجهة الثورة المضادة بين إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة واحترام القانون ومطالب الثورة.

٢- بعد الثورة.. مصر في حاجة لمفهوم جديد للسياسة.

٣- في متطلبات التغيير الحضاري: من الذاكرة الحضارية إلى رؤية عن النهوض الحضاري وخطط وبرامج استراتيجية للتغيير.

٤- من الذي يسرق الثورة؟ استمرار التصعيد في الاستقطاب العلماني الإسلامي (من جمعة الثورة أولا ٨/٧ والاعتصام في ميدان التحرير، إلى جمعة التوافق (الإرادة الشعبية) ٢٩/٧ وجمعة من أجل مصر ١٢/٨).

خاتمة: أمازلنا نتحدث عن متطلبات المرحلة الانتقالية؟

المؤلفة

٢٠/٨/٢٠١١

●●●

المحور الأول:

مواجهة الثورة المضادة بين إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة واحترام القانون ومطالب الثورة

الثورة المضادة معطى تواجهه كل الثورات، الكبرى والصغرى. ولكن تختلف طبيعة هذه الثورة المضادة وسبل مواجهتها باختلاف نموذج الثورة المعنية.

ومن ثم، تمتد أو تقصر أيضًا المراحل الانتقالية، في عمر الثورات، وفقًا لطبيعة الثورة المضادة ووفقًا للقدرة الثورية على التدعيم والتوسع والاستمرار حتى تحقق هدفها المتمثل في بناء نظام جديد، وليس مجرد هدم نظام قديم.

وحيث كان نموذج ثورة مصر نموذجًا فريدًا بين الثورات من حيث كونه توافقيًا حضاريًا (سلميًا، تعارفيًا، عمرانيًا...)، ومن حيث كونه بلا قيادة تقليدية تمثل الرأس أو الأذرع للثورة، ومن حيث إن الجيش وإن كان قد لعب دوره في حماية الثورة إلا أنه لم يقم بها ومع ذلك انتقلت إليه إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، مع ما يعنيه ذلك من تحديات له ولعلاقته بالشعب الثائر..

بالنظر إلى هذه الحيثيات، لابد أن نتمكن من رسم خريطة مصادر الثورة المضادة ومضمونها وآلياتها. وابتداءً، يجدر القول، إن سجال الاستفتاء على التعديلات الدستورية قد نال من روح الثورة وهدد بانشقاق كبير على نحو مكن لهذه المصادر وآلياتها.. وخاصةً في ظل تباطؤ التطهير، مع استمرار عدم انتظام الشارع وأمنه، وعدم انتظام الإنتاج.

لذا؛ فقد شهدت أسابيع ما بعد الاستفتاء إفاقة من جرفتهم سجالات الاستفتاء لينصرفوا من جديد للتحذير من الثورة المضادة وتعبئة الجهود الوطنية لمقاومتها.

ومع تعدد مداخل التحليلات عن الثورة المضادة، فيجدر أن نحدد مدخلا لقراءتنا لها، من جمعة الاستفتاء ١٨/ ٣ حتى جمعة التطهير ٨/ ٤، وما تلاها من تطورات حتى بدأ التحقيق مع مبارك وحبسه ونجليه على ذمة التحقيق (١٣/ ٤)، وحل الحزب الوطني الديمقراطي بحكم من القضاء الإداري (١٧/ ٤/ ٢٠١١) وتغيير المحافظين (١٧/ ٤...).

والمدخل المختار هو مدخل إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية. ويرجع اختيار هذا المدخل في هذه المرحلة إلى الآتي:

خلال الشهر الأول بعد إسقاط مبارك لم يكن دور الجيش أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة موضع نقد، أو على الأقل بصوت عال (حتى خلال الاستعداد للاستفتاء). وعلى العكس، فإنه في الشهر الثاني تعالت وتعددت الانتقادات وتوافقت التحليلات على أن نمط إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة سمح لقوى الثورة المضادة بانتهاز بعض الفرص، وأن ضغوط الشعب المستمرة كانت محركًا لاستجابة المجلس الأعلى لهذه المطالب بطريقة تراكمية، تساعد على احتواء قوى الثورة المضادة تمهيدًا لتصفيتها ولكن بنهج تدريجي وليس راديكاليًا وسريعًا كما تفترض الثورات عادةً، حيث يقوم أساسًا على الإعلان عن ضرورة أن تكون إجراءات التطهير والمحاكمة وفقًا

للقانون. كما أن هذا السيناريو أودى بأن دخلت العلاقة بين المجلس والشعب مرحلة اختبار مهمة، مثّلت بدورها ملمحًا من ملامح الثورة المضادة وذلك خلال أحداث جمعة التطهير وما بعدها. والتي يمكن القول إنها كانت نقطة مفصلية في هذه العلاقة وفي مسار عملية التطهير.

بعبارة أخرى، بقدر ما يساعد هذا المدخل على تناول مصادر الثورة المضادة بقدر ما يجرُنا إلى مناط أساس من مناطات مقاومتها ألا وهو نمط العلاقة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والشعب المصري أو أحرار الشعب المهموم بالثورة وحمايتها وتحقيق أهدافها. ويظل موضع احترام القانون أو الحاجة إلى إجراءات ثورية للتطهير وإدارة البلاد منطقة مهمة من مناطق النقاش حول حقيقة أهداف الجيش ودرجة مساندته لمطالب الثورة في التغيير وليس مجرد الإصلاح.

وفيما يلي قدر من التفصيل:

(أ) فإن قراءة الوقائع المتراكمة عن «الثورة المضادة» تمكّن من تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى:

- بقايا النظام السابق في المواقع المختلفة، وخاصةً كوادر الحزب الوطني المتغلغلة في النسيج المجتمعي ومؤسسات الدولة.
- بقايا جهاز أمن الدولة المنحل.



- رجال الأعمال الفاسدون، الذين ابتُلي ببعضهم مجلس الشعب المنحل.
- الجريمة المنظمة (البلطجية): حلفاء النظام السابق.
- المتحولون الانتهازيون النفعيون الجاهزون للقفز في قطار الثورة بعد أن ركبوا طويلا قطار الحزب الوطني في صفوفه الثانية والثالثة.

المجموعة الثانية:

- الصامتون المراقبون المنتظرون ما سيحدث والمتبرمون في الوقت نفسه من «تغير نمط الحياة» وعدم استقراره، والنافثون خطاب اليأس والإحباط والمخاوف والتشاؤم بين قطاعات الرأي العام.
- المضارون من تداعيات الثورة على الاقتصاد، وخاصةً من فئات الشعب تحت خط الفقر، والذين لم يهبُّوا في ثورة جياع، وفق إحدى فزاعات الحزب الوطني، ولكن في الوقت نفسه يمثل وضعهم قنبلة موقوتة توظفها قوى الثورة المضادة، ولابد لأحرار الثورة أن ينتبهوا إلى مطالبهم المشروعة.
- المنجرُّون إلى السجال والاستقطاب الحزبي والأيديولوجي ذي الطابع الاستعلائي والإقصائي، والذين يهددون قوى الثورة بالانشقاق قبل أن تتحرك لتحقيق أهداف الثورة؛ ذلك لأنهم يهددون روح ميدان التحرير ونموذج الثورة التوافقي.

وإذا كانت المجموعة الأولى قد حظيت بالاهتمام الأكبر وهي التي تعبر عما أسماه ضياء رشوان «الحلف الآثم»، كما أنها تعبر عن مصادر هيكلية من



النظام السابق، الذي أسقطت الثورة رأسه ولابد أن تستكمل الثورة إسقاط هياكله المتجذرة (حزب وطبقة مصالح) سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى منظومة قيم: الخوف والتواكل واللامبالاة. وعلى كلا المستويين لعب الجهاز الأمني دوره في تكريس مصالح الحزب وطبقته. .

فإن المجموعة الثانية من المصادر، تنبع من دوائر شعب مصر والذي شارك الثورة أو على الأقل لم يتحرك ضدها، وهي مصادر متنوعة ولكن تعكس جميعها ما أسماه د. سيف الدين عبد الفتاح «القابلية للثورة المضادة» بأكثر من طريقة.

بعبارة أخرى، وبالنظر إلى هاتين المجموعتين لابد أن نعي أن الثورة المضادة ليست من خارج الثورة أساسًا، ولكن من داخلها أيضًا. وكلنا مسئولون عنها، سواء في تجلياتها وآثارها أو في كيفية مقاومتها.

ومن ثم، وبالرغم من أهمية رصد أحداث ومؤشرات الثورة المضادة، للحفاظ على الوعي بها والتنبيه إليها كسبيل ومنطلق أساس لمقاومتها، فإن يوميات الثورة مليئة بها وعلى نحو لا يمكن ادعاء تقديم صورة كاملة عنه في هذا الموضع. إلا أنه يمكن تحديد ملامح عامة لحالة مصر بعد ١٩/ ٣، تلخص تجليات الثورة المضادة المتعددة سواء تلك المتصلة بموضوعها (ماذا) أو القائم بها (من؟) وآلياته (كيف؟) وأسبابها (لماذا؟).

وأهم هذه الملامح؛ استمرار عدم الأمن في الشارع المصري، استمرار عدم الانتظام في الإنتاج، استمرار المطالب الفئوية بصورة فوضوية (بالرغم من



شرعية هذه المطالب)، الخوف من سقوط مؤسسات الدولة على أساس أن النظام المراد إسقاطه قد توحد مع مؤسسات الدولة وتغلغل فيها (البيروقراطية، الإعلام، الجامعات، الأمن، . . .)، الفزاعات المتبادلة بين القوى الوطنية القديمة والجديدة، دعوات التصالح والتسامح مع رموز النظام السابق وخاصةً مع رجال الأعمال لاسترداد الأموال المسروقة، نبرات التشكيك والحيرة والضبابية وعدم الثقة في المستقبل، الهلع وأحداث الفتنة، قصر النفَس، . . .

(ب) وبالنظر إلى مصادر الثورة المضادة والمؤشرات عليها (سواء من خارج الثورة الشعبية أساسًا أو من داخلها أيضًا)، تبرز أمامنا معضلة العلاقة الثلاثية بين إدارة المجلس الأعلى للمرحلة الانتقالية، وبين مطالب الشعب الثورية وموضع احترام القانون عند تنفيذها. وهي المعضلة التي برزت، في هذه المرحلة، أكثر وضوحًا مما كانت عليه من قبل، كما سبقت الإشارة.

ولقد تعددت الاتجاهات عن نمط إدارة المجلس الأعلى، ما بين سكوت عن الموضوع، واتهام له بالمسئولية عن التباطؤ في التطهير، وإيجاد مبررات للتباطؤ. وقد اتفق الجميع على عدم القدرة على معرفة كيف تُتخذ القرارات في المجلس. وإن تفاوتوا حول مدى انفراد المجلس الأعلى بالمسئولية عن الثورة المضادة، فإنهم اتفقوا -على جانب آخر- على أن ضغط الشارع يدفع بالمجلس للحركة الأسرع نحو التطهير.

وفي حين دافع البعض عن أن الشرعية الثورية تفترض إجراءات جذرية وسريعة للتطهير ومحاكمة الفساد السياسي، فإن البعض الآخر ساند الحجة

الأساس التي يبرر بها المجس الأعلى اتهامه بالتباطؤ ألا وهي ضرورة توجيه الاتهام والتقديم للمحاكمة بناءً على تطبيق القانون.

بعبارة أخرى، وحيث إن الجيش وإن لم يقم بالثورة إلا أنه هو الذي حماها، وبغض النظر الآن عن كيفية التعرف على الاتجاهات التي ينقسم بينها المجلس الأعلى للقوات المسلحة من حيث الموقف من تبني مطالب الثورة كاملة وبسرعة أو الاكتفاء ببعض الإصلاحات، وبغض النظر عن مسئولية هذا الانقسام عن تباطؤ حركة التطهير من عدمه.. إلا أن الواضح هو حرص المجلس الأعلى وهو يدير المرحلة الانتقالية على بيان أن التدرجية تبررها ضرورة التحرك وفقًا للقانون.

وبالرغم من أهمية إرساء هذا الاحترام للقانون وتأكيده، خلال هدم النظام القديم ومن ثم خلال إعادة بنائه، فإنه يظل للعملة وجه آخر لا يتصل بهذا الجانب من الثورة المضادة، أي رموز وقيادة النظام السياسي السابق ولكن يتصل بمصادر أدنى للثورة المضادة كان يمكن التعامل معها بسرعة أكبر، وانطلاقًا أيضًا من القانون، أو بمراسيم بقانون؛ لما لهذا التعامل من أهمية في تخفيف وعلاج «القابلية للثورة المضادة» من داخل شعبنا. وأقصد بهذا الإجراءات المتصلة بتطهير مؤسسات مهمة مثل الجامعات والوزارات والمحليات والمجالس القومية من كوادر الحزب الوطني وقياداته الذين سريعًا ما أخذوا يخلعون أقنعتهم السابقة ويلبسون أقنعة جديدة ويتلونون باعتبارهم كانوا من ثوار «الحزب الوطني» ومن المعارضة الداخلية.



كذلك، ماذا عن إعادة هيكلة الأجور -دون تحمل الدولة موارد إضافية- في بعض القطاعات المهمة؟ وغيرها من الأمور التي وإن بينت ثقل التركة التي يديرها الجيش، وربما صعوبة التعامل معها دفعة واحدة، إلا أنها من الحيوية بحيث كانت تقتضي هذه السرعة وهذا الحسم. ولقد ظلت هذه الأمور عالقة، وسببًا من أسباب عدم الاستقرار وعدم انتظام الإنتاج حتى أدى ضغط الشارع والمليونيات المتتابعة إلى توالي الحلقات: حل جهاز أمن الدولة، تغيير قيادات المؤسسات الإعلامية، توالي تقديم الرموز إلى الاتهام والمحاكمات، وصولا إلى التزامن بين ثلاثية مهمة: تقديم الرئيس مبارك ونجليه للتحقيق أمام الكسب غير المشروع ثم القبض عليهم رهن التحقيق وتوجيه اتهامات أخرى، قرار المحكمة الإدارية العليا حل الحزب الوطني مقترنًا بحيثيات حكم قوية وحاسمة في بيان مسئولية الحزب عن نفث الفساد السياسي في مصر، وأخيرًا تغيير معظم المحافظين (بعد طول انتظاره) الذي أثار من الانتقادات الكثير وخاصةً من حيث خلفية هؤلاء المحافظين المرتبطين بالنظام السابق.

وإذا كانت الساحة السياسية والمجتمعية في مصر قد امتلأت خلال الشهر الثاني من رحيل مبارك بسجالات ونقاشات كان للجيش نصيب فيها، إلا أن الفترة بعد الاستفتاء شهدت صعود نبرة الانتقاد والاتهام للجيش على نحوٍ غير مسبوق، وخاصةً من جانب شباب الثورة والتيارات اليسارية



والعلمانية. ولم يتورع بعضها -الذي لم يكف عن توظيف فزاعات «الإسلاميين»- من ابتداع رؤية مفادها الآتي:

من ناحية: أن هناك تحالفًا مسكوتًا وضمنيًا بين الجيش والإخوان بدليل أن الإخوان قد نزلوا بثقلهم وراء التعديلات التي قدمها الجيش، كما تُردد رموزه وغيرهم من الإسلاميين ضرورة عدم تجاوز القانون للإسراع بمحاكمة رموز النظام السابق.

ومن ناحية أخرى: سيظل النظام المصري أسير النمط السابق نفسه القائم على احتكار فصيل واحد للسلطة، مستخدمًا في مواجهة الأقباط فزاعة أخرى هي السلفيين والجماعات الجهادية.

ومن ناحية ثالثة: أن تباطؤ الجيش هو تواطؤ مع رموز النظام السابق، وأن للجيش رؤية وخطة وراء ذلك التباطؤ مفادها: التحكم في طبيعة النظام الجديد، أو ربما قيادته إذا اقتضى الأمر.

ناهيك عن تعرض الجيش لضغوط خارجية أجنبية وعربية لعدم محاكمة مبارك وعائلته. ولقد اعتبر البعض أن هذا النمط من الانتقادات والاتهامات للجيش هو نوع من الثورة المضادة من الداخل لا تقل خطورة عن الثورة المضادة من الخارج.

وكان لابد أن تصل هذه الرؤى الاتهامية الانتقادية، الضمنية أحيانًا والخافتة أحيانًا أخرى، إلى محك الاختبار الحقيقي لبيان مدى مصداقيتها ولحماية الأمة والعلاقة بين الجيش والشعب من إدرانها وعواقبها. وخاصةً

أنها قد أسهمت في زيادة وطأة حالة الشكوك والمخاوف وانعدام الثقة والشعور بالتهديد الذي يحوق بالثورة، والتي بدأت تسري جميعها على الساحة المصرية وتمثل مصدراً من أخطر مصادر الثورة المضادة من داخلنا.

وكما تكررت ألطاف الله بالثورة منذ ٢٥/ ١ حتى خروج مبارك، لم تكفّ هذه الألطاف عن الظهور كلما اشتد الأمر، وكلما ازداد مكر الماكرين بالثورة. ورب ضارة نافعة.

وجاءت هذه الضارة النافعة يوم جمعة التطهير ٨/ ٤/ ٢٠١١ متمثلة في الأحداث الناجمة عن ظهور بعض العسكريين بملابسهم العسكرية وسط المتظاهرين، بل على المنصات، في وقت أخذت عناصر من المتظاهرين تنال من انتظام الجمع وتدفع بالفوضى مرددةً لأول مرة شعارات ضد الجيش وضد المشير وعلى نحو انتهى باعتصام في ميدان التحرير، تدخل الجيش لفضّه في وقت حظر التِجوال (من الساعة الثانية حتى الخامسة) فجر السبت ٩/ ٤. وقد أثارت هذه الواقعة نقاشًا كبيراً وممتداً ومتشعبًا شاركت فيه بالطبع الاتجاهات المختلفة. وبغض النظر عن التفاصيل في المداخل والحجج والحجج المضادة، إلا أن الساحة في مجملها اتسمت بالآتي:

١ - كان للجيش الحق في فض الاعتصام والقبض على العسكريين المحتمين بالمدنيين؛ استجابةً لقانونه الداخلي؛ وحفاظًا على تماسكه؛ ووأدًا لفتنة في مهدها ولمعرفة أسبابها ومصادرها. حيث تبين للجيش أن الثورة المضادة قد انتقلت لصفوفه. ومن ثم تأتي ضرورة مساعدة الجيش على حماية تماسكه.

٢- تعاون روافد من شباب الثورة مع الجيش لفض اعتصام آخر في الميدان؛ تأكيداً لضرورة انتظام الشارع والحفاظ على الاستقرار من أجل التغيير الآمن.

٣- التوافق العام على أهمية وضرورة وحيوية دور الجيش في حماية الثورة وتحقيق مطالبها، وإن كان ذلك لا يمنع انتقاد إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلا أن الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه هو اتهام الجيش أو تخوينه. وفي الوقت نفسه، كان تأكيد أهمية موقف الجيش المعلن منذ البداية أنه وكيل للثورة يدير البلاد مؤقتًا حتى تستعد بسرعة لتسلم السلطة.

٤- خطورة التشكيك بين التيارات السياسية والتشويه المتبادل، وخاصةً إذا أضحى المحك هو التحالف مع الجيش أو الوقوف ضده. ومن ثم، تأكيد خطورة الاستقطاب والاستبعاد المتبادل بين التيارات.

٥- تأكد للجيش بدرجة أوضح صحة مخاوف الشعب من الثورة المضادة، ولاسيما بعد الحديث الذي أذاعته «العربية» لمبارك يوم ١٠/ ٤ حاملا نغمة تبرئة الذات من ناحية ونغمة التهديد بمحاسبة كل من أساء لسمعته وأسرته من ناحية أخرى.

وقد أثار توقيت الحديث ومضمونه الكثير من التساؤلات عن مغزاه بالنسبة لحالة العلاقة الراهنة بين الجيش والشعب عقب جمعة التطهير، وأليس هو بمثابة مزيد من دق الأسافين بين الطرفين استكمالا لسيناريو الثورة المضادة؟



أم هو عنجهية سياسية أخرى من مبارك تضاف إلى أحاديثه الثلاثة الكبرى منذ ٢٥/ ١ حتى ١١/ ٢ التي بينت جميعها حجم الهوة بين هذا الرئيس وقدرته على فهم شعبه، بل تقدير قدر نفسه وميراثه في حكم البلاد لثلاثين عامًا؟

خلاصة القول: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]، وكذلك قوله: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]. نعم خرجت الثورة بعد هذا المفترق بدرجة أقوى من التصالحية والتحالفية بين الشعب والجيش.

وتوالى الإعلان عن محاكمة مبارك وعائلته، والقبض على إبراهيم كامل وأعوانه مدبري موقعة الجمل، وحل الحزب الوطني، وتقديم أحمد فتحي سرور للتحقيق.

ولكن تظل الثورة المضادة تطل برأسها وتظل الحاجة لمزيد من المواجهة معها.

(ج) الاستجابات المطلوبة لمواجهة تحديات هذه الثورة المضادة: متطلبات «التدافع الحضاري» من أجل التغيير الحضاري.

لابد أن تقوم هذه الاستجابات على ثلاثة مرتكزات: حماية العلاقة الراهنة بين الجيش والشعب، «التعشيق» وليس التشبيك بين المجلس الأعلى والوزارة وبين روح التحرير ومطالب الشعب لتتولد قيادة للثورة، حماية



روح نموذج التحرير (التعددية، التعارفية، التكافلية، العمرانية) وإشاعتها بين «أهلينا». حيث إن هذه المرتكزات تعكس ثلاثية: الروح، والعقل، والجسد: روح التحرير، وعقل القيادة المأمولة، وأذرع وأرجل جسد يحمل هذه الروح وهذا العقل ويتحرك وفقًا لهما لتحقيق أهداف الثورة وليس مجرد بعضٍ من مطالبها الآنية.

لقد تجسدت هذه الثلاثية بطريقة إبداعية عكست التركيبة الحضارية للشعب المصري ومخزونه الحضاري في نموذج ميدان التحرير. وإن هذه التركيبة وهذا المخزون الحضاري هو الذي أضفى على الثورة تفردها من حيث التوقيت والمسار والآليات والنتائج حتى ١١/ ٢. هذا التفرد الذي يحاول الجميع -كل وفق مرجعيته وإطاره الفكري- أن يفسره، إلا أن هناك إجماعًا على كونه يعكس خصوصية الشعب المصري التي عبرت عن نفسها بطرق عدة عبر تاريخ هذا الشعب. وفي جوهر هذه الخصوصية، تديُّن هذا الشعب بمسلميه ومسيحنييه، وعلاقته المتفردة بالله. لذا؛ فإن جانبًا أساسًا من فهم تفرد «الثورة» لابد أن يكون الإيمان «بألطاف الله» وعونه لعباده أن تحركوا.

إن هذه المرتكزات الثلاثة، والخيط الناظم بينها الذي يترجم ما لها من دلالات حضارية، لابد أن تتطلب توليد رؤى عن ماهية الاستجابات المطلوبة لمواجهة تحديات الثورة المضادة بمستوياتها الخارجية والداخلية. ومن ناحية أخرى فهي تتطلب إبداع الآليات والأدوات التي تجسد هذه الرؤى وتحول الفكر إلى حركة، سواء في المرحلة الانتقالية أو ما بعدها.



ولم تعدم الساحة المصرية النخبوية والجماهيرية، الفكرية والسياسية والإعلامية، خلال الشهر الثاني من عمر الثورة الرؤى المتدفقة والمتكاملة في معظمها والمتنافسة (ولا أقول المتناقضة) أحيانًا، وخاصةً فيما يتصل بمنطق ومآل العلاقة بين الجيش والشعب والقانون، والأدوار المطلوبة من «العقل» ومن «الجسد» لحماية «الروح». تلك الروح التي تمثل الأساس الذي يُبنى عليه تغيير حضاري وليس مجرد تغيير سياسي.

وتقودني قراءتي للخطابات خلال الشهر الثاني من عمر الثورة، للتمييز بين المستويات التالية من الرؤى (وهي متكاملة وليست بدائل):

المستوى الأول: القيادة: ضرورة الاستمرار في «التطهير» لإزالة أركان النظام السابق، وحيوية الإسراع به سواء من خلال الإجراءات القانونية الراهنة واحترام تطبيقها باعتبارها أساسًا للاتهام والمحاكمة، أو من خلال حزمة مراسيم بقوانين للثورة تحقق الإسراع في الإزالة وضمان الجدية والمصداقية في استعدادات المرحلة الانتقالية حتى لا تتحول تلك المرحلة إلى استنزاف للثورة وليس استعداداً لبناء جديد.

ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى ما يلي: من ناحية: مراسيم لتجفيف منابع الثورة المضادة، بحيث تحظر الممارسة السياسية على كوادر وقيادات الحزب الوطني المنحل، وتحقق استبدال القيادات الراهنة في مواقع عديدة استراتيجية والتي ارتبطت بالحزب الوطني.

ومن ناحية أخرى: مراسيم تضع هياكل جديدة للأجور في ظل الموارد المتاحة لكل مؤسسة وليس موارد جديدة، على نحو يسمح بتأليف القلوب بين أهلينا المتعبين والمكدورين من جراء الفساد السابق والظلم الاجتماعي الذي اقترن به.

ومن ناحية ثالثة: مراسيم إعادة هيكلة وظيفة ودور الجهاز الأمني برمته تحقيقًا للأمن المفقود حتى الآن.

إن مسألة قيادات جديدة مسألة حيوية ولا تعني فقط أسماء جديدة، ولكن لابد أن تعني جيلا جديداً غير تقليدي ويعكس اختياره تفاعلا مع روح التحرير وأهدافه.

وإن افتقاد هذا النمط، سواء في تشكيل الحكومات الانتقالية (بما فيها حكومة د. عصام شرف) أو في المحافظين أو قيادات الإعلام، من أهم أسباب استمرار الاحتجاجات الفئوية والعامة وما يشعر به الجميع من تراخٍ أو جمود أو فوضى في مؤسسات عديدة. حقيقةً، هذه الحكومات هي لتسيير الأعمال في هذه المرحلة الانتقالية، إلا أن التسيير أيضًا يحتاج لروحٍ جديدة؛ لأن هذه المرحلة هي التي تشهد التأسيس للجديد.

من هنا، لابد من التشديد على خطورة الأخذ المطلق بمقولة إن النظام السابق قد تغلغل في الدولة حتى لتهدد إزالة هذا النظام (رموزه وطبقته وآلياته) وجود الدولة ذاتها. فهذه مقولة حق يراد بها باطل؛ لأن الدولة قد أصابها التفكك والضعف بالفعل، ومن ثم فإن استمرار بقايا هذا النظام فترة



أطول (وخاصةً في المرحلة الانتقالية) قد يهدد الثورة ذاتها وفرصها في إعادة بناء الدولة والنظام.

ومناط تغيير هذا الأمر هو ضرورة وضع قيادات جديدة وثورية وبأسرع وقت في القطاعات الاستراتيجية، فهذا هو المنطلق الأول ضد الثورة المضادة، ولو خلال مرحلة انتقالية. فحقيقة تلك الأخيرة أنها تركز على إدارة الأزمات والتسيير الآني، ولكنها أيضًا تؤسس للجديد. وكل هذا يحتاج لقيادات جديدة.

والاحتجاج باحترام القانون أساسًا لتوجيه الاتهام أو للإبقاء على قيادات راهنة لم تُتهم ليس مقبولا على إطلاقه. فالآلية القانونية ليست جامدة وليست للحفاظ على الأوضاع القائمة ولكن يمكنها البحث عن«جديد» في إطار أننا نعيش ثورة لحماية الثورة وفي ظل احترام للقانون أيضًا.

وكذلك الاحتجاج بالحكمة والخبرة المطلوبة لدى قيادات المرحلة الانتقالية هو حجر على القوى الثورية الشابة الجديدة (اللاحزبية) أو القوى الثورية الشابة ذات الانتماء للقوى السياسية الحزبية القائمة واستبعاد لها. إلا أن هذه القوى الشابة عليها أيضًا أن تلعب -الآن- دوراً حيويًا في مجالين أساسين: الاستعداد للبناء الجديد، وضم الأهل من جديد.

ومسألة القيادة المطروحة عاليًا إنما تقع على مستويين: القيادات في القطاعات الاستراتيجية، ولكن الأهم هو المستوى الأعلى ألا وهو القيادة



التي تدير البلاد الآن: المجلس الأعلى للقوات المسلحة والجيش. فإن منحى إدارته حتى الآن يقدم مؤشرات إيجابية على ما يجب أن تضحى عليه العلاقات العسكرية المدنية في النظام الجديد؛ ذلك لأن مدنية الدولة لا تقتصر فقط على العلاقة بين الديني والمدني والسياسي، ولكن تمتد بالضرورة إلى العلاقة بين العسكري والمدني أيضًا. وهذا مجال في حاجة أيضًا لاقتراب منظم وواعٍ، لا يزيد من التهويل في مدح دور الجيش حتى الآن، ولا يزيد من التهويل في الشكوك والاتهامات. ولكن نحن في حاجة لاهتمام أكبر للإجابة عن الأسئلة التالية:

ما استراتيجية الجيش تجاه وضعه في النظام الجديد؟

وماذا سيكون عليه وضع الجيش في الدستور الجديد المأمول؟

وهل لديه خطة استراتيجية أم لا للتأثير في مسار النظام الجديد؟

وهل يفكر في كيفية ضمان ما كان له من نفوذ وسيطرة ودور في ظل النظام السابق (مهما قيل عن اتجاه مبارك لعدم تسييسه)، أم في كيفية تأكيد دوره الجديد الذي أسفرت عنه حمايته للثورة وإدارته للبلاد حتى الآن؟

ومن ثم، فالأهم أيضًا هو هل يتم طرح «كيفية تنظيم الدستور الجديد لوضع الجيش» في المناقشات الدائرة الآن بين المتسابقين (كل على حدة) على وضع «مشاريع للدستور» أو على مستوى «الحوار الوطني» المفقود حتى الآن؟

وهذا يقودنا بدوره إلى المستوى الثاني.



المستوى الثاني: الاستعداد للبناء المأمول بعد الفترة الانتقالية:

مهما كانت طبيعة الإجابة عن الأسئلة السابقة، بل صعوبتها الآن بعد شهرين فقط من عمر الثورة بعد الإطاحة بمبارك، فمما لا شك فيه أن الثورة المصرية ذات النموذج الفريد والتي لم تكن ثورة بقيادة تقليدية، لا يقتصر مآلها على ما يتصل بالقيادة فقط رغم أهميته، بل يتوقف على استمرار «أحرار الشعب المصري» في القيام بدورهم الذي فجَّر الثورة ووسَّع نطاقها ومتَّن من صمودها حتى رحل مبارك.

وبالتالي فعلى هؤلاء الأحرار الكثير.

وليس أهمه استمرار الضغط من أجل إتمام إزالة أركان النظام السابق وبأسرع وقت، ولكن الأهم هو التوافق الوطني حول شكل النظام الجديد والدستور الجديد، والذي يحدد طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهوية الدولة والمجتمع:

(١) إعادة الهيكلة السريعة والفاعلة لدور جهاز الداخلية.

(٢) المبادرة بوضع رؤى وخطط لتشريعات جديدة تحقق التغيير في القطاعات الاستراتيجية المفصلية، انطلاقًا من تجفيف منابع النظام السابق (قيمه ومؤسساته) وعلى رأسها الفساد السياسي والمالي، وسعيًا نحو تغيير حضاري شامل يرتكز على مشروع تنموي نهضوي ذي دعائم أساسية (التعليم، الصحة، الإنتاج، الإعلام).

(٣) إعداد قيادات جديدة للانتخابات البرلمانية في ظل ائتلاف للقوى السياسية التي شاركت في الثورة ودعمتها، وكذلك قيادات جديدة للعمل النقابي الحر في جميع المجالات.

بعبارة أخرى، علينا الاستعداد، نحن النخب الفكرية والسياسية، ليس فقط لمجرد الدعوة للجيش للقيام بكذا وكذا، أو اتهامه بكذا وكذا، فالأهم هو كيف نحرك قوى ضغط منظمة للتغيير في جميع المجالات: الجامعات، النقابات، التعليم، الصحة، التخطيط العمراني، نمط التنمية، الصناعة والزراعة والبنوك... إلخ. فنحن في حاجة لتغيير حضاري وليس مجرد تغيير سياسي من أعلى. إن هذا الاستعداد للبناء أصعب بكثير من إزالة البناء القديم، ويحتاج لإبداع ومبادرة وتشبيك وتواصل بيني في إطار رؤية استراتيجية تحدد الروابط بين جميع هذه القطاعات ومتطلبات كل منها لإحداث تغيير حضاري شامل، يستلزم أيضًا خطة زمنية. فهل ننتظر حتى نضع دستوراً وننتخب برلمانًا ورئيسًا، أم نبدأ من الآن على المستوى القطاعي والجزئي (النوعي)، كما نبدأ على المستوى الكلي (شكل الدستور وشكل النظام السياسي والاقتصادي)؟

مما لاشك فيه، أن «الشهر الثاني» من عمر الثورة قد شهد حراكًا من أجل الإطار الكلي العلوي، إلا أنه شهد أيضًا حراكًا -ولكن أقل- على المستويات الجزئية، دأبت عليه مراكز الفكر والبحث المستقلة وفي الجامعات، وإن كان معظمها مركز، وبدعم وتمويل أجنبي ملحوظ، على التدريب والتوجيه فيما يتصل بأركان العملية السياسية؛ تكوين الأحزاب

ومفاهيم الديمقراطية والليبرالية والعلمانية . . . من مكونات «التوعية السياسية» . إلا أنه من ناحية أخرى ، بدأ يجري التفكير (مثلا على صعيد مراكز كلية الاقتصاد جامعة القاهرة) ، في أمور مثل : الوضع الدستوري للمعلومات في مصر ، رؤية للإطار الدستوري للامركزية والحكم المحلي بعد ثورة ٢٥ يناير ، محاربة الفساد من خلال العمل الجماعي والتعليم والتدريب (نحو اقتصاد أكثر شفافية) ، الاقتصاد المصري إلى أين ، إعادة هيكلة الجهاز الأمني ، الدولة المدنية . . .

كما تم -على مستوى الإعلام والمبادرات المدنية- طرح الدعوة للنقاش حول أكثر من مجال يحتاج لتشريعات جديدة ، مثل : العمل النقابي الحر ، إعادة تنظيم العمل المدني (التمويل الأجنبي) ، قانون الجامعات ، قانون الأزهر ، قانون للأوقاف . . . إلخ . ومع ذلك ، يجدر القول إن الهرولة للسياسي مازالت تسيطر على اهتمامات الساحة على حساب الاقتصاد والعمل المدني التنموي ، وعلى نحو يدفع للتساؤل : ألم تكن الثورة مؤذنًا لتغيير حضاري وليس مجرد تغيير سياسي؟

المستوى الثالث: نبض «الناس» ووعيهم: نواة التيار الرئيس للجماعة الوطنية، من اللامبالاة إلى الفعالية الضرورية: كيف «نضم أهالينا» من جديد، الأهل مناط التغيير الحضاري المنشود.

لعب الإعلام دائمًا دوره في الحروب السياسية التي خاضها النظام السابق ضد المعارضة وضد شعبه . لعب الإعلام الرسمي وكذلك الإعلام

غير الرسمي دورهما في الحروب السابقة، وكان «الناس» «الأهل» هم المستهدفين. وإذا كان الإعلام الرسمي قد لعب دورًا مخذولا هابطًا خلال أيام الثورة ارتد إلى نحره وآل به إلى شبه السقوط وعلى نحو جعل من تغييره الفوري أولوية لا تقل أهمية عن أولوية محاكمة رموز النظام السابق، إلا أن الإعلام سواء الرسمي أو غير الرسمي لم يبرأ تمامًا، بعدما تبدت أنواع جديدة من الأمراض تنال من حالة وروح الأهل والناس؛ إذ إنها تُدخلهم في حلقات من النقاشات النخبوية، تبدو أحيانًا غير متينة الصلة بما يشعر به الناس أو يعانونه مباشرةً؛ حيث إن هذه النقاشات، إنما تدور حول أجندة تحددها القطاعات الفكرية والمالية التي تمتلك الإعلام غير الرسمي، أو التي توجه الإعلام الرسمي. وهو أمر يبين حجم الفجوة بين المثقفين والمجتمع.

ولعل مرحلة الاستعداد للاستفتاء على التعديلات الدستورية كانت من أوضح الأمثلة على المقولة السابقة:

ففي حين انبرى الجميع للدفاع -علنًا أو ضمنًا- عن التصويت بـ«لا»، إذ بنتيجة الاستفتاء تكون على العكس، وعلى نحو قدم دلالة حضارية مهمة جدًا وهي إلى أي حد يعكس الإعلام اهتمامات الشارع ونبضه، وإلى أي حد تأثر «الناس» بهذا الإعلام مقارنةً بالتأثر بقوى أخرى. ولهذا؛ كان أحد أهم مآثر الاستفتاء هو أنه كشف عن حقيقة أوزان القوى السياسية على الساحة من ناحية وكشف عن أن مناط التأثير في «الناس» والأهل ليس



التأثير عن «بعد» ولكن على الأرض، من خلال الالتحام المباشر معهم. ومن هنا كان توجه القوى السياسية المنظمة (الحزبية) والقوى السياسية الجديدة بعد الاستفتاء، للنزول إلى الناس، خارج مختبرات وملتقيات النخب في الغرف المغلقة، في سباق مع الزمن لبناء قواعد شعبية لهم، بعد أن تأكد لهم هشاشة ما كانوا يعتقدون توافره من هذه القواعد، أو ربما انعدامها على الإطلاق بين «الناس». . ليس لعيب في هذه القوى في حد ذاتها وليس لعيب في الناس ذاتهم (كما تنحو بعض القوى للقول)، ولكن لافتقاد لغة التواصل ولغة الفهم المتبادل.

ولكن ظل الإعلام وبعد الاستفتاء يلعب دورًا آخر في خلق الفزّاعات الجديدة من القوى الإسلامية، وبانتهازية سياسية كبيرة تقوم على التهويل ونشر الأخبار الكاذبة، ناهيك عن إنصاف المتعلمنين من النخب الذين تبين أنهم «بعيدون» عن نبض الناس، بل أبعد عن القدرة على التأثير فيهم أو تغييرهم، كما هو مطلوب في عملية تغيير حضاري.

لذا؛ لم يكن مستغربًا، وقد استحكمت قوى الثورة المضادة، أن يصبح «الأهل»، الناس موضوعًا وهدفًا لهذه الثورة، بل أحيانًا فاعلا من فواعلها عن قصد أو غير قصد.

نعم موضوعًا وهدفًا وفاعلا. فالناس هم مادة البلطجة والاختلال الأمني. . وهم هدف الإعلام غير المسئول أو القوى السياسية المنظمة الساعية لتعبئة المساندة. . وهم فاعلون حين ينجرفون في تيار المطالب

الفئوية الضيقة التي تنال من الإنتاج، أو ينساقون وراء تيار الشائعات والاتهامات والشكوك، أو يسرفون في تيار اللامبالاة والانتظار. ولكنهم في جميع الأحوال ترمومتر الحالة المعنوية العامة لمصر الثورة، وآفاق استكمالها المسيرة. كما يظلون نواة لكل تيار رئيس في الجماعة الوطنية ومناط التغيير الحضاري المنشود، فهذا النمط من التغيير لا يقوم به النخب بمفردهم ويجب ألا يستفيدوا هم فقط منه. فالتغيير الحضاري ليس «التغيير السياسي»؛ لأن مناط الناس هو منظومات قيمهم وكيانات حركتهم وآليات سلوكهم سواء في العمل السياسي المباشر أو في العمل المدني التنموي، هكذا تحدثت عن الناس ما إن نجحت الثورة باعتبارها ثورة حضارية.

ومن ثم، فإن تعبئة طاقة «الأهل» ضد الثورة المضادة من أهم المتطلبات الآنية ومتوسطة الأجل؛ ذلك لأن نموذج الثورة كان نموذجًا لانتشار السلطة. فالثورة لم تكن منزوعة السلطة كما يقول البعض (نظراً لافتقادها قيادة واضحة)، ولكن عكست نمطًا جديداً للسلطة، غير المتنازع عليها بين مراكز السلطة، وهو نمط من السلطة يقوم على توزيع الأدوار، كل لما يُسر له وفق قدراته وإمكاناته ومرجعيته.

وبناءً عليه، فإن تعبئة طاقة الأهل ضد الثورة المضادة تستلزم استعادة هذا النمط من السلطة، وفي مواجهة عودة مراكز القوة التقليدية إلى تنازع مناط السلطة على أكثر من مستوى. وهذا الوضع المأمول يتطلب عدة أمور اختلفت حولها الآراء قربًا أو بعداً، صراحة أو ضمنًا، ولكن غالبًا من

مداخل جزئية وبدون إطار ناظم يركز على «الأهل»، حيث اتجه التركيز إلى «النخب من جديد» سواء القديمة أو الجديدة.

ومن أهم هذه الأمور، وفي إطار ناظم:

١- تجديد دور الناس وتعبئتها وتجميعها من خلال قنوات غير حزبية مثل: اللجان الشعبية من ناحية، والمبادرات المدنية من ناحية أخرى دعمًا للأمن من جهة وتحفيزاً للعودة للإنتاج من جهة أخرى. والأمن والإنتاج هما وجهان لعملة واحدة تسمى «الاستقرار» بمعناه الإيجابي، بوصفه متطلبًا من المتطلبات المسبقة لتحقيق مطالب الثورة ثم أهدافها. وذلك وفق منظور حضاري لا يستقيم والراديكالية الفوضوية المقترنة بالعنف والتي تمثل سمة من سمات «الثورية» وفق المنظور التقليدي للثورات باعتبارها قرينة العنف والجذرية لإحداث التغيير السريع الذي يستجيب لمطالب الجماهير الثائرة، حتى ولو على حساب حقوق آخرين، أو على حساب الاستقرار (الإيجابي الدافع للتغيير والعجلة تدور).

٢- استعادة الإعلام والمجتمع التوازن، وعدم الهرولة نحو السياسي الحزبي الصراعي، والاتجاه نحو المدني التنموي التعاوني.

٣- حسن فهم النواة الصلدة لدى «الأهل» وهي «الدين». فإن محاولة استبعاد هذه النواة بأي شكل من الأشكال، أو جعلها مادة للخلاف بين القوى السياسية المتصارعة، محكوم عليها بالفشل، وترتب من المخاطر أكثر مما ترتب من مكاسب لأي فريق. ولكن يظل هذا العنصر أو يصبح مصدر

تعبئة لجهود «الأهل» من أجل تغيير حضاري يُرسي قواعد نظام ديمقراطي مدني ويبني تنمية شاملة وحتى يحقق هذا التغيير الحضاري نهضة ونهوض.

٤- التضامن الأهلي في مواجهة الجوع والتداعيات الاقتصادية على وضع فئات من الشعب المصري التي هي في الأساس تحت خط الفقر. وهذا التضامن ضرورة لاتقاء ثورة غير مأمولة طالما استخدمها النظام السابق فزاعة ضد التغيير السريع. فالجياع لن يصبروا طويلا لحصد نتائج الثورة بعد سنوات. لذا؛ فإنه من الضروري التكاتف السريع حول وسائل تخفيف وطأة الجوع والفقر، (حتى نتمكن من قتله من خلال التخطيط لعدالة اجتماعية) من ناحية، والنيل من ناحية أخرى من المنافع الآنية لطبقات فاسدة.

وهذا التضامن في مواجهة الجوع يقترن بتضامن آخر مطلوب لدعم الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة من القادرين من أهل مصر (حتى ولو تأثروا بالتداعيات الاقتصادية للثورة) داخل وخارج مصر.

٥- ضرورة تبني إجراءات سريعة، إبداعية، تحسّن من «الحالة العامة» للعاصمة وللمدن وللريف، وحتى يشعر الناس بأنه قد جرت ثورة، فيتجدد الأمل والثقة بإمكانية التغيير. والأمثلة على ذلك عديدة، من أهمها؛ النظافة العامة، وانضباط المرور، وتحسين الخدمة البيروقراطية في قطاعات خدمة الجمهور، خطابًا إعلاميًا أكثر تفاؤلا وأكثر فعالية في مخاطبة الناس بوصفهم فاعلين وليس موضوعًا لصراعات قوى أو منتفعين (بدون مشاركة) بالثورة.



٦- وأخيراً، إن وصول الثورة إلى الأقاليم والريف ضرورة، فالثورة ليست للمدن الكبرى فقط أو عواصم المحافظات. هنا يكمن مناط التغيير الحقيقي، ولن يتحقق في شهور -مهما أطلنا المدة السابقة على وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات اللازمة لإعادة الجيش إلى معسكراته- ولكنها عملية ممتدة ومهمة وضرورية لابد من التخطيط الجيد لها من أجل إحداث نهضة إقليمية وريفية حقيقية في العقول والقلوب وليس فقط في الخدمات.

وأخيراً، ومع أهمية هذه الرؤى وإخلاصها حول الاستجابات المطلوبة في مواجهة تحديات الثورة المضادة، يظل المحك لتنفيذها متمثلا في أمرين:

من ناحية: مآل الاستقطاب السياسي والفكري الذي قفز برأسه، وكيفية إدارته، ونحو ماذا؟

ومن ناحية أخرى: مشروعات التنمية الوطنية التي يقوم عليها القطاع المدني.

والأمران، السياسي العلوي، والسياسي الأدنى، يتمايزان ولكن يجب ألا ينفصلا أو تتم الهرولة لأحدهما (السياسي) على حساب ثانيهما (المدني، وهما أيضًا يتأثران بقوة بالأبعاد الخارجية للثورة.

ومن ثم، فإن المحاور التالية من هذه القراءة تنصبّ على هذه الجوانب الثلاثة المؤثرة على المرحلة الانتقالية من أجل استكمال إزالة النظام القديم والإعداد لبناء النظام الجديد.

٢٠١١/٤/٢٤

●●●

المحور الثاني:

بعد الثورة.. مصر في حاجة لمفهوم جديد للسياسة

مقدمة:

كنت أنتوي بعد إتمام المحور الأول من هذا الكتاب في ٢٢ / ٤/ ٢٠١١ أن يكون موضوع المحور الثاني هو خريطة القوى السياسية المصرية بعد الاستفتاء والإعلان الدستوري: عملية الاستعداد للانتخابات ولدستور جديد ولرئيس جديد أيضًا. ولم أتمكن من الاقتراب من هذا الموضوع على «الورق». فلقد كان اقترابي منه -في الواقع- يزيد من تساؤلي: ماذا سيكون مآل الثورة في ظل هذه الحالة من «التردي» في مناخ «اللعبة السياسية» وقواعد إدارتها، وخاصةً على النحو الذي يقدمه الإعلام (البرامج الحوارية بصفة خاصة) والذي لم يعد يعكس استقطابًا ثنائيًا فقط بل يعكس إقصاءً متبادلا؟

أهكذا ترث القوى السياسية ثورة بيضاء فجَّرها شباب والتفَّ حولها الجميع بطريقة سلمية، بعدما باتت هذه الثورة عقب الاستفتاء تشهد صراعًا تقليديًا يستدعي جذورًا فكرية وسياسية سابقة، وعلى نحو جعل من هذا الصراع في نظر البعض مكونًا داخليًا من مكونات الثورة المضادة؟

حقيقةً، يبين من تاريخ الثورات أن مسارها يقدم الكثير من النماذج في هذا الصدد. وحقيقةً لابد أن يدرك كل عالم سياسة وناشط سياسي، ومشارك سياسي هذه الحقيقة. إلا أن نموذج الثورة المصرية ذاتها من منطلق كونها نموذجًا حضاريًا كان يطرح الأمل في مسار مغاير وخاصةً لدى من شاركوا -قبل الثورة- في مراجعات علمية لمفاهيم السياسة المقارنة، وكذلك



لدى من شاركوا في الحياة السياسية ذاتها، وأيضاً من منطلقات غير تقليدية.

وقد اكتفيت بالمراقبة المنزعجة، والمتسائلة: كيف لهذا المنظور الحضاري الذي نتحدث عنه باعتباره منظوراً للتغيير الحضاري المأمول، أن يثبت مصداقية أمام هذا السيل المتدفق من ممارسات الثورة المضادة طوال أكثر من شهر بعد الاستفتاء؟ بل كيف يستطيع أن يفسره؟ أين السبيل لكسر هذه الحلقة المفرغة وإنقاذ الدولة المصرية من الانهيار قبل أن نتمكن من بناء نظام سياسي جديد؟ ألا يجب أن يكون لإعادة البناء من أسفل الأولوية في هذه الحالة، أو على الأقل لا نهرول للسياسي العلوي على حساب الاقتصادي أو المدني؟ وألسنا إذن في حاجة، ليس لإعادة ترتيب الأولويات فقط، بل لإعادة التفكير في مفهوم السياسة ذاتها؟ ومن ثم ألا يكون لمفهوم السياسة من منظور حضاري دلالة في هذا الصدد؟

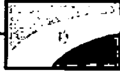
لذا؛ انجرف قلمي إلى المحور الثالث تحت عنوان «في متطلبات التغيير الحضاري: من الذاكرة الحضارية إلى رؤية عن النهوض الحضاري وخطط وبرامج استراتيجية للتغيير».

وظللت أتساءل -بعد إنجازه في ١٥/ ٤/ ٢٠١١-: هل المناط في حماية الثورة أن يغير كل من الإخوان أو السلفيين أو الليبراليين أو اليساريين أو القوميين . . . أنفسهم ليخرجوا من أزماتهم وأزمات العلاقة بين «العلمانيين والإسلاميين»؟ هل المناط وزارة جديدة برئيس وزراء جديد؟ هل المناط إدارة مختلفة من جانب المجلس الأعلى؟ هل. . . أم أن هناك مناطًا غاب عن

ذهننا وهو «الناس» وكيف نعيد إدماجهم في لعبة السياسة بطريقة جديدة، ومن ثم لا نظل حبيسي «النخب» من أعلى فقط، حيث إن السياسة هي ليست سياسة النخب فقط؟

وظللت غير قادرة على الكتابة، لا أعرف مدخلا للموضوع، أتابع جهود د. مصطفى حجازي في تأسيس مبادرة «التيار الرئيس»، وجهود د. حسين القزاز في تشكيل «التحالف الوطني للتنمية»، وأتابع جهود مدرسة «السياسة من منظور حضاري»، وهي تتحرك نحو الناس وللناس من مداخل: د. سيف الدين عبد الفتاح، د. هبة رءوف، د. إبراهيم البيومي، أ. هشام جعفر، أ. توفيق غانم، وكل من مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة. وجميعها جهود تحاول تجاوز هذا المشهد الحزبي الصراعي، الذي انجرفت إليه الثورة بين إسلاميين وعلمانيين. هذا؛ لأنها كانت جهود تركز على بناء مدنية المجتمع وتوافق الروافد الفكرية والسياسية على مشروع تنموي: فكريًا واقتصاديًا. وكانت أقلام فكرية وصحفية (أ. فهمي هويدي) تؤسس في هذا المجال وتدعو إلى الاهتمام بما هو أكثر من السياسة من أعلى.

حتى كانت محاضرة بعنوان «كيف ندخل إلى عالم السياسة» قدمها كل من أ. د. إبراهيم عرفات ود. معتز عبد الفتاح في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بدعوة من مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في يوم ٩/ ٥/ ٢٠١١ وحضرها ما يربو على ٥٠٠ طالب اكتظ بهم مدرج عبد



الفتاح قنديل. والمحاضران شرفت بالتدريس لهما والعمل معهما لبعض الوقت القصير؛ حيث إنهما من الطيور المهاجرة، حينما مثلت مصر في ظل النظام السياسي السابق بيئة طاردة لهما ولغيرهما. فظل د. إبراهيم عرفات ولما يزيد على عشر سنوات يعمل في قطر، ولم يستمر معتز عبد الفتاح كثيراً في الكلية، بعد حصوله على درجة الدكتوراه من الخارج، ولكنه ظل ناشطًا سياسيًا على أكثر من مستوى وخاصةً الكتابة الصحفية الرائقة، كما ظل قوي الصلة بأنشطة الكلية العلمية والثقافية.

وقد خرجت من المحاضرة ولم أعلق خلالها، ولكن اتجهت إلى قلمي وكتبت الصفحات التالية التي أختمها بخلاصة هذه المحاضرة والرسالة المتميزة التي بثتها. وأتمنى أن يكون الطلبة قد التقطوا هذه الرسالة، بقدر ما وجدت فيها مخرجًا لي نحو ما سجلته من أفكار في هذا المحور. إنهما نموذج لشباب قسم العلوم السياسية الذين نأمل في عودتهما وغيرهما ليجددوا دماء القسم وليسهموا في نجاح الثورة، كل في موقعه، وخاصةً عالم السياسة الثائر.

إذن، ماذا كتبت؟ وكيف تمثل خلاصة المحاضرة خاتمة لما كتبت؟ وكيف مهدت هذه الكتابة تحت عنوان «عالم السياسة بين السلطان والنخب والناس»، للإسهامات الثلاثة التالية في المحور نفسه، تحت عنوان: «إعادة تعريف السياسي ومفاهيم الانتقال والتغيير والاستقرار»؛ ثم تحت عنوان «التواصل بين الفكري والحركي في خبرات مدنية»، وأخيراً تحت عنوان «من

الناس «المفعول بهم» إلى الناس «الفاعلين»: من مدنية الدولة إلى مدنية المجتمع: من منظور صراع القوى إلى منظور حضاري»؛ وتلك الموضوعات نتاج تفاعل مباشر بين خبرتي الفكرية وخبرات عملية حية رائعة على أرض المجتمع والسياسة.

١- عالم السياسة بين السلطان والنخب والناس:

منذ اندلاع الثورة حتى إسقاطها مبارك وأعوانه، ومنذ بداية ما يُسمى «المرحلة الانتقالية»، حتى ما قبل الاستفتاء، ومنذ ما بعد هذا الاستفتاء وفي ظل حكومة د. عصام شرف وتصاعد تحديات الثورة المضادة بجميع أنماطها ومصادرها، عبر هذه الحلقات الثلاث كان يتجاذب الاهتمام بالساحة المصرية رافدان أحدهما يهرول إلى السياسي والثاني يهرول إلى المدني. وكلا الرافدين لم يقصد الفصل بين الجانبين، وإن كان لم يدرك الصلة بينهما. فما كان بمقدور كل منهما أن يتبين كيف أن مفهومًا جديدًا للسياسة أو إعادة تعريف للسياسة أو السياسي قد أضحى حتميًا؛ حيث إن الثورة ذاتها كانت اختبارًا حيًا لهذا المفهوم الجديد. كما أن فهم ما واجهته الثورة وتواجهه من تحديات من ناحية والقدرة على الاستجابة الرشيدة لهذه التحديات من ناحية أخرى، لا يستقيم دون أن نميز بين مفهوم تقليدي للسياسة ومفهوم جديد لها، وما يرتبط بهذا الجديد من دلالات حول طبيعة الثورة ومسارها ومآلها ونتائجها. ومن ثم ضرورة أن نفهم كيف يستوجب قيام الثورة، والأهم: استمرارها وتحقيق أهدافها، أن نفكر بطريقة جديدة في «السياسة».

فخلال أيام الثورة الثمانية عشر كان الاهتمام بمواقف النظام والرئيس والجيش والقوى السياسية، إلى جانب الاهتمام بديناميكية الشارع المصري بشبابه الفاعل وفئاته النشطة المتضامنة والأهل الحاضنين أو الصامتين المراقبين ولكن الداعين إلى الثورة.

وتنافست التحليلات في توصيف نموذج الثورة المصرية بوصفه نموذجًا فريدًا وخاصةً فيما يتعلق بكونه نموذجًا حضاريًا عمرانيًا تعارفيًا تعاونيًا، وفي بداية المرحلة الانتقالية كانت فرحة الثورة محركًا للجميع ولاسيما مبادرات شباب الثورة وأهلها على جميع الأصعدة الخدمية والتنموية. وكان محور الحديث هو: كيف ندعم نموذج الثورة ونوسع قاعدتها لتصبح منطلقًا لتغيير حضاري شامل.

وكانت معركة الاستفتاء الحلقة التي نشَّطت الهرولة إلى «السياسي» وأبرزت القوى السياسية الحزبية بمساحة أكبر مما كانت عليه خلال الثورة، ولم تكن الأضواء تسلط على المبادرات المدنية وحركة الناس في المجتمع بالقدر نفسه، ولكن ظلت الجُمع المليونية المتتالية تذكرنا أن الثورة هي ثورة شعبية من نوعٍ فريد وليست ثورة قوة سياسية بعينها.

ومع تصاعد تحديات الثورة المضادة، كان من أهم ملامحها: تنامي الاستقطاب الإقصائي بين القوى السياسية، وتنامي فوضى الحرية وحرية الفوضى، وتهديدات أمن الوطن وأمن اقتصاده، وكان الخطاب الغالب موجهًا للمجلس الأعلى العسكرى وللوزارة وللقوى السياسية. ومع



توقف الجُمع المليونية لم نعد نستحضر الناس بوصفها قوة ثورية محركة بقدر ما نتحدث عنهم باعتبارهم أصحاب مصالح فئوية أو أصحاب أرواح انهزامية أو أصحاب انعزال وصمت الشامت أو المتحسر. . . . وبدأت أتساءل: أين نموذج الثورة؟ إلا أن المؤمنين بالثورة وضرورة نجاحها بإذن الله لإخراج مصر من مرحلة التأزم إلى مرحلة انطلاقة جديدة نحو تغيير حضاري شامل، هؤلاء المؤمنون لم يكفوا عن التشخيص والتحليل والتحذير والاقتراح. ولكن لمن؟ وعمن؟ أليس عن «الحكام» وأصحاب السلطة من أعلى، والنخب الغرقى في معارك الدستور والنظام السياسي وطبيعة الدولة؟ في الوقت نفسه الذي بدأت فيه الثورة تعاني ويتهدد الخطر الأمة والدولة بالتفكك وبالجوع وبالفرقة والفوضى.

وفي غمار هذه الحالة، كانت الأصوات الباحثة من جديد عن دور «الناس». . عن الدور المدني محدودة، سواء في الإعلام أو «السياسة». فلم يكن الناس إلا مستهدفين لعضوية الأحزاب أو متهمين بأنهم في حاجة لتغيير. وفى المقابل كان «خيار لعبة الناس» وليس لعبة القوى السياسية التقليدية تتزايد جاذبيته في نظري. على اعتبار أن تحفيز دور الناس من جديد، فاعلا ومحركًا وضامنًا، هو الرهان الأكبر على حماية الثورة واستمرارها. وعلى نحو بدت معه الدعوة إلى مليونية جديدة أمرًا حتميًا، ليس للضغط على النظام السياسي السابق قبل سقوط مبارك أو على المجلس الأعلى أو الوزارة، ولكن للضغط على «الناس» أنفسهم «أصحاب



الثورة»، أصحاب المصلحة في نجاح أهدافها، كما كانوا أصحاب المصلحة في ضمِّها واحتضانها ومساندتها حين فجّرها شباب الثورة الذين كسروا حاجز الخوف حتى أسقطوا مبارك.

وهذه الدعوة بقدر ما تستهدف استدعاء نموذج التحرير من جديد وتجديد مغزاه ودلالاته في عقول وقلوب الجميع، بقدر ما تعني أننا فعلا في حاجة لمفهوم جديد عن «السياسة والسياسي».

فلقد كانت الثورة -كما سطرت في أولى كلماتي عنها- نموذجًا حضاريًا يتحدى نظريات الثورة السائدة في الفكر السياسي «الغربي»، ويمثل منطلقًا لابد من الحفاظ عليه لتحقيق تغيير حضاري ينهض بهذه الأمة من جديد.

وكان هذا النموذج -لكونه حضاريًا- إنما يتحدى أيضًا «المفهوم التقليدي» السائد عن السياسة بدورها. باعتبارها «صراع قوى» تسوده حسابات المصالح المادية وتجاوزًا لأي قيم.

فلقد برز في هذا النموذج ثلاثة عناصر:

من ناحية: شبكة فواعل متنوعة ومتفاعلة ومتعارفة ومتكافلة، وإن تنوعت أدوارها وتفاوتت أوزانها، إلا أن المصريين الذين خرجوا للثورة سواء في ميدان التحرير أو ميادين أخرى في السويس والإسكندرية وغيرها، والذين وصل عددهم يومي ١٠، ١١/ ٢ إلى ما يقرب من ١٦ مليونًا عبر الجمهورية، هم «أحرار مصر» وليس كل شعب مصر، وهم الذين جسدوا نموذج ميدان التحرير للثورة.



من ناحية أخرى: سلطة موزعة بين الجميع قائمة على تعدد وتكامل مصادر القوى، وذات هياكل جديدة (غير مؤسسية) ولكن تحقق الفاعلية في مجالات متنوعة وبأكثر من أداة ذات تأثير.

من ناحية ثالثة: منظومة قيم مشتركة، ولو تعددت مرجعياتها، إلا أنها مثّلت النواة لبناء التيار الرئيس في الجماعة الوطنية.

وعلى هذا النحو، قدمت الثورة ساحة حية لاختبار رؤى أو منظورات جديدة في علم السياسة، بدأ ظهورها وذيوعها في ظل مراجعات ما بعد الحداثة وما بعد الوضعية في المدارس «الغربية». وجميعها أفردت المجال للحديث عن فواعل جدد وقضايا وعمليات جديدة على نحو يعيد تحديد نطاق «الظاهرة السياسية»، ومن ثم يعيد تعريف «السياسي».. بل مفهوم السياسة ونطاق العلم الذي يدرسها ودور هذا العلم ووظيفته من أجل التغيير وليس الحفاظ على القائم، أو إدارة الصراعات.

ومفاد هذه المراجعات أن علم السياسة، لم يعد علم الدولة فقط أو السلطة فقط (من أعلى فقط).. أي: لم يعد علم الحكم والحاكم ولكنه علم يتصل بالناس بوصفهم فاعلين، وليس موضوعات. ومن هنا، كان صعود مفهوم المدني والحيز العام وغيرهما.

وأتاحت هذه المراجعات، في المدارس الغربية، الفرصة لبروز الإسهامات في دراسة «السياسة من منظور حضاري إسلامي» والتي أسست



لمفهوم حضاري للسياسة، نظمًا وعلاقات دولية، كان ينطلق من نقد نظائرها الغربية وقبل أن تتبلور المراجعات في الغرب على هذا النحو الراهن. وكان مناط النقد هو العلاقة بين المعيارية والوضعية وليس «المعيارية في مقابل الوضعية» والعكس.

ومع انتهاء فورة الفرحة بإزاحة مبارك، بدأت التحديات لهذا النموذج الثوري في التنامي من داخله ومن خارجه، ما ولّد الحاجة لتحديد مناط حمايته ودعمه. وهذا المناط يتمثل في الناس. وهنا، تبرز من جديد الحاجة إلى استدعاء المفهوم الجديد للسياسة، وعالم السياسة الذي نريده، والذي يكون فيه الناس طرفًا وفاعلا، ليس بالضرورة من خلال الهياكل التقليدية لممارسة السلطة، مثل: الأحزاب والحكومة والجيش والشرطة فقط، ولكن من خلال هياكل جديدة للسلطة تمارَس فيها أشكال جديدة وليس فقط شكل الترشيح أو الانتخاب.

ويتشكل هذا العالَم الجديد للسياسة من ثلاث دوائر متقاطعة:

- عالَم سياسة: المواطنون الساسة.
- عالَم سياسة: عالِم السياسة المفكر الخبير.
- عالَم سياسة: الحكام والنخبة: الساسة الحاكمون.

والعالَم الأول؛ متعدد المستويات (كل لما يُسِّر له)، ابتداءً من عضوية الأحزاب والترشح للمناصب العامة، والانتخاب إلى النشاط التنموي

المدني والتوعية الثقافية، إلى الخدمة المجتمعية والتثقيف الذاتي والمبادرة والتطوعية. . . فكل مكلف، وكل عليه مسئولية، وكل له رسالة.

والعالَم الثاني؛ عالِم السياسة: الناصح المستقل المبدع للأفكار والرؤى والبرامج والسياسات، المتجه إلى الناس أكثر من اتجاهه إلى السلطان، وإن دخل على السلطان فبالمشورة المستقلة المنزهة عن الغرض والهوى الشخصي أو العام، ودون أن يتحول العالِم إلى فقيه السلطان، ودون أن يتحول العالِم إلى ممارس للسياسة الحزبية المصطف مع فريق ضد فريق، فيفقد الميزان ويفقد الاستقلال.

ويتوقف على هذا المستوى، حال المستويين الآخرين. فإن فعالية عالَم سياسة المواطن والحاكم تستوجب أفكاراً ورؤى ومعلومات وتحليل مواقف ورسم خطط وبدائل، وصنع سياسات، وجميعها تحتاج -قبل اتخاذ القرار- إلى مشاركة «صاحب التخصص» صاحب العَلم.

وهذا الأخير قد يكون «محترفاً» وقد يكون عالماً صاحب رسالة تتغلف معلوماته وتحليلاته ورؤاها بمنظومة قيم تجعل من علمه، علمًا ذا رسالة ووظيفة، وليس علمًا إجرائيًا فقط يقدم دليل حركة دون روح. لذا؛ فإن التعدد الهائل على الساحة الآن لما يسمى برامج التثقيف والتوعية السياسية يجب ألا يكون ميكانيكيًا، حيث يعتقد الناس أن «التعريف الإجرائي» بأمور مثل «النظام السياسي، الدستور، البرلمان، النظام الانتخابي، الأحزاب، الإدارة الانتخابية، الحكومة، الرقابة البرلمانية، الشفافية، الليبرالية،



العلمانية، مقاومة الفساد . . . » هي تعريفات منفردة تكفي كل منها في حد ذاتها، ويمكن أن يقوم بها «أي واحد من بتوع السياسة» ناسين أن هناك محتوى وأن هناك مفاهيم مقارنة لكل مصطلح، بل إن هناك منظومات لهذه المفاهيم. . . وأن هناك رؤية واجبة قبل الإجراءات وبعدها.

بعبارة أخرى؛ علينا نحن علماء السياسة أن نعي أمرين في غاية الأهمية كانا سبب إصابتنا في مقتل خلال استبداد النظام السياسي السابق، وعلينا أن نتجنبهما، بل نقي أنفسنا من شرورهما بكل الطرق القانونية والمعنوية:

الأمر الأول: أن يتحول علم السياسة لدى بعض من علمائه إلى وسيلة للوصول إلى السلطان والمال، بأن يتحول «العلم» لتبرير مواقف السلطان والدفاع عنها باسم الرشادة والواقعية والمصلحة الوطنية، وهؤلاء (العلماء) تحولوا من عصر إلى عصر ومن سياسة إلى سياسة، وها هم بعضهم يتحولون الآن لينخرطوا في عصر الثورة، أو فلنقل لينخرطوا في صفوف الثورة المضادة الخفية. إن عالَم سياسة ما بعد الثورة لابد أن يتطهر من هؤلاء المتحولين كما أنه لابد أن يقي نفسه شر تولد علماء سلطان جدد. ولكن هذه المرة سلطان «الثورة» والحكام الثوار الجدد، قد يزينون ما ليس في صالح الثورة.

وهكذا، أصل إلى خاتمة مقالي في هذا الصدد، فأستدعي الرسالة التي وجهها المحاضران، د. إبراهيم عرفات، د. معتز عبد الفتاح وكذلك د. سيف عبد الفتاح الذي أدار المحاضرة. وألخص هذه الرسالة في المحاور التالية:

١- أوجز د. سيف عند تقديمه المحاضرين ما فصلا فيه، حين قال إن الثورة لابد أن تغير من «كيف» ومن مفهوم السياسة، ومن الداخلين إلى عالمها؛ لأنها ليست عالم السلاطين فقط. ورأى أن المفهوم الجديد لعلم السياسة هو علم إدارة إرادة الشعوب (أو القيام على الأمر بما يصلحه).

إذن -وكما سبقت الإشارة- فإن اختلاف العملية واختلاف الفاعلين لابد أن يستوجب اختلاف منظومة القيم التي تصبغ هذه العملية ومن ثم اختلاف الوظيفة والغاية من علم السياسة، ومن السياسة ذاتها.

٢- قدم أ. د. إبراهيم عرفات تصوراً عن عالَم السياسة الجديد الذي لابد أن تنجح الثورة في تأسيسه، استناداً إلى الدعائم التالية:

- نجاح ممارسة السياسة أو فشلها يتوقف على كيفية الجمع بين المدركات والمعلومات والعاطفة، وأن الرشادة تتطلب البعد عن العواطف عند اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- ضرورة إدارة الأعداد الكبيرة المهتمة الآن بالسياسة وكانوا من قبل إما صامتين أو عائدين أو ناشطين.
- الحاجة إلى أفكار جديدة لبناء تيار رئيس (وليس قوى سياسية متصادمة غير قادرة على التوافق).
- السياسة ليست عالمًا طاهرًا، ولكنها أيضًا ليست عالم الحكام فقط، وهي ليست عالمًا مقفولا أمام الناس، فالحيز العام متاح أمام الجميع

ولكن هو مفتوح بالأساس أمام ذوي المهارات، وأمام الأجيال المختلفة، الشباب وغيرهم (على نحوٍ يحقق تراكمًا وليس فقط تواليًا أو تبادلا وبانقطاع).

● مداخل علم السياسة قد تكون تثويرية، تنويرية، تأثيرية، تدريجية في مقابل مداخل أخرى سلبية مثل: التبرير، التكدير، الإقصاء، المشاهدة (وهنا تتصادم المصالح مع الأفكار).

بعبارة أخرى، لم يقصر د. إبراهيم عرفات حديثه في السياسة على الممارسين أو النخب أو العلماء، ولكن اقترب من الناس أيضًا. إلا أنه اقترب من المهارات والإجراءات بدرجة أكبر من اقترابه من القيم والأفكار التي تمثل المحتوى «السياسي»، وهو الأمر الذي غلّف محاضرة د. معتز عبد الفتاح.

فإن د. إبراهيم عرفات وإن كان قد أشار إلى موضوع «القيم»، فإنما باعتبارها القيم التي تسعى إليها الثورة «الحرية، المساواة، العدالة، ومنظومة القيم الواجب تغييرها في المجتمع».

بعبارة أخرى؛ إذا كان د. إبراهيم عرفات قد طرح السؤال: كيف تنجح الثورة في تأسيس عالم سياسة جيد؟ فإنه يمكن طرح السؤال بصيغة أخرى: كيف أن نجاح الثورة في حاجة لعالم سياسة جديد وجيد؟ ومحك الجودة والجدة هو منظومة قيم هذه «السياسة» سواء كانت سياسة المواطنين أو سياسة الحكام أو سياسة علماء السياسة. وكان هذا هو مدخل محاضرة د. معتز عبد الفتاح.

ومن نماذج ما طرحه د.معتز ما يلي:

● نوه د. معتز بنماذج علماء السياسة الذين سارعوا بالانضمام إلى الحزب الوطني وكيف كان الطلبة في الكلية يسألونه، حين عودته من بعثته: هل ستلتحق بالحزب؟ وكيف أن مساندة مجموعة من أساتذته في الكلية حالت دون وقوعه في هذا الأمر «لأنه شريف».

● ويدأ د. معتز عبد الفتاح كلمته بالإشارة إلى أهمية التناصح. وجاء نصحه حول الوعي القائم على الحقائق من ناحية وجماعية الحشد من ناحية أخرى. وهما الخيطان الناظمان لمحاضرته.

● والوعي المقصود هو ذلك المبني على حقيقة التكليف القائم على العقل لأداء رسالة تفوق الأمور المادية. ومثّل مفهوم الرسالة والمهمة والمسئولية الخيط الناظم بين أطروحات د. معتز حول أسس الوعي وهي؛ المواطنة، والمدينية (المدنية) والديمقراطية، والتسامح السياسي.

● وجماعة الحشد المقصودة هي تلك التي تتم في ظل التعدد والوعي بأهمية الروح الجماعية من أجل الإنجاز ولو بصمت، بدون يفط وإعلان، وهي الجماعية لتنفيذ برامج محددة وليس مجرد الالتفاف حول مبادئ عامة وأفكار كبرى فقط.



بعبارة أخرى، فإن «السياسة الجديدة» التي يصلها نجاح الثورة، وفق معتز عبد الفتاح هي سياسة العمل والوعي والتأثير والمبادرة والطوعية وبناء كل فرد لذاته ليكون أكثر علمًا وثقافة وقدرة على اتخاذ المواقف، والأهم هو الوعي بالذات الحضارية. فلقد كان مدخل معتز مدخلا قيميًا، حضاريًا إسلاميًا، قدم رؤيته لكيفية تفعيل الإسلام وليس رفع شعارات الإسلام بداعٍ أو غير داعٍ، وعلى نحو يُحقق فعالية ولا يستدعي فرقة أو انقسامًا بين المسلمين أنفسهم. هكذا قرأت وفهمت دعوة معتز عبد الفتاح، وآمل أن يكون الطلبة الحضور قد فهموها. إن «الإسلام» عمل وعلم وإنجاز وليس مجرد شكليات، فحفظة القرآن فقط لن يتمكنوا من خدمة الأمة وحمايتها ورفعتها، ولكن يجب أن يكون هناك أيضًا المجاهدون والعلماء، ويعرف الجميع روح الإسلام، ومنظومة قيمه من الشريعة وليس أحكامها فقط.

إن الناس ومنظومة قيمهم وأساليب حركتهم، هي من صميم السياسة، وحماية الثورة في حاجة لكل الناس، ليس الحكام فقط أو العلماء فقط، ولكن «الناس» ليغيروا ما بأنفسهم حتى يغير الله ما بهم.

فهل وعى الطلبة الحضور الرسالة؟ وهل سيعي علماء السياسة الرسالة؟ وهل استطعت أن أربط بين طرحي ورسالة المحاضرة؟

الحمد لله

القاهرة: ٩/ ٥/ ٢٠١١



٢- إعادة تعريف السياسي وثلاثية الانتقال والتغيير والاستقرار

في دورة للتنمية الفكرية نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في ١٤/ ٥/ ٢٠١١ حول مفاهيم مصر الثورة (إعادة تعريف السياسة والسياسي، الانتقال والاستقرار والتغيير، الديني والمدني، الثورة والخروج والفتنة، الدولة والمجتمع والأمة، التنمية والتحديث، النخبة والجماهير)، وبعد أن تحدث د. سيف الدين عبد الفتاح عن أهمية عالم المفاهيم، اقتربت من ثلاثية الانتقال والاستمرار والتغيير من مدخل إعادة تعريف السياسي.

وكنت في حيرة من أمري أثناء التحضير لهذه الكلمة، هل أبدأ المفاهيم من المقولات النظرية أم من أرض الواقع، وكيف أربط بينهما، فالمفاهيم هي الجسر الذي ينقلك من النظري إلى العملي.

حينما نتحدث عن إعادة تعريف السياسي، فلابد أن نتجاوز السياسة بمفهومها التقليدي الذي يعني الصراع على السلطة أو السلطة والدولة، والنظر إلى السياسي من خلال الأطروحات النظرية الجديدة التي ظهرت في نطاق علم السياسة منذ سنوات، والتي تتجسد في المنظور الحضاري للمفهوم من مرجعية إسلامية.

فالسياسة -كما أشير- لم تعد علم السلطة التي هي حكم من أعلى في تجلياتها المختلفة: مجلس شعب، رئيس دولة، أحزاب، جيش، شرطة،



ووزارة خارجية، ولكنها أضحت العلم الذي يدرس السلطة أينما وُجدت ولو بين الناس، وهو مفهوم أوسع وأرحب من المفهوم التقليدي السابق.

ولعلي في هذا السياق أوضح نقطة في منتهى الأهمية تغيب عن أذهان الكثير منا وتؤكد أننا ملكيون أكثر من الملك، فالذين اخترعوا مفهوم السياسة بالمعنى التقليدي هم أنفسهم الذين قدموا مراجعات للمفهوم منذ السبعينيات، وهذا ما يتضح بصورة قوية في الأدبيات الغربية الحديثة.

ونحن باعتبارنا جماعة علمية تنظر إلى الظواهر من منظور حضاري ذي مرجعية إسلامية، كان الأمر بالنسبة لنا أوضح منذ الوهلة الأولى، فالسياسة من هذا المنظور هي القيام على الأمر بما يُصلحه، من جانب كل إنسان بما يستطيعه وليس الحكام فقط.

وقد كنا نشرح ذلك للطلبة وكان يصعب عليهم فهمه، ولكن عندما جاءت الثورة قدمت بيئة خصبة من واقع أحداثها وملابساتها وممارستها وطبيعتها، وعلى نحوٍ جعلنا نستطيع أن نشرح ببساطة شديدة هذا المفهوم الجديد للسياسة ولما هو سياسي، بما يؤكد أنها أصبحت تهتم بما يتصل بالناس بقدر ما تهتم بالحكام. وأتفق مع د. سيف في تعريفه الجديد للسياسة بأنها علم «إدارة إرادة الشعوب»، وهذا ما كشفته الثورة في مرحلتها الأولى ومرحلتها الانتقالية، مما يؤكد لنا أن المفاهيم أصبحت تُختبر بطريقة أسهل في ظل الثورة وبعد ١١ فبراير.



من هذا المدخل السابق يمكننا الحديث عن ثلاثية الانتقال والتغيير والاستقرار، من منطلق أن نموذج الثورة كان «نموذجًا حضاريًا». وأقصد بالحضاري «الإنساني الذي يجمع بين المادي والقيمي، بين النسبي والمطلق، بين الفردي والمؤسسي، بين الديني والسياسي والمدني، ولا يقع في فخ الثنائيات المدمرة الموجودة في الواقع، وإنما يحاول دائمًا فكَّها وإعادة تركيبها والتوفيق بينها». وبالتالي، فعلينا أن نسأل أنفسنا الآن: هل المرحلة الانتقالية تعد امتدادًا للنموذج الحضاري الذي بدأت به الثورة خلال الثمانية عشر يومًا الأولى، أم أن الفترة الانتقالية مازالت تستصحب نموذجًا تقليديًا؟

فإذا كانت قيم التعاون والتكامل والوحدة والتصدي والصمود والمبادرة والثقة هي التي حكمت هذه الثورة في بداياتها، فلماذا اختفت هذه القيم في الفترة الانتقالية وحل محلها الصراع والتنافس على السلطة؟ ولِمَ اتسمت هذه الفترة بالاستقطابات الحادة بين القوى والتيارات السياسية المختلفة؟

وأشير هنا إلى نقطة مهمة تتعلق بأن مَن قام بالثورة هم الناس وليس النخب أو الساسة فقط. لذا؛ فإن الناس أعطوا الثورة روحًا حضارية عمرانية تعارفية إيمانية تكافلية بعيدة عن كل أنماط الثورات التقليدية التي اقترنت إلى حدٍ كبير بالصراع والعنف والأيديولوجية مثل كل من الثورة الفرنسية والروسية والصينية من الثورات الكبرى أو غيرها من الثورات المتوسطة كالتي بدأت بانقلابات عسكرية. وإذا كان هذا هو النموذج الحضاري الذي قدمته الثورة على أيدي الناس، فلابد أن نستحضر هذا



النموذج في الفترة الانتقالية التي تتسم بالحيرة والقلق والخوف، وأن نغير من مفاهيمنا عن الفترة الانتقالية وخاصة مفهوم السياسة، وعلى النحو الذي يجعلنا نركز على المجتمع والجماعة أكثر من التفكير في النظام السياسي فقط وما يتبعه من إجراءات كالانتخابات والبرلمان والدستور. فرغم الأهمية الملحة لتلك الأمور في هذه الفترة، فإنها يجب ألا تعزلنا - بأي حال من الأحوال- عن أصل السياسة وغايتها وهو المجتمع والجماعة.

أذكر بأن نمط إدارة الثورات لابد أن يقترن بنموذج بداياتها، وهذه القاعدة هي التي يمكن أن تشكل مدخلنا للتفكير في عمليات الانتقال والاستقرار والتغيير بوصفها دوائر متكاملة دون الوقوع في التعارض بينها أو الوقوع في مسألة الاختيار فيما بينهم، مع مراعاة ضرورة التصدي لكل محاولات الثورة المضادة التي كنا نسميها في البداية الحركة المضادة. كما لا ننسى أن كلا منا يحمل بداخله ثورة مضادة عليه أن يهزمها كما يقول الدكتور سيف، فضلا عن التصدي للبعد الخارجي للثورة المضادة بجميع أشكالها.

والانتقال هو عملية تحتاج إلى وقت، وقد حدثت فيها بعض الأشياء ومازال ينقصها أشياء، إذ حدث فيها انتقال الثورة من جيل إلى جيل، ومن فئة معينة هي الشباب إلى الشعب كله. وبالمناسبة فإنه لم يقم بالثورة الشباب، فلولا الناس ما كانت هذه الثورة لتكتمل، ولولا الشباب ما كانت هذه الثورة لتقوم. هذا الوعي التكاملي هو في حد ذاته صمام أمان للمجتمع.



أيضًا، حدث الانتقال من العفوية التي بدأت بها الثورة إلى النظام، ومن أمن النظام إلى أمن المواطن، رغم كل ما يهدد ذلك من مخاطر. أيضًا، حدث الانتقال من حالة السيولة التي لم نعرف فيها من الذي سيظهر على الساحة بعد مبارك إلى الاستقطاب الشديد بين القوى السياسية العلمانية والإسلامية. وهذا أخطر ما نشهده في الفترة الحالية؛ حيث الانتقال من النموذج العمراني والتماسك في الميدان إلى الاصطفاف كل في وجه الآخر، فلقد انتقلنا من الاستبداد إلى الحرية التي بدأت تصل إلى الفوضى.

وبالتالي، في ظل هذا الانتقال متعدد الأوجه والمستويات، علينا أن نسأل: من يقوم بهذه الأدوار؟ وبماذا؟ وكيف؟ وما مفاهيمه المختلفة؟

كذلك من المهم أن ننتقل إلى تناول مفهوم الاستقرار ومعناه، ولماذا نطلبه؟ ولصالح من؟ وعلاقته بالفترة الانتقالية، وهل يمكن أن نتلمس نوعًا من الاستقرار في هذه المرحلة؟

البعض سيقول لا، ولكن للاستقرار معنيان، هناك معنى متعلق بالجمود والثبات في مكانك سر، على نحو قد يكون غير هادف للتغيير ونتاج قوى بعينها ولصالح قوى أخرى، وليس هذا ما نريده؛ لأنه كان الفزاعة الأولى التي يوظفها نظام مبارك. وهناك معنى آخر ظهر خلال الاستفتاء وأثير حوله النقاش والتهم. فلقد اتُهم الجانب الذي يميل إلى نعم، بأنه محافظ وتقليدي لأنه يريد الاستقرار. إلا أن الاستقرار ظهر بطريقة أخرى في أذهان الناس بمعنى عدم إطالة الفترة الانتقالية انتظاراً لما يحدث. ولكن لابد أن يتحقق



فيها عدة أمور حتى تستطيع الثورة أن تُحدث تغييراً بطريقة ايجابية تراكمية تدريجية وحتى تصل الثورة إلى أهدافها. وهذا الاستقرار المقصود به الأمان والكفاية، المعبر بهما في الآية الكريمة ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، ثم الانتقال بالسلطة من أيدي العسكريين إلى المدنيين في أسرع وقت ممكن، وبأقل تهديدات ممكنة. ومن هنا يصبح الاستقرار بهذا المعنى مطلبًا أو شرطًا مسبقًا للتغيير.

بعبارة أخرى، الاستقرار بهذا المفهوم يمكن أن يشكل بيئة مناسبة لإحداث التغيير المطلوب وإزالة ما تبقى من جذور النظام الفاسد، وهي كثيرة جداً تمتد بين هياكله ومنظومة قيمه، فهو ليس أشخاصًا فقط.

والاستقرار بهذا المعنى أيضًا سيحقق لنا ما نسميه التغيير الحضاري الذي لا يقتصر فقط على التغيير السياسي، بل يمتد إلى تغيير الهياكل والأنظمة ومنظومة القيم، ويجمع بين الإصلاح من أعلى والإصلاح من أسفل. والتغيير الحضاري عملية ممتدة، ومحك القيام بها والمستهدف بها هو الناس. وعلى الشباب أن يبادر إلى هذه العملية التي لا تهدف فقط إلى تغيير السياسي الفوقي وإنما تمتد إلى إصلاح المجتمع بالمبادرات الشبابية. وأستشهد في هذا السياق بخماسية الأمل التي يقول بها دائمًا د. سيف:

- التمرة التي تعني تصدق بما عندك ولو كان صغيراً.
- الفأس والتي تعني العمل باليد ولو كان صغيراً.
- السفينة حيث الشعور بأننا نعيش معًا.

- المرابطة على ثغر .

- الفسيلة التي تعني الأمل المستمر .

نحن نحتاج إلى إعادة نموذج التحرير الحضاري في المرحلة الانتقالية ، وتشجيع العمل الجماعي ، والتركيز على المجتمع ، والتفكير في تطوير مصر حتى لا نصبح دائمًا عرضة لاستقطاب تلك القوى أو تلك .

من يستطيع الخروج باقتصاد مصر من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على السياحة والبترول والغاز وقناة السويس وتحويلات العاملين من الخارج والاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاد حقيقي صناعي زراعي وتجاري؟ من يستطيع النهوض بالتعليم في هذا البلد؟ من يستطيع صياغة رؤيتنا في العلاقة مع الغرب من جديد؟ من الذي يستطيع صياغة مشروع لاستيعاب طاقة الشباب الهائلة في جميع المجالات والفئات وليس من يدخلون على الفيس بوك فقط ، وإنما يمتد لاستيعاب الشباب في القرى والنجوع والمحافظات؟

علينا أن نهتم بهذه الأمور في الفترة المقبلة . . مع مراعاة هوية هذا البلد في أي عملية تغيير مقبلة وليس التركيز على نغمة الإقصاء الموجودة الآن لكل ما هو ديني باعتباره منفصلا عن السياسي والمدني . كما أنه لابد أن تنبع صيغ التغيير منا نحن ومن ظروفنا ، ولا نحاول استنساخها من الغرب كما حاولنا سابقًا وفشلنا عبر القرون الثلاثة السابقة .

٢٠١١/٥/١٦



٣- في إعادة تعريف مفهوم السياسة من جديد: بين مدنية المجتمع والدولة وبين الإسلام مصدراً لمرجعية سياسية ومرجعية مجتمعية:

بعد المعركة على التعديلات الدستورية قبل وبعد الاستفتاء، انشغلت القوى السياسية المنظمة، الحزبية وغير الحزبية، بقضية الدستور أولا أم الانتخابات. وفي قلب هذا الانشغال، احتلت «الدولة المدنية» قلب الصدارة، ونسى المتجادلون «مدنية المجتمع». واستدعى الجدل حول «مدنية الدولة: الخصائص والمرجعية» المواجهة القديمة-الجديدة، الممتدة والمستمرة، بين العلمانية والإسلامية في مصر. تلك الثنائية التي وسمت الحياة الفكرية والسياسية والمجتمعية بصدعٍ غائر، فشلت جهود رأبه فتمثلت تداعياته السلبية في شكل عدم قدرة المجتمع المصري على تحقيق توافق وإجماع وطني، فكلما حلت لحظة تغيير وتحول تمت سرقتها على نحوٍ يزيد من الصدع ويزيد من إبعاد ومحاصرة واحتواء «الأصل» لحساب الوافد، على الأقل على مستوى النخبة إن لم يكن الجمهور.

والجديد في هذه المرحلة، الثورة الشعبية المصرية، أن «الإسلامية» لم تكن مجرد فكرة أو تيار إصلاحي مجتمعي أو ديني أو معارضة سياسية مقيدة ومحاصرة، ولكن تجلت «الإسلامية» في تيارات عدة حركية وفكرية، سياسية ومجتمعية. وهي متنافسة فيما بينها، بحكم طبائع الأمور وبحكم تاريخ وجودها وتطورها في مصر. والأهم أنها أضحت تواجه هجومًا شديدًا ومنظمًا، من قوى المعارضة (العلمانية) للنظام السابق والتي



كافحت من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة، وكثيراً ما دافعوا هم عن حق «الإخوان» في المشاركة في الحياة السياسية.

ولم يكن الهجوم هجوماً سياسياً فقط، مخافة الانفراد بالسلطة، ولكنه كان هجوماً معرفياً وفكرياً (لماذا الدين في السياسة والمجتمع؟) قاد البعض من متشددي «العلمانيين» إلى استنكار المرجعية الإسلامية باعتبارها مرجعية للعمل السياسي، بل اعتبارها تهديداً للحرية والديمقراطية والمساواة المأمولة في النظام الجديد.

ومن ثم، فقد استدعى الجدل حول نتائج الاستفتاء كل أنماط الهجوم والاتهام للإسلاميين بتديين الاستفتاء وسرقة نتيجته والتلاعب بعقول وقلوب المصريين واستغلال جهلهم بأمور السياسة والدستور والاستفتاء. وفي مرحلة ثانية من ردود الفعل العلمانية المتوترة والقلقة، تحولت القوى المسماة بالمدنية إلى التحرك المنظم للانقلاب على نتيجة الاستفتاء، وذلك بتجميع «الصفوف» المتمركزة في نخب علوية، دون قواعد جماهيرية، على أكثر من محفل: مؤتمر مصر أولا وتكوين ما يسمى المجلس الوطني، وأن جميع خطاباتها وحركاتها استهدفت أمراً واحداً هو احتواء الظهور الإسلامي ونزع شرعية الاستفتاء (الذين يظنون أن نتيجته من صنعة الإسلاميين فقط). وهذا بوسائل وآليات عديدة كان من أبرزها: الدعوة إلى تجميع توقيع ١٥ مليون مصري من أجل الدستور أولا، والمذكرة الشهيرة التي قدمتها «الجبهة الوطنية للتغيير» للحكومة لعرضها على لجنة الفتوى

والتشريع بمجلس الدولة والتي أثارت نقاشًا مهمًا حول مدى مصداقية تمثيلها. وبذا، دخلت المواجهة مع الإسلاميين والجيش مرحلة جديدة؛ حيث بدأت تتصاعد حملة «الانتخابات أولا: احترامًا للشرعية وللديمقراطية ولرأي الشعب». وذلك في وقت ظلت الأسئلة تتردد فيه حول موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة، وخاصةً بعدما بدأت تصريحات من عصام شرف ويحيى الجمل تلوح بإمكانية الدستور أولا. ومن ناحية أخرى تنامت التلميحات الصريحة والضمنية عن تحالف بين الجيش والإخوان، ولاسيما مع امتناع الإخوان عن انتقاد الجيش بوضوح أو بقوة وانصرافهم للاستعداد للانتخابات رغم كل ما يواجه تماسك الصفوف الداخلية من تحديات (الخلاف مع شباب الإخوان، تكوين أحزاب أخرى من قياديين انفصلوا عن الإخوان، ترشح أبو الفتوح للرئاسة وفصله من الجماعة...)، ناهيك بالطبع عن التحديات الناجمة عن هجوم القوى السياسية الأخرى. كما تنامت الانتقادات لميل ضمني من الجيش نحو الإسلاميين مع إعلان د. العوا ترشحه للرئاسة؛ حيث وصف بأنه مرشح «الجيش»، وهو المدافع عن إدارته للبلاد، دون نقد قوي، ولقد دخل الترشح من باب الدفاع بقوة عن «احترام الاستفتاء» احترامًا للشعب والديمقراطية والهجوم الشديد على القائلين «الدستور أولا». هذا، وقد اقترنت الحملة المضادة على «الدستور أولا»، وإن جاءت متأخرة (مثل حملة الدفاع عن نعم للتعديلات التي تأخرت حتى قبل الاستفتاء بأيام).. اقترنت



هذه الحملة بتبلور اتجاه وسط عاقل ورشيد -سواء من الذين وافقوا على التعديلات أو رفضوها- يقول بأن احترام الديمقراطية وإن استدعى احترام نتيجة الاستفتاء إلا أنه يجدر تأجيل الانتخابات ودعم التنسيق بين القوى السياسية والتوافق حول قواعد ومبادئ وأسس وضع الدستور.

إن هذه الخريطة السريعة والموجزة لأهم ملامح الساحة السياسية، ليست غاية في حد ذاتها بالطبع، فإن خريطة التحالفات بين القوى العلمانية حول محتوى خطاباتها المهاجمة للإسلاميين التي تفوق خطابات التعريف بذاتها وبرامجها، وحول خطابات وتحالفات القوى الإسلامية، وحول وقائع الحياة السياسية المصرية، من الأهمية بالطبع أن تكون موضع دراسة وتحليل مستقل يكشف عن مآل مرحلة مهمة من مراحل بناء نظام جديد، مقارنةً بما سبقها من مراحل تاريخية سابقة. إلا أن الغاية من وراء هذه الخريطة أمر آخر ألا وهو: التنبيه إلى خطورة هذه الحالة من ناحية، وأن مآل الثورة ومستقبلها ليس مقصوراً على هذا الجانب فقط الخاص بالنخب من أعلى، ولكنه يتوقف على مناط آخر قائم، ولابد أن يحوز اهتمامًا أكثر سواء على المستوى المعرفي أو الفكري أو العملي، وهو الجانب المتصل ليس «بمدنية الدولة» ولكن مدنية المجتمع.

فلقد تصدت قوى هذا المجتمع، النخبوية والمدنية والشعبوية، للقضايا التي سقطت من اهتمامات المعارك السياسية الكبرى، وهي قضايا التنمية والأمن.

ففي حين تفرقت القلوب والعقول عبر مراحل تطور المعارك السياسية من أعلى -التي استهدفت الإسلاميين وليس الدستور أو. . . - لم تكن أمور الأمن والاقتصاد تلقى العناية الكاملة من أعلى، سواء في خطابات أو ممارسات القوى المتنافسة أو الإعلام، وهو الأمر الذي ولّد إحباطات متكررة لدى «الناس» في وقت تزايد فيه الهجوم على الجيش لأسباب عديدة على رأسها: التباطؤ في المحاكمات والتطهير واستعادة الأموال المنهوبة.

وكذلك تزايد الهجوم على الحكومة الانتقالية نظرًا لتخبط القرارات والسياسات (تغيير المحافظين، إخراج نبيل العربي من الخارجية واستبدال من يثير أكثر من علامة استفهام به، جوانب القصور في الميزانية الجديدة، استمرار غياب الشرطة من الشارع (عن قصد أو غير قصد). . . إلخ من سجل الأشهر من أبريل إلى يونية ٢٠١١).

بعبارة أخرى، تكرست وتعمقت «ملامح الثورة المضادة»، متزامنة مع الأمر الأكثر خطورة ألا وهو «الصراع السياسي التقليدي المحتدم من أعلى»، إلا أنه ظل للثورة وجه مشرق يبعث على التفاؤل وهو الذي يبرز من بين «الناس»، ليس كل الناس، ولكن أحرار الثورة الراغبين في تغيير حقيقي انطلاقًا من عمل مدني للتوعية والتثقيف والتنمية حفزًا وتدعيمًا وتمكينًا لمشاركة الناس.

وتعددت مستويات هذا العمل كالآتي:

من ناحية: تأسيس معرفي وفكري للتوجه المدني النخبوي المجتمعي وموضعه من مفهوم جديد للسياسة، وذلك انطلاقًا من منظور حضاري إسلامي وسطي.

من ناحية أخرى: تحفيز المبادرات المدنية على جميع الأصعدة، والتشبيك فيما بينها، تحقيقًا للتراكم التدريجي في التغيير المجتمعي ثقافيًا وحياتيًا، وتنمويًا، انطلاقًا من منظومة القيم الحضارية النابعة من المنظور الحضاري للتغيير.

من ناحية ثالثة: الدفع للتواصل بين المعرفي والفكري وبين الحركي، تفعيلا للأول وتشغيلا له، وترشيدًا وتمكينًا وتشبيكًا للثاني، وصولا إلى التغيير الحضاري المنشود الذي يبدأ من المعرفي والقيمي والفكري وينتهي إلى المادي المصلحي.

ولا يسع هذا المكان التفصيل في هذه المستويات الثلاثة أو القائمين عليها من أهل الفكر والحركة، ولكن يكفي تناول ملامح وتوجهات عامة استخلصتها خلال مشاركتي وتفاعلاتي في مناسبات عدة طُرحت فيها التحليلات والآراء والخبرات المتصلة بهذه المستويات الثلاثة.

وأستطيع أن أضع هذه الملامح العامة تحت عنوان مركب وهو «من الناس «المفعول بهم» إلى الناس «الفاعلين»: من مدنية الدولة إلى مدنية المجتمع: من منظور صراع القوى والسياسات إلى منظور حضاري إنساني».

وهذا هو موضوع الجزئية التالية.

١٠/٧/ ٢٠١١



٤- من الناس «المفعول بهم» إلى الناس «الفاعلين».. ومن مدنية الدولة إلى مدنية المجتمع.. من منظور صراع القوى إلى منظور حضاري:

إن الحديث عن بداية الثورة ونجاحها، كان عن الشباب وعن الناس الذين احتضنوهم، ثم أضحى الحديث عن مصر ما بعد ١١ فبراير بمثابة حديث عن الساسة وصراع القوى القديمة والنخب، وهو حديث بالأساس عن المصالح العليا وليس عن قضايا المجتمع وهموم الناس، هو حضور سياسي على أجهزة الإعلام مع غياب حضور نشط على أرض الواقع، هو انجراف عن مسار الثورة وانشغال النخب عن هموم الجماهير بالصراع حول شكل السلطة وتوزيعها. إنه حديث عن «الناس» باعتبارها موضوعًا ومفعولا به سواء بوصفهم مستهدفين من لعبة القوى السياسية (كناخبين ومصوتين ومُمولين. . .) أو سواء بوصفهم مهمَلين أو مغيَّبين بل متهمين بعدم الصبر على الثورة وبالتسارع نحو المكاسب منها والمطالب الفئوية. وفي الحالتين: الاستهداف أو الاتهام، فإن الناس، أو الأهالي، أو الجماهير، أو الشعب أيًا كانت التسمية، ليست فاعلا نشطًا مبادرًا يسهم في عملية التغيير الحضاري.

والأقلام والأصوات المعبرة عن هذه الحالة كثيرة، من منطلق الفهم للثورة بأنها ليست ثورة على نظام سياسي فقط، ولكن على النظام الاجتماعي والاقتصادي وعلى ثقافة المجتمع أيضًا.

ولعل من أكثر المهمومين بهذه القضية، وعلى نحو ظهر واضحًا في سلسلة مقالاته الممتدة على مدار الأشهر الستة الماضية، أ. فهمي هويدي.

ولعلي هنا لا أستطيع أن أنقل عن هذه المقالات بصورة كاملة، ولكن يكفي أن أشير إلى إحداها تحت عنوان «ثورة مصر تبحث عن بوصلة»[1] (الشروق: ٢٨/٦/٢٠١١).

وقد استهلها الكاتب بفقرات نقلها عن مدونة لناشط اسمه محمد أبو الغيط سجلها في ١٨/ ٦. وهذه الفقرات هي:

«الذين خرجوا إلى الميادين والشوارع وتصدوا للشرطة والبلطجية لم يخرجوا لكي يطالبوا بالدستور سواء كان أولا أم آخرًا، ولا بالانتخابات. لم يخرجوا لتكون مصر ليبرالية أو مدنية أو إسلامية أو مهلبية. خرجوا فقط للأسباب التي تلمس واقعهم...

... هل كان يتصور أحد أنه سيأتي يوم يقول فيه البعض إن عدم وضع الدستور أولا هو خيانة لدماء الشهداء، ليرد عليهم فريق الانتخابات أولا قائلين: إننا أكثر من قدم الدماء والتضحيات دفاعًا عن الثورة؟ بالنسبة للفقراء المعدمين في مصر، فإن كل الصراع حول الدستور أو الانتخابات ونظام حكم البلد عبارة عن «كلام جرايد» لا يمثل أي شيء، إلا بقدر تأثيره المباشر جدًا على فرص عملهم ورواتبهم وظروف معيشتهم...

... إن موضوع السلطة أصبح محور الاهتمام العام، الأمر الذي صرف الانتباه عن قضايا المجتمع وهموم الناس الحقيقية...

---

(١) فهمي هويدي: ثورة مصر تبحث عن بوصلة، الشروق، ٢٨/٦/٢٠١١.



. . . إنه في ظل الفراغ السياسي المخيم فإن حضور الناشطين السياسيين أصبح يتم على شاشات التليفزيون، في حين لا نكاد نرصد له حضورًا مماثلا على أرض الواقع. حتى غدت الثرثرة في برامج الفضائيات بديلا عن الفعل السياسي. والأول أسهل وأقل تكلفة وأكثر وجاهة . . .

. . . إنها جرفت الحوار بعيدًا عن مسار الثورة، حين انشغلت النخبة عن هموم الجماهير الغفيرة بالعراك حول هيكلة السلطة. وترتب على ذلك أن ظل المجتمع عاجزًا عن التقدم إلى الأمام طيلة الأشهر التي خلت».

وختم هويدي مقاله، الذي أفاض فيه في شرح مظاهر ومخاطر صراع القوى التقليدية العلني في الإعلام على حساب العمل الفاعل تجاه مشكلات الواقع، بالجملة التالية:

«أما إذا استمر صراع القوى القديمة فأخشى ما أخشاه أن تصبح تلك القوى عقبة في طريق الثورة، وأن يتأجل شعار «الفقراء أولا»، ليصبح دعوة إلى الخلاص من النخب أولا».

وبقدر أهمية هذه الرؤية التي تبناها أ. فهمي هويدي، واستدعائها بواسطة آخرين، ولو على نحو جزئي ومتفرق لا يقارن بما يستدعيه ويقدمه أ. هويدي من رؤية متكاملة ممتدة لا تغض الطرف ولا تسهو أبدًا عن هذا الخيط الناظم لتفاعله مع الثورة، إلا أن للعملة وجهًا آخر وهو النظر إلى الناس من منظور كونهم فاعلين وأصحاب دور ومشاركين، إلى جانب

النخب والساسة، وربما قبلهم وبعدهم. ولترشيد قيادتهم للعملية السياسية (لابد من دور للنخب مهما كان الإيمان بتحريك دور الناس).

وهنا، يأتي طرح المدرسة الحضارية، ويتم تقديمه بأكثر من مدخل لعل من أهمه مدخل مدنية المجتمع من أجل خلق تيار رئيس. وتقدم د. هبة رؤوف شرحًا لهذا المدخل: مدنية المجتمع(١)، على النحو الآتي: إن الحديث عن أسس المدنية والتمدن يتطلب إعادة تركيب الدولة وتغيير طبيعتها المركزية، وليس مجرد إعادة بناء النظام السياسي. والمقصود باللامركزية ليس المحليات ولكن لامركزية صنع السياسات واتخاذ القرارات تأكيدًا لجمهورية الدولة. بعبارة أخرى، ليس من الصائب الاختلاف حول طبيعة النظام السياسي، وحول هوية الدولة، في حين نظل في حاجة لفلسفة جديدة للدولة، روح ورؤية جديدة لها يمكن أن تنعكس على النظام. وهنا، لابد من تصحيح الحديث عن المدنية: فالدولة ليست المقصودة بالمدنية المطلوبة؛ ذلك لأن الدولة القومية القائمة تسلطية بطبيعتها وتدّعي القدرة والهيمنة على حساب المجتمع المدني. كما أن الجيش لا يقوم بسياسة ولكن يحمي الناس ويدفع أدوات العنف عن المجتمع. ومن ثم، فإن درجة تمدن المجتمع هي التي تحد من هيمنة الدولة. وتصبح وظيفة الدولة حينئذ تطبيق القانون والأمن وتصبح المدنية هي وظيفة المجتمع.

(١) د. هبة رءوف عزت، إعادة البناء السياسي بعد الثورة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر «الثورة المصرية: الملامح والمآلات» الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة (٣٠ من مايو - ١ من يونية ٢٠١١م).



وهكذا تتضح عبثية الجدالات القائمة حول مدنية الدولة، إسلامية أو ليبرالية أو علمانية . . . .

وبالرغم من أن دور الجيش غير مفهوم أو معروف حتى الآن، فإنه يجب احترام هذا الدور (سواء بوصفه مديراً للمرحلة أم حاميًا للثورة) حتى لا تسقط الدولة في حرب أهلية.

إذن، لابد من حماية الدولة من ناحية واستعادة الحكم من الجيش واستعادة مدنية المجتمع من ناحية أخرى.

ولهذا فالمطلوب أساسًا هو إعادة بناء تمدن المجتمع المصري لتظل السلطة في يده وليس في يد أي قوة أخرى.

فلا يكفي تشكيل برلمان ونواب شعب، ولا تكفي قوى سياسية متصارعة، فالناس لابد أن تستعيد مدنيتها ولا تتخلى عن أدوارها للنواب في البرلمان، فهم وإن كانوا ممثلين للناس في انتخابات حرة إلا أنهم ربما لا يحققون للناس ما يريدون من قيم ومصالح.

ولقد قدمت أيام الثورة نماذج حية على كيفية استعادة المدنية، فالناس لم تخرج للميدان ضد استبداد النظام السياسي وفساده فقط، ولكن لأن الجمهورية أوشكت على الضياع لصالح ملكية جديدة. كذلك تكونت اللجان الشعبية بسرعة وتلقائية وعلى امتداد مصر كلها يوم ٢٨/ ١ . والآن نريد استمرار عمل هذه اللجان في جميع أوجه الحياة، وخاصةً حل

النزاعات. نريد استمرار تكاتف المجتمع وبصيغة تعاونية تفاوضية مع الشرطة والرسميين. بحيث نخرج من أسر التركيز على السياسة فقط بالمعنى التقليدي الضيق إلى رحابة معنى المدني. . أي: استرجاع دور الناس وبث الثقة في المجتمع. نريد جمهوراً له مكانة وسلطة في المنظومة السياسية. وهذا الوضع الجديد يتطلب وقتًا؛ لأن الجمهور سبق أن نُزعت منه السلطة لفترة طويلة؛ لذا لابد أن نسترد أنفسنا بأنفسنا وأن نقوم بدور في كل مجال. وهذه العملية ليست سهلة في ظل تشرذم القوى السياسية التقليدية وفقدانها البوصلة من جهة وانتظار المجتمع لمن ينقذه من جهة أخرى.

وهكذا يؤصل طرح د. هبة رؤوف عن مدنية المجتمع لمستوى آخر للسياسة ومفهوم آخر للسياسة، غير المفهوم التقليدي وهو مفهوم السياسة من منظور حضاري[(١)].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم «الحضاري»، ومنظور حضاري انظر:
- أعمال الحلقة النقاشية «مفهوم الحضاري ومعالم منظور جديد في العلوم السياسية والاجتماعية»، التي نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع كل من مركز الدراسات المعرفية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة (٢٤، ٢٥ من أكتوبر ٢٠١٠م). (تحت الإعداد للنشر).
- أعمال ندوة «قراءة في منظومة العطاء الفكري للدكتورة منى أبو الفضل»، التي نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع كل من مركز الدراسات المعرفية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة (١٥، ١٦ من مارس ٢٠٠٩) في إطار مشروع «قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة». (تحت الطبع).
- حلقة نقاشية حول «نحو بناء جماعة علمية في العلوم السياسية من منظور حضاري» نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية في ٤-٥ من أغسطس ٢٠٠٨. (تحت الإعداد للنشر). =



ويستكمل طرح د. مصطفى حجازي[١]، طرح د. هبة رؤوف؛ حيث يركز على المقصد والغاية في حركة المجتمع، وهي استعادة إنسانيته. ومن ثم، فإن دور كل من الدولة والمجتمع هو الأنسنة من أجل السعادة المستدامة للجميع، وذلك بتغيير الفلسفة والروح السائدة في النسق المعرفي المعلوماتي (بعد البدائي، ثم الزراعي ثم الصناعي)، لرد الأمور إلى مقاصدها استعادةً للروح والقيم على حساب الأطر المادية التقليدية. ومن ثم، لابد من عدم التركيز على الأدوات فقط (شرطة، تعليم، إعلام. . .) ولكن التركيز على المقصد والوجهة. لذا؛ فالمشاركة الجديدة المطلوبة تتطلب شكلا جديداً من المساهمة في ملكية الوطن وخدمته، كما تفترض نوعين من الحكم: إرادة شعب، وسلطة تحمي وتدير وتحكم على قاعدة الإنسانية. ومن الملاحَظ أن هذا التلازم بين نوعي الحكم لدى مصطفى حجازي -(الحكم إرادة، والحكم إدارة)- يجسد مفهومًا جديداً للسياسة وفق نموذج معرفي قيمي ومنظور حضاري إنساني.

لذا؛ نجد أن د. مصطفى حجازي يرى أن ميدان التحرير لم يكن توقًا إلى الحرية فقط ولكن شوقًا للإنسانية، وهي الإنسانية المحكومة بعقيدة وعرف وقيم وخصوصية هذا الشعب.

= - د. نادية مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري، مجلة المسلم المعاصر، العدد (١٣٣/ ١٣٤)، ٢٠٠٩، ص ص١٢١-١٩٠.

(١) د. المصطفى حجازي: حتى تكتمل الثورة: عمليات التغيير الحضاري، ورقة مقدمة إلى مؤتمر «الثورة المصرية: الملامح والمآلات»، مرجع سابق.



ومن ثم، وفق طرح د. مصطفى حجازي فإن وثيقة «التيار الأساس» المسماة وثيقة الإعلان المصري للعدل والحرية والكرامة هي وثيقة إنسانية تسبق الوثيقة القانونية والسياسية (الجاري الصراع حولها: الدستور أولا أم الانتخابات؟ ثم المبادئ الحاكمة فوق الدستورية ملزمة في إعلان دستوري جديد أو إرشادية وغير إلزامية).

وهذه الوثيقة الإنسانية تقود إلى تيار رئيس جامع وطني نمارس في ظله خلافاتنا واختلافاتنا وندير في إطاره تنوعنا، فالاختلاف والتنوع سنة.

ولكن وإن يبقى طرحا د. هبة رؤوف ود. مصطفى حجازي متكاملين، إلا أنهما يفتقدان الاقتراب من النخب والقيادة ولو بنمط جديد. فلقد ألقت د. هبة الكرة إلى المجتمع، وألقى د. مصطفى حجازي بمنظومة القيم في قلب السياسة والمصالح. ولكن يظل السؤال: من يقود هذا التغيير الحضاري، انطلاقًا من مدنية المجتمع ونحو أنسنة السياسة؟ ويزداد السؤال إلحاحًا، على ضوء أمر آخر، وهو أن الطرحين يعكسان نموذج الثورة الحضاري (الآليات والقيم والغايات) ويمثلان مرجعية لنقد ما آلت إليه الثورة بعد ١١/ ٢، في ظل قوى الثورة المضادة، بل يمثلان السبيل والهادي للخروج من مأزق هذه الثورة المضادة -الداخلية والخارجية- ولكن يظل السؤال القائم: كيف؟

وانبثاقًا عن هذين الإطارين الجامعين: أولوية هموم الناس المفعول بهم من ناحية، واستنهاض همة الناس ومشاركتهم بإنسانية من ناحية



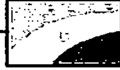
أخرى، تتولد تفريعات وروافد متنوعة، تنسج بالمنوال نفسه خيوطًا إضافية في نسيج الرؤية الجديدة اللازمة لتحقيق أهداف الثورة (الرؤية الحضارية)، وعلى نحو يتفق على مقولة أساس: نحن لسنا آلات صماء ولكن كوائن حية عضوية، لا يكفي مجتمعاتنا بناء هياكل علوية جديدة ولكن لابد أن تتحرك الناس وتحتشد وتعرف مقصدها ووجهتها نحو مدنية جديدة وليس فوضى بدون سلطة أو حكومة أو هيبة دولة. وزخم هذه المدنية الجديدة ومصادرها يأتي من العقيدة والأخلاق ومنظومة قيم، كما تعبر عن نفسها بتشكيلات مرنة ذات مقصد ووجهة، متجاوزة كل التقسيمات التقليدية الحزبية والأيديولوجية، وساعية نحو مشترك إنساني يحافظ على العقيدة والفطرة. وفي قلب هذا المشترك الإنساني الحرية والعدالة والكرامة.

إن الرؤية التغييرية التي يقدمها أصحاب الأقلام والأفكار لم تعدم النظر في سبل تفعيلها على الأرض. فزمن الثورة لم يعد يحتمل ترف «الفكر» دون الحركة، ولا يمكن أن يحتمل بعدُ ترف «الحركة» دون فكر. فلم يعد الوطن قادرًا على تحمل مزيد من التجارب العشوائية غير المنظمة. ولكنه أضحى في حاجة إلى «وصفات» برامج وسياسات، وإلى ما أسماه د. سيف الدين عبد الفتاح «تشبيك الصالحين من الناس».

وفيما يلي إشارة إلى بعض الروافد ذات الدلالة بالنسبة لتفعيل الرابطة بين الفكر والفعل، التي شاركت فيها مدرسة المنظور الحضاري:

(١) ومن هذه الروافد ذلك التحالف المهتم بالخيط الواصل بين النخبة الفكرية والنخبة المدنية الناشطة، أي: بين النخبة التي تقدم الرؤى الاستراتيجية وتخطط لها والنخبة من الناس، غير المنتمين حزبيًا، والفاعلين النشطين على صعيد الخدمة المدنية والمجتمعية. وهم بمثابة الحلقة الوسطى والواصلة بين القيادات والنخب السياسية العلوية وبين الناس، سواء فيما يتصل باللعبة السياسية أو الجوانب الخدمية التنموية. حيث إن مجال النشاط لهذه المجموعات مجال مزدوج، سياسي وتنموي، توعية وتثقيف وتدريب سياسي ومبادرة مدنية تنموية.

وهذا الرافد يطرح العلاقة بين هذه الحلقة الوسطى -أي: العمل المدني التنموي على أرض الواقع- والرؤى الفكرية الكلية الهادية لهذا العمل. وهي علاقة ذات اتجاهين؛ كيف تمثل نتائج العمل والخبرات الحركية مدخلا في تطوير الأفكار، بحيث لا تظل الأفكار مجرد أطر علوية يتم إسقاطها من أعلى إلى أسفل؟ وكيف لابد أن تسترشد الحركات المدنية بأطر فكرية ورؤى جامعة؟ ولعل هذه العلاقة تمثل أحد أهم مداخل حل أزمة «المجتمع المدني» في مصر. وهي الأزمة التي يُرجع إليها البعض تعثر التحول الديمقراطي، في حين يرى فيها البعض تعبيراً ونتاجًا عن غياب الديمقراطية. إلا أنه وفق الطرح الحضاري (مدنية المجتمع وإنسانية مقاصده) يصبح تثوير دور هذا المجتمع ضرورة ملحة. حيث إن استمرار ضعف المجتمع المدني الحالي يمثل تهديداً للثورة المصرية ولتحقيق أهدافها. إلا أن تقوية المجتمع المدني لا



تتحقق بمجرد إنضاج مشروعه الفكري، ولكن يتطلب الأمر أبعادًا أخرى، سبق تناولها بالتفصيل (١).

ومن أهم مداخل تشخيص أزمة المجتمع المدني المصري: تلك الفجوة بين الفكر والاستراتيجية والحركة. ولقد تصدى «مشروع تأسيس التحالف الوطني من أجل التنمية» لهذه الفجوة.

وخلال التواصل من أجل تأسيس هذا التحالف بين رموز فكرية وحركية ولما يقرب الأربعة أشهر (مارس، أبريل، مايو، يونية) تراكمت الأفكار والخبرات حول المنطلق والأهداف والغاية والمقصد والوسائل والأدوات سعيًا نحو تمكين وتفعيل وتشبيك المبادرات المدنية التنموية. وقد كان حجر الزاوية في هذا التحالف هو الجدل بين الفكر والتخطيط الاستراتيجي والعمل الميداني. والفلسفة التي انطلق منها -بل انبنى عليها- التحالف هي:

تقوم مبادرة التحالف من أجل التنمية، على منطلق أساس مفاده تدعيم نموذج ميدان التحرير وتوسيع قاعدته باعتباره نموذجًا حضاريًا، أي: نموذجًا يكسر الأطر التقليدية للعبة السياسية. ومن ثم الحاجة إلى آفاق جديدة للفعل المدني والشعبي، دون اكتفاء بمراكز القوة والسلطة التقليدية الغارقة في صراعات القوى التقليدية. وهذه الآفاق تنبني على الربط والتشبيك والتفاعل

---

(١) انظر «التحالف الوطني من أجل التنمية: الإطار والملامح العامة»، متاح على موقع مركز الحضارة على الرابط التالي: http://www.ccps-egypt.com/ArabicMod/HourIssue.aspx?hiid=39

بين ثلاثية مراكز الرؤية الأساسية، ومركز تخطيط البرامج والخطط الاستراتيجية والتوجهات الكبرى المعلنة، ومراكز العمل على أرض الواقع. وهكذا يتحقق الانتقال من التحفيز إلى التحريك إلى التكامل والإبداع والإنجاز على أسس معرفية وفكرية جديدة وبأساليب عملية ابتكارية تحقق التمكين والتفعيل للحركة. وتصب جميع هذه العمليات؛ الفكر والاستراتيجية والتنفيذي في محتوى التجدد الحضاري النهضوي وفي إطار كلي سياسي يقوم على التوافق والجمعية وتجاوز الخطوط الحزبية الاستقطابية التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فإن القاعدة الأساس لهذا التحالف هي منظومة القيم الحضارية التي كشفت عنها الثورة المصرية؛ حيث منظومة: التعارف، الحوار، التعدد، العمران، التكامل، وهي منظومة تستهدف أنسنة الفعل الاجتماعي انطلاقًا من هوية ومرجعية هذه الأمة وعلاجه من سوءات المنظور التقليدي الصراعي المادي الذي يهيمن على الفعلين السياسي والتنموي على حد سواء، والذي أطل برأسه وبقسوة من جديد منذ ما بعد الاستفتاء بصفة خاصة.

بعبارة أخرى، فإن المجتمعين على هذه المبادرة اتفقوا على أننا «*أمام فرصة تاريخية لإنجاز مشروع نهضوي عملي يبدأ من مصر ويمتد إلى سائر الأمة فالعالم، وأننا ينبغي أن نستفيد من مثالب التجارب السالفة سواء في المشاريع الفكرية أو الخبرات العملية (كثورات مصر ١٩١٩، ١٩٥٢)، وأن المشروع النهضوي بات في حاجة ماسة إلى الجمع بين الفكر والعمل. الفكر*



يشمل: الرؤية التأسيسية، والهوية والانتماء الحضاري، ومداخل التغيير، وأولويات المرحلة. والعمل يشمل: التوعية والاتصال بقطاعات المجتمع المختلفة، وآليات عدة: لإنشاء أو تبني كيانات تقوم على تفعيل فكر النهوض، وآليات للتحريك والتحويل من الفكر إلى الحركة، ضمن فقه تدبير عملي، وآليات للتنسيق والتجميع، وآليات ترشيد وحفز.

والآن فإن التحالف يدعو إلى تأسيس خطاب نهضوي مصري يتفاعل مع القوى البازغة بعد ٢٥ يناير، ويتطور من خلال التفاعل؛ ليدعم مجرى الأمور بروح نهضوية دافعة تتغلب على عوائق التجدد الحضاري وتستدعي محركات النهضة الحضارية في ظل المد الثوري. وأهم هذه المحركات:

١- تأكيد حالة التحرر الشعبي وتوجيهها نحو قيم الخير والإحسان والإيجابية والإصلاح.

٢- إبداع مساحات فاعلية جديدة: من خلال توفير قنوات لإبراز المبادرات التنموية والمشاريع المجددة والمبدعة.

٣- تشجيع نمو قوى المجتمع المعبرة عن روحه ومصالحه.

٤- تطوير الصلات المجتمعية وتنظيمها: التشبيك بينها من خلال ثقافة العمل الجماعي، والتنسيق بين النشاطات المتشابهة لتبادل الخبرات وتداول الرؤى والموارد.

٥- تجديد دماء العلاقات مع شعوب دوائرنا الحضارية وكياناتها الفاعلة.



٦- *تجديد الخطاب الحضاري مع العالم»*[1].

إن هذه الرؤية المعرفية الفكرية السياسية التي انبنت عليها وانطلقت منها مبادرة التحالف الوطني من أجل التنمية، إنما هي نتاج استيعاب نقدي وتقييمي لخبرة ودلالات مشاريع النهوض الحضاري عبر القرن العشرين، ومحاولة لتجاوزها إلى ما هو أكثر تفعيلا للمنظور الحضاري للإصلاح.

فإن هذه الخبرات بينت كيف أن أغلب المشروعات اتسمت «بالتعميم المفرط، والاجتزاء في مداخل الإصلاح: سياسي، أو اقتصادي، أو تربوي، دون ربط، وكذلك العناية بعالم الأفكار دون عوالم المؤسسات والأشخاص والأحداث. وأخيرًا اتسمت أغلب هذه المشروعات بالفصل بين الداخل والخارج بصورة عامة». والخلاصة أنها تعبر عن جهود فكرية عميقة لكن بلا جهد حقيقي للتقريب من التنفيذ. لقد كانت رؤى الإسلاميين مثلا في هذا الصدد بارزة ومتراوحة بين الخطاب العام

---

(١) انظر تقريرًا بعنوان «أسس تحالف وطني للتنمية على ضوء رؤية عن مشروع نهوض حضاري» أعده أ. مدحت ماهر عن حلقة نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية في ٢/ ٤/ ٢٠١١ لمناقشة دراسة معمقة أعدتها د. نادية مصطفى حول مشاريع النهوض الحضاري في القرن العشرين، وقد شارك فيها كل من: د. نادية مصطفى- م. إيهاب الفولي- د. بسمة عبد الغفار- د. مجدي سعيد- أ. هشام جعفر- أ. توفيق غانم- د. باكينام الشرقاوي- أ. أيمن شحاتة- أ. عبد الرحمن حمدي- أ. عبد الله عرفان- أ. محمد كمال محمد - مدحت ماهر.

هذا التقرير متاح على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية على الرابط التالي:
http://www.ccps-egypt.com/ArabicMod/HourIssue.aspx?hiid=36



ومشروعات ما سُمي الإسلام السياسي وقابله الديني والتربوي والاجتماعي.

(٢) ورافد ثان، انطلق من ضرورة ترشيد وتمكين وتفعيل تأثير «تحرير مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية والمجتمعية المصرية بعد ١١/ ٢/ ٢٠١١». وركيزة هذا الرافد هي كيف تصبح المرجعية الإسلامية مصدراً لتعبئة طاقات الناس وتوجيهها نحو التغيير الحضاري. وهو الأمر الذي كان يستلزم أمرين أساسيين. الأمر الأول: التنسيق بين التيارات والحركات الإسلامية المتنوعة في محاولة لجعل الاختلاف والتنوع مصدر ثراء وليس تضاداً وصراعًا ينتقص من الرصيد الإسلامي في الشارع المصري. والأمر الثاني هو: ضرورة دمج هذه التيارات والحركات في التيار الوطني الأساس في مصر، وكسر الصور النمطية التي ترسبت عبر العقود الماضية لدى «المواطن المصري العادي» عن هذه التيارات والحركات، وتحفيز هذه التيارات إلى تقديم اجتهادات جديدة تتبلور في خطابات عامة تجاه «الناس».. وليس فقط خطابات تشارك في لعبة السياسة التقليدية التي انجرفت إليها جميع هذه التيارات حتى تلك التي كانت عازفة عنها بحكم فلسفتها (السلفية، والصوفية).

بعبارة أخرى، إذا كان الرافد الأول يتجه نحو جموع المصريين المنتظمين في هيئات وكيانات ومبادرات مدنية، فإن الرافد الثاني يتجه إلى «الإسلاميين» بصفة خاصة. وكانت الساحة الفكرية والسياسية التي حملت

هذه الرسالة، منتدى الحركات والتيارات الإسلامية الذي دشن أعماله في ١/ ٦/ ٢٠١١ وتحدد وثيقته أهدافه وغاياته كالآتي[١]:

«١- *التواصل بين الحركات والتيارات والأحزاب الإسلامية ونقل الخبرات فيما بينهم في إطار تنسيق معرفي وفكري، والتواصل بين هذه الحركات والتيارات والقوى السياسية الأخرى، بحيث يصب كل هذا التواصل في المجرى الوطني العام لبناء تيار وكتلة وطنية.*

٢- *التفاعل بين الفكر (التيار الحضاري) والحركة السياسية والمجتمعية الإسلامية.*

٣- *العمل على تطوير رؤى استراتيجية للقضايا المهمة على المستويين الداخلي والخارجي.*

٤- *تجديد الخطابات الإسلامية العامة، وبلورة مبادرات داخلية وخارجية لتقديم التيار الإسلامي عن طريق منصات إعلامية مهنية ومحترفة.*

ويتجه المنتدى بدوافعه وأهدافه إلى مستويات عدة من المنتمين لهذه الحركات والتيارات: مستوى القيادات، مستوى المتخصصين من أهل الفكر والأكاديميا والإعلام، مستوى الشباب».

(١) نص وثيقة منتدى الحركات والتيارات الإسلامية الذي دشن أعماله في ١/ ٦/ ٢٠١١، والمعنونة «منتدى الحركات والتيارات الإسلامية في ضوء: الثورة، الأهداف، الأجندة، والآليات». ويقوم على تنسيق أعماله كل من مركز الحضارة للدراسات السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومؤسسة توافق، ومؤسسة مدى للتنمية الإعلامية.



وقد عقد المنتدى عدة لقاءات طوال ثلاثة أشهر:

التحديات أمام «الإسلاميين» بعد الاستفتاء، الخطابات والاتجاهات العلمانية بعد الثورة، تحليل وثيقة الأزهر، الأبعاد الخارجية للثورات العربية، جمعة ٧/٢٩: المغزى والدلالة والنتائج، حوارات مع السلفيين، دور التيار الإسلامي في الحياة السياسية المصرية.

وإن نمط تأثير هذه اللقاءات الحوارية والتشاورية -التي يشارك فيها ممثلون عن تيارات عدة- على الأداء السياسي في الشارع وعلى الاجتهاد والتجديد في فكر هذه التيارات.. إن هذا النمط يظل منطقة يصعب تقييمها فوريًا. ولكن يظل هذا المنتدى وسيلة بين عدة وسائل للمشاركة في مدنية المجتمع بتحفيزات ومداخل إسلامية، بفرض أن المدنية لا تستبعد الديني في المجال العام. هكذا تقول الرؤية الحضارية الإسلامية، بل هكذا تقول الآن مراجعات النظريات الغربية للمجال العام -في ظل ما بعد الحداثة والعلمانية الجديدة- عن وضع الديني في هذا المجال.

٣- الرافد الثالث الداعي إلى عدم ترك الإعداد للدستور للنخب السياسية التقليدية، وفي هذا فإن علاء عبد الفتاح قدم إجابة عن سؤال: من يكتب الدستور؟ واستلهامًا لخبرة جنوب أفريقيا مع مانديلا يقول أ. علاء بالآتي: إنه انطلاقًا من الاعتراف بأن القوى السياسية منفصلة عن الجماهير

وأن لا فرق بين فريق الدستور أولا والبرلمان أولا فلابد من وثيقة شعبية يشارك في إعدادها كل الشعب. وتفصيل تلك المقولة كالتالي(١):

«واليوم في ميدان آخر نتجادل حول صياغة دستور جديد للجمهورية المصرية الثانية، ويسيطر علينا منطق أن من سيصوغ الدستور سينوب بنفسه عن الشعب. وبالتالي، انحصر جدلنا في: متى يصاغ الدستور؟ وما أفضل طريقة لاختيار من ينوب عن الشعب؟ وكعادة النخب التي تؤمن بأن النيابة مصيرها وحقها، يلتبس الأمر أحيانًا ويظن من يسعى أن ينوب أنه وصي على الشعب. والصراحة ألا فرق هنا ما بين فريق الدستور أولا وفريق البرلمان أولا، وأخشى أنهم اتفقوا على أن دور الجماهير ينتهي عند صندوق الانتخابات.

ويبدو أن التصور الشائع هو أن اجتماع القوى السياسية المختلفة وتوافقها يعني أن الشعب كله مُمثَّل. بينما كل الشواهد تقول إن القوى السياسية في مصر (بما فيها أكثرها شعبية كالإخوان) منفصلة عن عموم الجماهير. وظهر هذا بوضوح في الميدان، حيث وجدت الأحزاب والحركات السياسية والنشطاء أنفسهم أقلية منعزلة لدرجة ما، حتى وهم يلعبون دورًا قياديًا أحيانًا. هذا الانفصال، إن لم نعترف به، سيؤثر سلبًا على عملية صياغة الدستور...

... بل علينا أن نتساءل: ما قيمة دستور يصاغ بدون مشاركة شعبية حقيقية؟ حتى لو كان دستورًا مثاليًا، فهو يظل حبرًا على ورق ما لم يتوافر توازن قوي يفعّله ويحميه. الميثاق الشعبي صاغه الشعب، وتحول هو

(١) علاء عبد الفتاح: من يكتب الدستور؟، الشروق، ١٠/ ٦/ ٢٠١١.

والدستور المنبثق عنه إلى عقد اجتماعي حقيقي وجزء من هوية الشعب تتوارثه الأجيال، والشعب حامٍ لشرعيته الثورية والدستورية. بينما أنتج لنا الوفاق حلولا كارثية للخروج من هذا المأزق، مثل تسليط الجيش بوصفه حاميًا لمدنية الدولة، مما يستدعي بالضرورة ألا تخضع مؤسسة «سيادية» ذات قدرات قمعية واسعة وذات تاريخ من الانتهاكات والتدخل في الحكم لأي رقابة من هيئات منتخبة... هل نحتاج إلى أن نمر بتجربة مشابهة لجنوب أفريقيا ونشترك جميعًا في نشاط جماعي لرسم مصر التي نحلم بها؟ وماذا سينتج عن انخراط عشرات الآلاف في جمع الحلم من منابعه الشعبية؟ ربما نصل إلى وفاق حقيقي ونستعيد وحدة صفنا، ربما نكتشف أولويات قد غابت عنا...

... علينا أولا التخلي تمامًا عن فكرة أن صياغة الدستور أمر بسيط يمكن أن يقوم به خبراء في وقت وجيز استنادًا إلى دساتير جاهزة».

خلاصة القول في هذا المحور، بعناوينه الأربعة متراكمة الدلالة، أن مفهوم السياسة التقليدي مازال يمسك بتلابيب الحياة السياسية المصرية، ومن ناحية أخرى فإن التغيير الحضاري المأمول أن تؤسس له المرحلة الانتقالية مازال يفتقد متطلبات تحقيقه.

إلا أن خبرة الأشهر الأربعة السابقة منذ إسقاط مبارك (مارس - يوليو)، قد قدمت خبرات توضح المطلوب. ومن هنا يبرز مغزى المحور الثالث في هذا الكتاب.

٢٠١١/٧/٢٥

●●●

المحور الثالث:

في متطلبات التغيير الحضاري: من الذاكرة الحضارية إلى رؤية عن النهوض الحضاري وخطط وبرامج استراتيجية للتغيير



بعد أن تجسدت الثورة ذاتها في نموذج حضاري أثار انتباه الجميع من الداخل والخارج، وفي ظل التحديات التي تواجهها عملية بناء النظام الجديد والتي سرعان ما تحولت إلى نوعٍ من التهديد خلال أقل من شهر بعد خلع مبارك، لابد أن نقف من جديد ونؤكد أنه إذا كان نموذج الثورة نموذجًا حضاريًا يؤسس لتوافق مجتمعي جديد، فمن ثم لابد من اكتشاف وتدعيم فرص التغيير الحضاري.

وهو الأمر الذي يستدعي بدوره التحذير من فقدان الفرص من جديد، بعد أن ظللنا نفقد -لأكثر من قرن من الزمان- فرصًا متوالية، وكانت أسباب ذلك الفقدان معرفية وفكرية وسياسية على حدٍ سواء.

إن التشديد على القول السابق والتحذير من ضياع الفرص ليس بالطبع نتاج خبرة الشهرين الماضيين فقط، ولكن مثل هذه الأمور المتصلة بالتغيير الحضاري في الأمم لابد أن تستند إلى الذاكرة الحضارية ولابد أن تنبع منها. فإن هذه الذاكرة تقدم الكثير من الدلالات حول مسار الخبوِّ الحضاري للأمة ثم مسار النهوض المأمول.

هذا، ولقد اقتربت جهود فكرية وسياسية متنوعة الاتجاهات، وبكثافة كبيرة وتكرار منتظم، من المنطقة المسماة «مشروع النهوض الحضاري أو المشروع التنموي الشامل»، وذلك خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بل وأيضًا خلال العقد الأخير من الألفية الثانية.



وقد كان تقييم هذه الجهود في حد ذاتها غاية علمية وعملية أمامي. ولقد قمت على هذا التقييم منذ عامين (٢٠٠٩)[1]، مهتدية بمنهج علمي منظم ومستهدفة متطلبات صياغة مشروع استراتيجي لنهوض حضاري إسلامي وسطي.

ولقد سجلت مجموعة من النتائج عن «الحاضر الغائب» في مشروعات النهوض، والذي أفصحت عنه القراءة النقدية المتراكمة في الأدبيات عن هذه المشروعات.

وخلال تفاعلي مع نموذج الثورة المصرية وما تواجهه من تحديات وتهديدات أمام فرص «التغيير الحضاري» كانت ذاكرتي تستدعي ما سجلته من هذه النتائج، وأضحيت أتساءل: هل الثورة المصرية اختبار متجدد لأهمية نتائج هذا التقييم؟ ومن ثم، كيف لابد لنا، ونحن نواجه متطلبات حركة ثورية -التطهير والبناء- أن نستعين بالرؤى والتوجهات التي أُنجزت بالفعل ومازالت تُنجَز، سعيًا نحو تخطيط الحركة الرشيدة المأمولة، وهو التخطيط الذي بقدر ما يكون إبداعيًا، لابد أن يستند إلى خبرة الذاكرة الحضارية حتى لا نبدأ دائمًا من الصفر؟

(١) د. نادية محمود مصطفى: دراسة استكشافية في مشروعات نهضة الأمة: نحو بناء مشروع استراتيجي لنهوض حضاري وسطي، في: أ. د. نادية محمود مصطفى، د. هبة رءوف عزت (محرران)، مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية: الأمة والعالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، منتدى النهضة والتواصل الحضاري، القاهرة، الخرطوم، ٢٠٠٩ (تحت الطبع).

بعبارة أخرى، أريد الآن استدعاء أهم هذه النتائج أولا، على أن أترك للقارئ ثانيًا، أن يجتهد ويحدد الإجابة عن تحذيري من أن نضيع الفرصة مجدداً، وذلك على ضوء ما سأقدمه من تصور عن متطلبات مشروع نهوض استراتيجي وسطي حضاري، وما سأطرحه من أفكار تربط بين واقع الثورة الآن ودلالة الذاكرة الحضارية.

أولا- نتائج مراجعة حالة الفكر العربي الإسلامي عن النهضة:

تتلخص هذه النتائج في مجموعتين:

١- ملامح وخصائص كبرى للحالة الفكرية الراهنة عن النهضة: بين الحاضر والغائب في الأدبيات:

تتلخص أهم هذه الملامح في الآتي:

من ناحية: نجد أن تحديات الغرب في ظل التغيرات العالمية منذ نهاية القرن العشرين تمثل المنطلق في الدعوة إلى الحاجة لمشروع نهوض في ظل استحكام أزمة الواقع العربي والإسلامي، وباعتباره امتداداً لحلقات سابقة من التأزم والتدخل الخارجي.

مما يعني أن الداخل والخارج أضحيا في تداخل وتضافر شديدين وللدرجة أضحى الخارج هو المنطلق نحو الداخل. ومن ثم، أضحى رصد فقه واقع هذا الخارج بمثابة المدخل والمحدد الأساس.

ومن ثم، فإن الخيط الناظم عبر مراحل تعاقب التاريخ خلال ما يزيد على القرنين هو تزايد وطأة تدخلات الخارجي وتأثيراته وذلك بواسطة



أدوات متطورة من أجل إجهاض مشروع حضاري مستقل عن المشروع الغربي، سواء كان عروبيًا أو إسلاميًا.

وفي المقابل، فإن الوجه الثاني من هذا الخيط هو أنه في مواجهة هذه التحديات والتهديدات (الحضارية الشاملة التي تنجدل فيها مختلف الأبعاد العسكرية- السياسية- الاقتصادية مع المعرفية العقيدية القيمية) لم تنقطع أنماط المقاومة والاستجابة من الدائرة الحضارية العربية والإسلامية، إلا أنها أخفقت في تحقيق أهدافها.

ومن ناحية أخرى: فإن الاقتراب من تفسير هذا الوضع، بعد رصد خصائصه وأعراضه، لا يقتصر على الأسباب الراهنة فقط، ولكن يتم على النحو الذي يبرز أن الوضع الراهن ليس إلا نتاجَ إخفاقات متكررة في مسار عملية النهوض التي بدأت منذ ما يزيد على قرنين، دون تحول نوعي جذري في الحالة.

إلا أن هذه الاقترابات التفسيرية بالرجوع إلى التاريخ تفتقر للآتي: تفسير استمرار التخلف والتبعية بالرغم من تتابع جهود النهوض (لماذا؟ وكيف؟): هل نتاج تزايد وطأة التدخل الخارجي، أم لغياب فقه التغيير الحضاري الشامل؟ أم لافتقاد البعد الاستراتيجي اللازم لتحويل الفكر إلى حركة؟ أم لتركيز جهود النهوض على النخب دون الامتداد إلى الشعوب وعدم اعتبارها قوى مشاركة؟



ومن ناحية ثالثة: نجد أن الحديث عن مشروعات نهوض الأمة ككل، وليس الأوطان ابتداءً، وهو الأمر الذي يعكس مستوى كليًا في التحليل يفترض أن «وحدة الأمة» سبيل إلى نهوض أوطانها، وإذا افترضنا العكس، أي أن النهوض يبدأ من الأوطان، فإن الحديث لا يحدد من يقوم بالعملية: النظم العاجزة أم الجماهير غير القادرة أو غير الممكّنة من اختيار توجهها الحضاري. ناهيك عن أن الاستغراق في الأمة وعمومياتها هو السبب في غلبة الفكري العام على حساب رصد وتشخيص الواقع من ناحية، وعلى حساب تصميم الخطط التنفيذية ووضع البرامج والسياسات والمؤسسات لمواجهة المشكلات وإبداع الحلول من ناحية أخرى.

ومن ناحية رابعة: فإن من الملامح والخصائص الكبرى أيضًا ذلك الافتقار إلى تأصيل مرجعية مشروع النهوض باعتباره منطلقًا لبيان نمط المشروع المأمول والمتوافق عليه مجتمعيًا.

فالمطلوب: التأصيل المرجعي للنهوض (المعيار، الميزان)، ثم تقويم نتائج مسار عملية النهوض، فكرًا وحركة، سعيًا لتحديد عوامل الإخفاق وعوامل النهوض على ضوء المعيار والميزان. ثم فقه الواقع أو فقه عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من تطوره. وأخيرًا بالطبع «فقه بدائل المستقبل».

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الملمح يستدعي الحديث عن فروق أخرى بين الاقترابات «العروبية» لمشروع النهضة و نظائرها الإسلامية.



وتمثل هذه المقابلة، بين العروبي والإسلامي، وكذلك بين الإسلامي والحضاري، أحد أوجه الثنائيات السائدة في فكر تقويم جهود النهضة.

٢- خريطة الثنائيات السائدة على حالة فكر النهضة:

وتندرج في خريطة أكبر من الثنائيات، أو هي بمثابة فرع من تيار واضح في أدبيات الفكر العربي والإسلامي بصفة عامة وعن النهضة بصفة خاصة.

ولقد كانت هذه الظاهرة محل رصد وتحليل، وتمثل منطلقًا أساسيًا للنقد والمراجعة عن الظواهر السياسية والمجتمعية من منظور حضاري إسلامي، حتى أضحى هذا المنظور هو السبيل لتجاوز هذه الثنائيات وعلاج ما يترتب عليها من نقائص تحليلية وعملية.

تقع أغلب «الثنائيات» ضمن تصنيفة: القديم والحديث، التراثي والمعاصر، ومنها ثنائيات: الدين والعلم، والديني والسياسي، والإسلامي والغربي، والإسلامي والعلماني، الخصوصية والعالمية، الحوار والصراع، ... إلخ. هذه الثنائيات التي باتت تملأ حياتنا الفكرية والعلمية والثقافية، وتؤثر في وعينا بالعالم من حولنا وإدراكنا لأنفسنا ولقضايانا وللعلاقات فيما بيننا.

لقد كرست هذه الثنائيات مفهوم وحالة «الفصل» و«الفصام النكد» بين مكونات ذاتنا الحضارية (قديمها وجديدها) تارة، وبين طموحاتها الحضارية (التقدم والوحدة والتمكين) وبين إمكاناتها وقدراتها (الموروثة والمستجدة)،

وبين مجالات عيشها: السياسي والثقافي، والاجتماعي والاقتصادي، وبين حقائقها النوعية: المرأة والرجل، والأسرة والمجتمع والدولة والأمة، والطفل والشاب، والأجيال. الأمر الذي تسرّب إلى العديد من إسهامات الإسلاميين أنفسهم.

إن رسم هذه الخريطة من الثنائيات وتحديد ملامحها خطوة منهاجية أساسية ولا غنى عنها، ينطلق منها تصورنا النقدي والبنائي عن متطلبات صياغة مشروع استراتيجي حضاري وسطي لنهضة الأمة الإسلامية. ويمكن تلخيص أبعاد هذه الخريطة فيما يلي:

أ- ثنائية النطاق الزمني والوجهة: التاريخ المستقبل مروراً بالواقع.

إن هذه الثنائية تطرح بقوة ضرورة تأصيل مفهوم الاستراتيجي وما يرتبط به من سيناريوهات المستقبل، بلا انفصال عن التاريخ أو الواقع الراهن، وما يرتبط به أيضًا من سيناريوهات.

ب- ثنائيات النهوض أو النهضة ووصفها بالحضاري.

- فهناك معنيان أو مفهومان للنهوض: مقاومة الاحتلال أو بناء كيان جديد.
- وهناك تياران للنهوض: تغريبي حداثي/ أصيل أو عربي وإسلامي.
- وهناك مستويان لمشروع النهوض: فكري وحركي.
- وهناك بيئتان للنهوض ومحدداته: داخلية وخارجية.



القرن السابع هجريًا . وهذا سيناريو يبدو في نظر معظم المسلمين نوعًا من الانحدار وليس النهوض .

- السيناريو الثاني (Divided Islam, Divided world): تزايد الانقسامات داخل العالم الإسلامي، وحرب مع الغرب وبين الدول المسلمة أنفسها وبين طوائف الإسلام . وهذا سيناريو للانحدار المأساوي يتم ببطء .
- السيناريو الثالث (The liner ascent): يتبع العالم الإسلامي من خلال الإسلام الخط الصاعد ويصبح جزءًا من العالم الحداثي العلماني .
- السيناريو الرابع (A pendulium shift): يتداول فيه المسلمون والغرب المواقع صعودًا وهبوطًا .
- والسيناريو الخامس (Virtuous spiral): يتصور حداثة بديلة للعالم الإسلامي، وكذلك مستقبل عالمي بديل بحيث تصبح التعددية داخل الإسلام وفي النظام العالمي قيمة أصيلة . ومن ثم، يصبح الإسلام جزءًا من البيئة العالمية المشاركة والحوكمة العالمية ، وعلى نحو يقدم حلولا للأمة العالمية في الأفكار والسيادة والسياسة .

وهكذا ، فإن سيناريوهات «سهيل عناية الله» الخمسة قد لمست عصبًا أساسيًا كان مفقودًا بالكامل في الأدبيات التي انشغلت بالنهوض والنهضة ، ألا وهو وجهة النهوض وتوجهه : نحو أي سيناريو؟ فمما لا شك فيه أن



تحديد جهة النهوض أو النهضة شرط ضروري لا بد أن ينعكس على طبيعة التصور الاستراتيجي عن كيفية النهوض. فهل الغاية: إحياء الماضي الذي يتطلب سقوط الحضارة الغربية؟! أم مواجهة حالة «الاستيعاب» الجارية في النظام العولمي؟! أم نهوض في ظل عالم متعدد؟! أم. . . ؟

بعبارة أخرى، فإن «سهيل عناية الله» قد ركز الضوء على حاضر غائب في خلفيات كل الجهود الباحثة في مشروع نهوض، وعلى نحو يبين كيف أن السيناريو الخامس هو السيناريو الذي يرشحه «عناية الله»، وآخرون. وهو على عكس تيارات حركية تراهن على سقوط الحضارة الغربية باعتباره شرطًا لنهوض إسلامي جديد. في حين تراهن تيارات أخرى على أن بمقدور الإسلام أن يقدم حلولا لمشاكلات العالم بأسره، فلديه الكثير ليقدمه للعالم الحديث في أزمته الراهنة، (ومن أمثالهم: منى أبو الفضل، أحمد داوود أوغلو، أحمد كمال أبو المجد).

والجدير بالإشارة أن د. زكي الميلاد[1]، قد نقد بقوة أسانيد الاتجاه الذي يرى أن البديل الحضاري الإسلامي هو البديل الحتمي للحضارة الغربية التي لا بد أن تنهار، جزمًا بأن البديل الإسلامي هو البديل الحتمي للنظام العالمي القائم. وبالتالي، يرفض الميلاد بذلك إطلاق الحتميات بدون توضيح الأسباب والعوامل؛ على أساس أن الإيمان بالجانب العقيدي- وإن كان الأساس- لا يغني عن (ولا يجدر أن ينفصل عن) السنن المحركة للنهوض،

(١) زكي الميلاد: مرجع سابق، ص ٢١١- ٢٣٤.



أدبيات التنمية أو التحول الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي تتوافق على أن أحد أهم أسباب الإخفاقات، ليس الإسلام من منظور كونه مرجعية (كما ترى بعض التيارات)، ولكن عدم وجود توافق وطني أو قومي حول توجهات استراتيجية النهوض ومن ثم التغير أو الإصلاح المطلوب. بعبارة أخرى، فإن «الوسطي» هنا يشير إلى المشروع الذي يتحقق من نتاج رأب الصدع بين التيارات الفكرية الأصلية والتيارات الفكرية الوافدة، بل على صعيد كل مجموعة من هذه التيارات؛ لأن الإسلامية تتنوع ليس تنوع التكامل المحمود، ولكنه التنوع الذي انقلب إلى تعددية تدعم من التجزأئة أكثر مما يحقق توزيع الأدوار(١).

ثانياً- متطلبات صياغة تصور لمشروع استراتيجي وسطي حضاري للنهوض:

صفات الاستراتيجي الحضاري الإسلامي الوسطى هي سبيل لتجاوز الثنائيات والاختزالات التي سادت حالة الفكر عن مشروعات النهوض السابق عرضها. كما أن هذه المفاهيم تولد ثلاث مجموعات من المتطلبات:

(١) توجه مستقبل الأمة:

لابد أن يتحدد بناءً على خطوتين: الأولى: تحديد ما يميز جوهر الحضارة العربية الإسلامية ويصبغها بصبغته، وفهم واستيعاب أهلها لهذا الجوهر،

(١) انظر في هذا الصدد؛ أي حول سمات الجماعة الوطنية وشروط رأب الصدع على صعيدها: طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨.

ثم كيفية تحويل هذا الجوهر إلى حركة وفعل وسلوك، سواء لعلاج خلل قائم في تحديد الجوهر أو الوعي به والقيام عليه، أو لإنشاء كيان حضاري جديد. والملحوظ أن النقص الساري في فكر النهضة هو كيفية ابتكار المستقبل في عالم متغير، ويظل الحاضر الغائب في جميع الاجتهادات هو عملية الانتقال من التفكير إلى الحركة. أي: كيفية النظر إلى التطبيق والجانب العملي، وإمكانية تحويل النظرية إلى واقع ملموس وعلى نحو يتصف بالوضوح والواقعية ومواكبة تحديات الواقع، وأن تكون رؤية عقلانية، وأن تتجه للناس وتحدد آجالا زمنية لا تغرق في العموميات لدرجة وقعها في المثاليات ولا تقع في أسر الأجل السريع فتفتقر لكل رابطة مع التحول المطلوب[١].

الخطوة الثانية: رسم سيناريوهات مستقبل الأمة الإسلامية. ومن أبرز الجهود في هذا المجال ما قدمه «سهيل عناية الله» في بحث قيّم بعنوان Alternatives Futures for the Islamic Ummah[١].

وهو يميز بين خمسة سيناريوهات:

- *السيناريو الأول (perfection of the past): محاولة العالم الإسلامي العودة إلى الذاكرة التاريخية عن «العظمة» من خلال إعادة تكرار ظروف*

(١) زكي الميلاد: المسألة الحضارية: كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٨.

(2) Sohail Inayatullah: Alternative Futures for the Islamic Ummah, at: http://www.metafuture.org/Articles/AltFuturesUmmah.htm

- وهناك تجليات للنهوض: إخفاقًا أو نجاحًا.

- وهناك وجهان لعملية النهوض: ثباتًا وتغيرًا. فهي ليست لخطة استاتيكية، ولكن عملية تختلف تحدياتها واستجاباتها من مرحلة إلى أخرى.

- وهناك منظومات لقضايا النهوض وأولوياته: الداخلي (الإصلاح) أم البيني (الوحدة ومسائلها) أم الخارجي (الاستقلال ومسائله)؟

- وهناك مستويان لتنفيذ النهوض: جزئي ينطلق من مدخل محدد نحو مداخل أخرى وفق رؤية عن الأولويات أو الترتيب أو الشروط.

- وهناك فواعل قائدة أو محركة للنهوض: نخب، جماعات، دول، أم ...

- وهناك التعارف والتواصل والتدافع الحضاري مع النماذج الحضارية المقارنة للنهوض: نقلاوتقليدًا، أم انفتاحًا وتفاعلا، أم انغلاقًا؟

وهذه المجموعة من الثنائيات تطرح مفهوم «الحضاري» بكل أبعاده، وباعتباره جوهرًا منظورًا من مرجعية إسلامية، ويعكس خصائص الرؤية الإسلامية للعالم والنموذج المعرفي الإسلامي.

والحضاري المقصود هنا هو ذلك الذي يتجاوز كل الثنائيات السابقة فيجدل في رؤية منظومية كلية شاملة تعبر عن الذات الحضارية بين مستويات النهوض ومجالاتها وتياراتها، وعلى نحو يجمع بين الأبعاد المادية والأبعاد القيمية وخاصةً بين الأبعاد الدينية والثقافية والأبعاد الأخرى السياسية (وغيرها).

ج- ثنائية العروبي - الإسلامي: نموذجًا شارحًا

والتوقف عند هذه الحالة ليس انتقائيًا عشوائيًا ولكن انتقائي ذو دلالة معرفية ومنهجية. باعتبار أن قضية مرجعية نهوض الأمة بكل تياراتها هي قضية محورية، بل لعلها القضية المحورية التي تعوق مشروع النهوض عن تحقيق أهدافه عبر ما يزيد على القرنين، منذ أن بدأت عملية الإصلاحات والتجديدات تتأثر بقوة: اصطدامًا واحتكاكًا في ظل فرض وقسر وليس في ظل مناخ تثاقف وتفاعل حضاري «طبيعي». بل لقد اعتبر البعض أن آفة عدم نجاح مشروع النهوض عبر قرنين هي الصدع الذي أصاب مرجعية الأمة بين أصيل ووافد. ولقد انعكست قضية المرجعية على نمط تفسير أزمة التدهور والركود وعلى التصورات عن نمط التغيير المطلوب ووجهته، وعلى تقدير رؤية الخارجي مقارنةً بالداخل سواء في التدهور أو في إعاقة النهوض من جديد، وهكذا.

فإن المقابلة بين الاختلافات في الرؤى على الجانبين -القومي والإسلامي، وموضعها من أسباب إخفاقات مشروع النهوض- تطرح بقوة مفهوم «المشروع الوسطي»، ليس وفق مفهوم «الوسطية» السائد في الدراسات الإسلامية، ولكن بمعنى المشروع الذي يتوافق حول ملامحه الكبرى وتوجهاته الاستراتيجية التيار الرئيس في الجماعة الوطنية.. وهو الأمر الذي يطرح بدوره أهمية وضرورة أن يتبلور هذا التيار، حيث إن



ولا عن برامج الفعل والعمل. وتلك الأخيرة هي التي تنقصنا في العالم العربي والإسلامي.

بعبارة أخرى، فإن تيارًا كبيرًا من المفكرين المهتمين بالمشروع الحضاري الإسلامي يتوافقون على السيناريو الخامس الذي قدمه «سهيل عناية الله».

كيف يمكن تنفيذ هذا السيناريو؟ وما البرامج والخطط اللازمة؟ ومَنْ يقود هذا المشروع الحضاري على صعيد الأمة؟

فمما لا شك فيه، على سبيل المثال، أن نهج كل من إيران وتركيا والسعودية ومصر يعكس توجهًا مختلفًا نحو مستقبل وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي... إذن، ما الذي يرجح كفة سيناريو على آخر من سيناريوهات المستقبل؟

ومن ثم، كيف يمكن أن نخطط لمشروع نهوض يتخطى مرحلة التأصيل العام نحو حركة فعلية دون أن يكون هناك -على مستوى الحركة- توافق على السيناريو المأمول؟

وحيث تظل منظمة المؤتمر الإسلامي مجرد ساحة لجمع شمل الفرقاء، وعلى ضوء كل جهود تقويم أدائها، مقارنةً بغيرها من التنظيمات التي نجحت في تحقيق توافق على سيناريو وعلى مشروع نهوض مثل الاتحاد الأوروبي، فسيظل السؤال السابق طرحه قائمًا يحتاج إلى إجابة. وعلى الأساتذة المفكرين والمحللين المهتمين بهذا الأمر -من داخل العالم الإسلامي وخارجه-



أن يقدموا له إجابة. فكيف يمكن أن نخطط مشروعًا دون تحديد وجهة ودون تحديد قيادة ومن ثم دون تحديد برامج وخطط عمل تتجاوز مجرد الشائع من التفكير حول القواعد والمبادئ والأسس الفكرية والتأصيلية؟

إذن، أليس اندلاع الثورات العربية ٢٠١١ -خاصةً الثورة المصرية- يقدم آفاقًا أمام الإجابة عن هذه الأسئلة؟ وأليس مستقبل نجاح الثورة المصرية محكًا لتوافر القيادة اللازمة للأمة في المرحلة المقبلة؟ أليست الثورة المصرية منطلقًا لاستعادة دور مصر القيادي في الدائرة العربية والإسلامية ونحو دور يشارك في متطلبات التغيير العالمي نحو عالم أكثر عدالة إنسانية؟ إن تفرد نموذج الثورة المصرية والمخزون الحضاري لشعب مصر لابد أن ينعكس في مصر جديدة تؤمن بدورها الحضاري وتستعيد ما كان لهذا الدور من تأثير في مراحل سابقة عبر تاريخ الأمة العربية والإسلامية.

(٢) مستويات الرؤية والاستراتيجية ومجالاتها:

والمقصود بالمستويات: الداخلية والخارجية، وبالمجالات: تلك السياسية أو الاقتصادية... إلخ من مجالات العمل والحركة. أما المقصود بالاستراتيجي فهو الذي ينتقل بالفكر من المعرفي والفكري والنظري إلى العملي، وتصبح السياسات العامة هي حلقة الوصل بين التأصيل الفقهي والحضاري وبين التنزيل على الواقع بصورة عملية. ومن ثم، فإن تحديد مستويات هذا التصور ومجالاته والعلاقات البينية التي تجدلها وتضفرها معًا يعد خطوة نحو صياغة السياسات العامة.



(التربية المدنية كشرط أو كداعم للتحول الديمقراطي)، وأخيراً: العلاقة بين أنماط التفاعل الحضاري (حواراً أو صراعًا من أجل التجديد الذاتي أو الإلحاق والتبعية الحضارية) و آفاق الاستقلال وبناء منظومة القوة الشاملة، حيث أضحى حوار الثقافات أو صراعها في صميم الفعل السياسي داخليًا وخارجيًا.

بعبارة أخرى، أضحت قضية الإصلاح في قلب قضايا العلاقات الدولية الراهنة للأمة الإسلامية، أي: في قلب المتطلبات الداخلية لإحياء الأمة والخارجية النابعة من صميم وضعها في النظام العالمي وعلاقاتها مع نظمه الفرعية ناهيك بالطبع عن نظامه السائد (في ظل الهيمنة الأمريكية). ومهما بدا لنا من بروز البعد العسكري في الحرب العالمية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية -وحلفاؤها- ومهما بدا لنا أيضًا من ظهور البعد العسكري في نمط جديد هو الأعمال الإرهابية أحيانًا وأعمال المقاومة ضد الاحتلال والهيمنة أحيانًا أخرى لمواجهة مشاريع الهيمنة الأمريكية الصهيونية ليس على العالم العربي والإسلامي فقط ولكن العالم برمته.. فإن البعد «الديني، الثقافي، الفكري، التربوي والتعليمي» يحوز أولويته أيضًا باعتباره دافعًا أو مبرراً أو أداة سواء للهيمنة أو لمقاومتها.

ومن ناحية أخرى، وإن بدا لنا أننا نتكلم عن دول عربية ومستقلة (لا تضاهي حالة الاحتلال منذ مائة عام)، إلا أننا في الواقع نعايش حالة احتلال عسكري جديد وحالة استعمار في مرحلة ما بعد الاستعمار الجديد،



وفي ظل وضع فكري وثقافي مجتمعي ليس أقل تأزمًا مما كان قائمًا منذ مائة عام. حقيقةً زادت المؤشرات الكمية عن التعليم والصحة. . . وغيرها من مؤشرات «التحديث» إلا أن الأثر في مضمون فكر وعقل ووجدان الأمة كان واهيًا، بدليل تقلص علامات إرادة الفعل القوية المعارضة والمناهضة للاحتلال الداخلي والهيمنة الخارجية التي كان يجب أن تترجم نفسها في حركة واسعة على صعيد الشعوب وليس صعيد النخب فقط.

لذا؛ ومع صعود ملامح النضال السياسي والجهاد العسكري في أماكن متفرقة من الأمة، ترتفع أيضًا من جديد ملامح للنضال الإصلاحي الديني- الثقافي- التربوي التعليمي. وبذا، ألا يمكن القول إن الدلالة التاريخية لعصر محمد عبده تتكرر -من جديد- بعد مائة عام، ولكن في ظل سياقات وطنية وإقليمية وعالمية مختلفة؟ وهذه السياقات وإن أفرزت تحديات متجددة، إلا أنها تظل تعكس ثبات المضامين في ظل أشكال متغيرة. فها نحن الآن نعايش تدخلا أجنبيًا متزايدًا باسم حماية الأقليات وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهو في الواقع من أجل مصالح استراتيجية كبرى، وخطاب ديني مأزوم باعتباره جزءًا من أزمة مجتمعية وسياسية شاملة في ظل استماتة النظم القائمة على البقاء باسم مسئولية الإصلاح، وتجريم مقاومة الاحتلال والاستيطان والاعتداء على الإسلام ورموزه باسم محاربة الإرهاب، وتفكيك كل رابطة من روابط الانتماء والتماسك الداخلي الإقليمي عبر أرجاء الأمة على نحو يشيع مخاطر التجزئة على مستوى الوطن الواحد أو الدولة الواحدة. . .

الحميد للأدوار الذي تتطلبه متطلبات بناء القوة الشاملة. إلا أن هذا النمط من الاستبعاد والإقصاء المتبادل، وإن لم نقل التنافس بين الأدوار النضالية السياسية والأدوار الإصلاحية، قد ظل ممتدًا عبر مائة عام بعد محمد عبده، سواء على صعيد التيار الإسلامي أو غيره. فنجد على صعيد التيار الإسلامي أنه قد تفرع إلى روافد فكرية وحركية تنغمس كل منها إما في النضال السياسي، أو الإصلاحي العقيدي والتربوي والمجتمعي، كما لو أن هذه المجالات منفصلة أو لا تمثل درجات متراكمة من الجهاد بمعناه الشامل، أو ليس من المفترض أن تصب مخرجات كل رافد في الأخرى وتدعم بعضها البعض، بل قد تتبادل هذه الروافد الاتهامات. وبذا، غاب مفهوم الإصلاح الإسلامي الشامل في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت تأثير ظروف عديدة وحال الضعف الحضاري -بالرغم من ملامح تجدد عناصر القوة المادية- دون تحقيق أهداف الحرية والاستقلال.

وفي ظل تجارب النظم الحاكمة في الدول القطرية ما بعد الاستقلال، برزت أبعاد الوجه الآخر للعملة، لدى التيارات الأخرى: سواء القومية أو اليسارية أو الليبرالية ألا وهو علو أولوية السياسي والاقتصادي (سواء ضد الغرب أو إلحاقًا به) على حساب الديني أو هوية الدولة أو التربوي التعليمي والمجتمعي. فجميع هذه التيارات لم تعتبر الإصلاح الديني منطلقًا مناسبًا أو على الأقل حصرته في نطاق ضيق -لا يتعدى حدود الفرد- إن لم تكن قد استبعدته على الإطلاق على اعتبار أن توظيف الدين اجتماعيًا وسياسيًا هو مصدر التخلف والاستبداد، أو أن الفصل بين الدين والسياسة ضرورة الدولة الحديثة.

إن مآل خبرة المائة عام هذه ليؤكد أمورا ثلاثة وهي أن الإصلاح التربوي- الديني والإصلاح السياسي وجهان لعملة واحدة، وأن جهود الإصلاح الحقيقية لا تحوز رعاية المحتل أو قوى التدخل الخارجية وكذلك قوى الاستبداد الداخلي، وأن مصالح هذه القوى لا تستقيم ودور فاعل للمكون الديني في عمليات الإصلاح.

بعبارة أخرى، فإن مسار خبرة الإصلاح الإسلامي بعد صدمة الحملة الفرنسية، مرورا بالبعوث إلى الخارج والمدارس التبشيرية، وصولا إلى الاحتلال وما بعده، ومن ثم، نتائج هذه الخبرة المحدودة حتى الآن لتبين -كما يرى البعض- فقدان الميزان الإسلامي العصري للتعامل مع التيارات الحضارية الوافدة لتأخذ طابعا إسلاميا قوميا مميزا. فهذه هي الإشكالية التي تصدى لها الإمام منذ مائة عام، ولكن لم ينجح ورثة مشروعه في الفكاك منها. مما يدفع بالسؤال: لماذا؟ وما الدلالة الآن وبالنسبة للمستقبل؟ ومن ثم، وبعد ما يزيد على مائة عام من رحيل الإمام محمد عبده، فإن واقعنا المعاصر يتسم بالتعقيد والتشابك الكبير بين الداخلي والخارجي، بين الثقافي والسياسي، بين الديني- التربوي- التعليمي و السياسي، وعلى نحو أبرز وبقوة الآن وأكثر من أوقات سابقة حديث الإصلاح، الذي بيّن، وبطريقة أكثر ظهورا عما قبل، إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي سواء الداخلي أو الخارجي (تجديد الخطاب الديني بين دوافع ومبررات ومجالات الداخل والخارج) وكذلك العلاقة بين التربوي- التعليمي والسياسي الداخلي



- المستوى الأول ومجالاته: الداخلي المتصل بالإصلاح والتجديد في داخل الأمة (تفاعلا مع المستوى الثاني «الخارجي» وتأثيراته).

ويستوجب الانطلاق من رؤية حول مآل ونتائج جهود النهوض السابقة. ولنأخذ مثالا مشروع الإمام محمد عبده: وما كتبته عن هذا المشروع منذ خمسة أعوام، خلال الاحتفال بمرور مائة عام على وفاته. فما مآله؟ وما دلالة هذا المآل بالنسبة لأبعاد تصور استراتيجي مستقبلي عما يحتاجه الداخل الآن؟

ومنطلق الحديث في هذا المستوى أن حال أزمة الداخل الآن لا تتحمل تكرار حديث ما قبل مائة عام. فنحن الآن لا نتحدث عن كيف ننقل من الغرب أو ماذا ننقل، ولكن نتحدث عما سبق النقل عن الغرب من أزمات وكيف يُصَدِّر لنا الغرب أزماته مع الحداثة؟ ومن ثم، فإن البدء بالإشارة إلى مآل مشروع محمد عبده (كمثال) إنما لتوضيح دلالة الملاحظة السابقة.

ما المآل والمحصلة عبر مائة عام منذ مشروع الإمام محمد عبده(١)؟:

بداية الاقتباس: *«كان للإمام مقولةٌ، وإن لم تحظ بشهرة قولته في السياسة، إلا أنها لا تقل أهمية، وهي: إنه بدون الإصلاح التربوي والتعليمي -ومن منطلق الإصلاح الديني- سيعود الاستبداد والاحتلال بعد كل ثورة.*

---

(١) نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية للأمة الإسلامية في منظومة فكر الإمام وحركته، مجلة المسلم المعاصر، عدد ١١٩-١٢٠ (عدد خاص عن الإمام محمد عبده)، أبريل - يونية ٢٠٠٦.

وإن هذا المشروع لم يتحقق كاملا حتى الآن لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

فالإصلاح الديني الذي دعا له محمد عبده على اعتبار أنه سبيل لتجديد الدنيا لم يتحقق من خلال الربط الفاعل بالدنيوي. لذا؛ فإن هدف حفظ الدين -خوفًا من تدخل السلطة السياسية الدنيوية وتلاعبها السياسي باسم الدين، وخوفًا أيضًا من عواقب صدمة الاحتكاك المباشر بالغرب- قد آل إلى الحفظ بمعنى الجمود. ومن ثم، وفي مواجهة ضغوط التحدي المزدوج من جانب الاستبداد الداخلي والخارجي، على حد سواء، لم يعد بمقدور الإصلاح الديني أن يقدم طريقًا مستقلا وفاعلا يقاوم هذين النمطين من الاستبداد ولو بالمناورة بأحدهما ضد الآخر.

ومن ناحية أخرى، لم يتدعم الإسلام الحضاري، باعتباره قاعدة لإصلاح المجتمع، بقدر ما تدعم بالتدريج الإسلام السياسي؛ ومن ثم فقد تدعم التغيير السياسي منفصلا عن التغيير المجتمعي، مما أودى بكل فرص ما يسمى «التغيير الحضاري».

فإن حركة القوى الوطنية لم تنطلق من رؤى استراتيجية تجمع كل أنماط الجهود وفق متطلبات الإصلاح الحضاري الشامل، وليس السياسي فقط، بحيث لا يبدو جانبا النضال الوطني على صعيد الإصلاح المجتمعي، وعلى صعيد النضال السياسي والعسكري كما لو كانا بديلين يستبعد أحدهما الآخر، في حين أنهما متكاملان متعاضدان ويعكسان نوعًا من التوزيع



ولهذا كله؛ تبدو أهمية إعادة قراءة منظومة فكر وحركة مفكرين من أمثال الإمام محمد عبده للتذكرة والعبرة والنصح، في سبيل استراتيجية شاملة، ليس للنهضة أو الإحياء أو التجديد، ولكن ربما لأمر جلل أكبر من هذا هو حفظ الأمة، ليس بتجميدها ولكن حفظ بقائها حتى يتيسر نماؤها؛ حيث إن الأمة تتعرض لعملية إفناء منظمة يشارك فيها الداخل والخارج على حد سواء. لذا؛ أتساءل: لماذا لا يحظى الداعون إلى الإصلاح الديني والتربوي والتعليمي، من منظور حضاري، بمثل ما حظي به «المدعوين» بالإرهابيين من اهتمام من جانب «الاحتلال الداخلي» أي سلطة الاستبداد من الداخل، وسلطة الهيمنة الخارجية؟

فإن عملية الإصلاح المجتمعية الشاملة المطلوبة، ليست مَهمة الحكومات والقادة السياسيين والحزبيين فقط، ولكنها بالأساس وابتداءً مهمة قادة الفكر والمجتمع الأهلي بمؤسساته المختلفة، ليس باعتبارها في صراع مع الدولة (وفق المنظور الواقعي عن وظيفة المجتمع المدني ودوره)، ولكن باعتبارها ذوات دور مواز لدور النظم والمؤسسات الرسمية ووظائفها. فمهما استمسكت هذه النظم بالبقاء والاستمرار مدعية أنها قادرة على الإصلاح، ومهما كانت درجة خضوعها لتدخلات وضغوط خارجية باسم الإصلاح أيضًا» (انتهى الاقتباس).

وعلى ضوء تحديات التطهير والبناء التي تواجه عملية التغيير مع الثورة المصرية: فإن الخبرة الحضارية (المشار إليها) تستوجب استدعاء ذاكرتها

ودلالتها عن ضرورة صياغة رؤية شاملة عن مجالات التغيير والخيوط الناظمة بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي وما هو تربوي وما هو ثقافي وبين ما هو ديني، وذلك من منظور حضاري ذي مرجعية إسلامية. وهو المنظور الذي يستطيع تجاوز الثنائيات المتضادة.

هذا، وقد بيّن نموذج الثورة المصرية الحضاري مدى عمق النموذج الحضاري لشعب مصر، وكيف أنه مازال في هذه الأمة أحرار قادرون على الفعل الحضاري. ولعلهم يسترشدون بهذه الذاكرة الحضارية الحية ويعدون متطلباتها وهم يرسمون خطة الحركة والانتقال من الرؤى والأفكار إلى الخطط وبرامج العمل.

(٣) عملية بناء الاستراتيجية وتحديد السياسات والبرامج:

أنقل هنا عن مخطط عكف على إعداده مركز الحضارة للدراسات السياسية (٢٠٠٩)[١] لتقديم تصور استراتيجي عن النهوض يستكمل ما سبق تقديمه في إصدارات حولية «أمتي في العالم»، وانطلاقًا من طبيعة الحالة الراهنة حينئذٍ في مصر والعالم العربي التي كان يسيطر عليها تراجع خُطَى التغيير وخمود جذوة الإصلاح بعد اشتدادها. كان محور هذا المخطط ومنطلقه هو كيفية تجديد أنماط الاستجابات الإستراتيجية وضرورة

(١) أعد المخطط وناقشه كل من: المستشار طارق البشري، د. سيف الدين عبد الفتاح، د. نادية مصطفى، أ. مدحت ماهر الليثي. وصاغ التقرير المنقول عنه أ. مدحت ماهر الليثي - المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.



الحديث عن كيفيات الإصلاح (أي عن الحاضر الغائب دائمًا: كيفية الانتقال من الرؤى إلى التطبيق).

(بداية الاقتباس) «وفي هذا الصدد قدم المخطط الأفكار التالية:

١ - الخط الذي ينبغي الشروع فيه يشتمل على ثلاث ضرورات:

- ضرورة بيان حال الوعي بالتحديات ورصد الخرائط الإدراكية الخاصة بها لدى النخب والجماهير؛ وذلك في سبيل إيقاظ هذا الوعي وتقويم هذه الخرائط.

- ضرورة بناء القدرة على إنتاج الاستجابات الصحيحة والصالحة المكافئة للتحديات؛ والتعرف على أنماط الاستجابات السالبة والسلبية، وتعديلها أو تحويلها أو إيقافها.

- ضرورة تأسيس استراتيجيات وفكر استراتيجي طويل المدى واسع المجال؛ من أجل استشراف مستقبل الأمة ضمن مشروع حضاري متكامل؛ يبدأ بالرؤية الكلية ويتحرك صوب القطاعات والمجالات النوعية، يرصد تحدياتها، ويقوّم الاستجابات لها، ويؤسّس لاستراتيجيات التعامل البنّاء معها.

٢ - ومن ثم، اقترح أن تُقدّم الرؤية الكلية التأسيسية التي تنبني -بدورها- على تلخيص ونقد لمجموعة التحديات والاستجابات التي رصدتها الحولية عبر أعدادها السبعة الأولى، وأعمال رصدية استراتيجية موازنة. هذه الرؤية الكلية المعنية بكيفيات الإصلاح: مناهج،

واستراتيجيات، وسياسات، وإبداعًا، تشتمل على رسم للخرائط الإدراكية الخاصة بتحديات الأمة وأنماط الاستجابات لها، ومناهج بناء الاستجابات الإيجابية الفعّالة، استراتيجيات الإصلاح والنهوض الحضارية:

- كيف تدرك النخبة والجماهير تحديات الأمة وأولوياتها وأنماط الاستجابات الفعلية وسماتها؟.

- ما استراتيجيات الإصلاح والتغيير القائمة التي يقدمها الداخل أو يُقحمها علينا الخارج؟

- «كيفية بناء مشروع حضاري للتغيير والإصلاح؟».

- هل قدّم أحدهم/ أو بعض المؤسسات مشروعًا حضاريًا للإصلاح؟

- هل؟ ومن؟ ومتى؟ وكيف؟

- ما سمات هذه المشروعات؟ هل هي مشروعات استراتيجية مستقبلية؟ أم أنها تكرر رصدًا وتشخيصًا دون طرح سيناريوهات محددة للعمل؟ ولعل هذا ما تم في هذه الدراسة الاستكشافية التي بين أيدينا والتي نحن بصدد خاتمتها.

- كيفية تقديم رؤية إبداعية تجديدية للاستجابات والاستراتيجيات من أجل المواجهة والإصلاح.

وفي هذا تم التنبيه -بل التحذير- من الوقوف عند حدّ رصد التحديات، أو الاقتصار على العمل التنظيري أو التأصيلي، أو طرح الأفكار العامة، أو



الاكتفاء بالدعوة إلى التغيير والإصلاح، وضرورة تأكيد أن «الكيفيات» هي الهدف، وأن إبداع حلول للمشكلات ومخارج للأزمات هو المطلوب.

وفي هذا جرى نقاشٌ حول ماهية «المشروع الحضاري» ومناطه: الأمة أم الدولة؟ الفرد أم الجماعة؟ السياسي أم الاجتماعي؟ الديني أم المدني؟ الداخل أم الخارج؟ . . . وما إلى ذلك من ثنائيات شاع التصارع بها وعليها ومنها. وكانت خلاصة هذا النقاش أنه إذا كانت الرؤية الإسلامية قد أرست قاعدة اجتماعية عامة تزرع في كل فرد فيها المسئولية والدافعية لتغيير السلبي ومواجهة التحدي من خلال الوصية والتنبيه النبوي الجامع: «كلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته...»، فإن الفرد أو الإنسان المسلم هو مناط التغيير والإصلاح ومنطلقه في مشهد الأمة الحضاري الراهن. ومن ثم، فإن استقصاء هذا العدد للخرائط الإدراكية لوعي أطراف الأمة من نخب فكرية وعلمية وسياسية، وقبلها وبعدها وعي المواطن ورجل الشارع العادي بخرائط تحديات الأمة واستجاباتها وآليات تحقيق استراتيجياتها النهضوية الإصلاحية، يمثل خطوة أساسية في بناء مشروع حضاري إسلامي يستهدف فكَّ شفرة قابلية الانقسام المشهودة وإصلاح هذه القابلية لدى الإنسان المسلم -باعتبارها خطوة أولية تأسيسية- وجعله مفتاحًا للخير والتحضر مغلاقًا للشر والتعثر، قادرًا على تقديم إجابات عن تساؤلات على نحو:

- ما أسباب عدم قدرة عالم المسلمين وأمتهم على إبداع حلول للمشكلات، وتنفيذها في واقعهم الحضاري المتأزم؟

- كيف يكون التغيير للأصلح؟ وما منطلقه؟

- وما حجم إصرارنا على إنجازه؟

- وبأي مستوى نبدأ . . . ؟

- كيف يمكن أن نحوّل قابليات الأمة للاختراق والتبعية إلى ممانعات ومواطن مقاومة؟ وكيف نحسّن كفاءة تفكيرنا لكي نحوّل الضغوط والتحديات إلى فرص وإمكانات؟

٣- تفعيل المداخل المنهاجية التي أنتجها التنظير في المنظور الحضاري. وذلك من قبيل: مدخل القيم، ومدخل الأنساق المعرفية المتقابلة، والنموذج المعرفي التوحيدي، والمنظور المعرفي، وفلسفة التغيير، والمدخل السُّنني، والأنماط التاريخية للعلاقات الدولية، ومدخل الأمة القطب، ومدخل المقاصد، ومدخل السُّنن، ومدخل التحديات والاستجابات.

وعقد حلقات نقاشية حول الموضوعات الفرعية يحضرها خبراء متخصصون وأساتذة لطرح رؤاهم العملية حول إجراءات واستراتيجيات التغيير، على أن يتم تحرير مداخلاتهم والاستفادة منها في إنجاز الملفات والدراسات سواء تلك التي يعدها الباحثون الخبراء، أو شباب الباحثين والتي ينفذها شباب الناشطين.

٤- بناء الاستراتيجيات: وقضية بناء الاستراتيجيات الإصلاحية والتغييرية في الأمة، يشار فيها إلى أن المدخل المقاصدي يبرز العديد من



القدرات والإمكانات؛ حيث يشتمل على ثماني نظريات أو عمليات واضحة تتضافر في تحقيق هذا الغرض؛ هي: تحديد المجالات (مجالات التحديات، ومجالات بناء الاستراتيجيات)، ثم الأولويات، فالوسط أو الواقع المحيط الذي يعد الفقه فيه ومعرفته جيداً بحاله ومجاله ومآله (أو آثاره) وفجواته وجسوره من أول خطوات بناء الاستراتيجيات، ثم تحديد المناطات الكفيلة بتسكين ما هو جزئي متعين في كليٍّ يفسره ويكشف عن الكثير من خصائصه، فمراعاة قضية الحفظ بنوعيه (إيجابًا وسلبًا)، فبناء الموازين والقيام بالموازنات اللازمة للاختيار بين البدائل الاستراتيجية وإنجازها ومتابعتها وتقويمها، ثم فقه الآليات والوسائل الأنسب لإنفاذ الاستراتيجية وتطبيقها، ثم تبيُّن المآلات.

وهذه الاستراتيجيات بهذا التكوين المنهجي توفر إمكانية لبناء: السياسات، فالعلاقات، فالمؤسسات، وقبل كل ذلك بناء وإعداد الإدراكات لكي تتواءم مع المتطلبات الاستراتيجية. الأمر الذي لا يعدم حاجة مستمرة إلى المراجعات ذهابًا وإيابًا تحقيقًا لمعنى «الباحث الأوّاب».

وفي بناء استراتيجيات الأمة، نعنى بمنظومة استراتيجيات بناء الأمة، وهي التي تتكفل بها في الخارج جهات وفعاليات يجيد الغربيون الاستفادة منها؛ من قبيل: مراكز التفكير الاستراتيجي، والحاجات ذات البعد الاجتماعي والإسهام الحضاري، والتقارير الاستراتيجية الكاشفة عن التحديات وعن الفرص، والطارحة للبدائل الأكثر فعالية وكفاءة،

والسياسات الواعية لحتميات التغير والتغيير وضرورات المواكبة لها بالتعديل والإصلاح الدائمين، والأطر الدولية والإقليمية التي ينبغي أن تهيأ لاستقبال عمليات البناء والإصلاح استقبالا غير معيق ولا مانع ولا قاطع للطريق.

إن عمليات بناء استراتيجيات الأمة يُقصد بها منظومة من الأعمال والإجراءات التي تقوم عليها قطاعات الأمة وسائر «إنسانها» من أجل تجميع طاقات الأمة وإمكاناتها -وعيًا وسعيًا- بما يحقق لها استقلال القرار، وتقوية الذات، والاعتصام فيما بين الأجزاء والمكونات.» (انتهى الاقتباس)

وعلى ضوء متطلبات التطهير والبناء، فإن الخطط والبرامج تحتل أولوية لإحداث تغيير، وإن التخطيط الاستراتيجي للتحرك من الفكر إلى التطبيق والتنفيذ مجال حيوي ومهم ولكنه يعاني القصور ويحتاج لمزيد من الانطلاق، وليس العودة مرة أخرى للوقوع في مزالق الحديث عن «المشروع» وليس عن الخطط والسياسات والبرامج.

إن هذا الانطلاق يستلزم أمورًا محددة: رؤى جديدة في القطاعات المفصلية، وروابط في القطاعات بين أصحاب الأدوات والآليات الإبداعية في التنفيذ على المجالات كافة. ومن هنا، وعلى ضوء طبيعة نموذج الثورة ذاته باعتباره نموذجًا حضاريًا توافقيًا، لابد أن نسجل ضرورة بل حيوية التشبيك بين مستويات ثلاثة: أصحاب الرؤى والأفكار، المخططون الاستراتيجيون، الناشطون المبادرون بالحركة على الأرض. وهو التشبيك



الذي يمثل طريقًا ذا اتجاهين (من أول مستوى إلى الثالث عبر الثاني، ثم من الثالث إلى الأول عبر الثاني أيضًا)(١).

خلاصة القول(٢) أن الدراسة المعمقة حول «مشاريع النهوض الحضاري عبر القرن العشرين»، حاولت فهم حالة التفكير حولها، وجرى الحوار عليها؛ وأوضحت أطروحات هذه المشروعات بإجمال والتي اتسم الكثير منها بالشمول مثل (الجامعة الإسلامية)، وكذلك كيف جاء تركيز أغلب الطروحات على: أسباب ضعف الأمة (الاستعمار والاستبداد والتخلف)، ومحاولة تجاوز النظر إلى الواقع وتطوراته إلى مستقبل أرحب لكن دون استيعاب للواقع نفسه يبرزه خطاب هذه المشروعات.

كما اتسم كثير من المشروعات بالتعميم المفرط، والاجتزاء في مداخل الإصلاح: سياسي، أو اقتصادي، أو تربوي، دون ربط. وكذلك العناية بعالم الأفكار دون عوالم المؤسسات والأشخاص والأحداث. وأخيراً اتسم أغلب هذه المشروعات بالفصل بين الداخل والخارج بصورة عامة. والخلاصة، أنها تعبر عن جهود فكرية عميقة لكن بلا جهد حقيقيٍ للتقريب

---

(١) انظر مبادرات تحالف الفكر الحر الذي يجمع بين أصحاب الرؤى وخبرة التخطيط الاستراتيجي والعمل الحر على موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية: http:// www.ccps-egypt.com

(٢) انظر تقريراً بعنوان «أسس تحالف وطني للتنمية على ضوء رؤية عن مشروع نهوض حضاري» أعده أ. مدحت ماهر عن حلقة نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية في ٢/ ٤/ ٢٠١١ لمناقشة دراسة معمقة أعدتها د. نادية مصطفى حول مشاريع النهوض الحضاري في القرن العشرين، مرجع سابق.

من التنفيذ. لقد كانت رؤى الإسلاميين مثلا في هذا الصدد بارزة ومتراوحة بين الخطاب العام ومشروعات ما أسمي الإسلام السياسي وقابله الديني والتربوي والاجتماعي.

وأمام التساؤل: لماذا لم يثمر كثير من المشاريع الفكرية والنهضوية نتيجة حقيقية؟ طُرحت تفسيرات تتعلق بالفصل الذي أقامه بعض الرواد بين الديني المجتمعي التربوي و الشأن السياسي والاستراتيجي، وضعف اتصال الفكر النهضوي بالواقع. كذلك انطلقت مشروعات من قطيعة إما مع المرجعية والأصل، أو مع جديد العصر.

وفي النهاية، فإننا أمام فرصة تاريخية لإنجاز مشروع نهضوي عملي يبدأ من مصر ويمتد إلى سائر الأمة فالعالم، كما أننا ينبغي أن نستفيد من مثالب التجارب السالفة سواء في المشاريع الفكرية أو الخبرات العملية (كثورات مصر ١٩١٩، ١٩٥٢)، فالمشروع النهضوي بات في حاجة ماسة إلى الجمع بين الفكر والعمل. الفكر يشمل: الرؤية التأسيسية، والهوية والانتماء الحضاري، ومداخل التغيير، وأولويات المرحلة. والعمل يشمل: التوعية والاتصال بقطاعات المجتمع المختلفة، وآليات عدة: لإنشاء أو تبني كيانات تقوم على تفعيل فكر النهوض، وآليات للتحريك والتحويل من الفكر إلى الحركة، ضمن فقه تدبير عملي، وآليات للتنسيق والتجميع، وآليات ترشيد وحفز.

وختامًا، إن المناخ الذي خلقته الثورة، الحرية المسئولة، يقدم فرصًا كبيرة. فلقد كسر واستبعد التساؤل عمن يبدأ التغيير الحضاري في ظل حكم



مستبد، فإن الثورة الشعبية كسرت الحلقة المفرغة وقدمت نموذجًا للإنسان المصري لابد أن ينتشر ويصبح روحًا سارية في كل مصر.

ولكن حذار أن يعلو مجددًا جانب على جانب من جوانب التغيير الحضاري فنعود إلى دائرة مفرغة من الأولويات الكاذبة؛ الديمقراطية أولا أم العدالة الاجتماعية، الهوية أولا أم الديمقراطية...!

وحذار أن نقفز على قضية هوية الأمة والدولة والمجتمع، فنعود إلى ما لدى الوافد من شكل دون جوهر، ونتمسك بثبات الأصيل دون اجتهاد واعٍ وتجديدي.

وحذار أن ننسى أننا جزء من العالم يؤثر فينا ونؤثر فيه.. مع الوعي بأننا أمة ذات دور حضاري متجدد وعلينا مسؤلية تجاه العالم أيضًا.

وحذار أن نعود إلى الثنائيات الاستقطابية بين مرجعيات النخب والقادة، فلابد أن نتجاوزها ونتحرك نحو توافق مجتمعي لبناء تيار رئيس في الجماعة الوطنية.

وحذار أن نظل أسرى الرؤى والأفكار دون إبداع. فإن الاستجابة لهذه المحاذير وغيرها لابد أن تقود الثورة إلى تغيير حضاري، وليس مجرد تغيير سياسي. إن هذه التحذيرات، على ضوء خبرة الذاكرة الحضارية، إنما تستلزمها حزمة التهديدات التي تحيط بالثورة الآن، وجميعها تتطلب حفز الوعي وتعبئة القدرة الثورية ودعم القدرة على الاستمرار. ولعل في الذاكرة الحضارية ما يضيء طريق المستقبل.

١٥/ ٤/ ٢٠١١

المحور الرابع:

من الذي يسرق الثورة؟ استمرار التصعيد في الاستقطاب العلماني الإسلامي (من جمعة الثورة أولا ٧/٨ والاعتصام في ميدان التحرير، إلى جمعة التوافق (الإرادة الشعبية) ٧/٢٩، وجمعة من أجل مصر ٨/١٢)

الجمع الثماني الأولى في الثورة ذات دلالة حضارية : فقد كانت جمعة الغضب ٢٨/ ١، جمعة الرحيل ٤/ ٢، جمعة الصمود ١١/ ٢ جمعًا تجميعية . وكانت جمع ما بعد مبارك جمعًا ضاغطة حاشدة من أجل استمرار التطهير واستكمال مطالب الثورة (جمعة النصر ١٨/ ٢، جمعة الخلاص والتطهير ٢٥/ ٢، جمعة الاستمرار ٤/ ٣، جمعة الوحدة الوطنية ١١/ ٣، جمعة الاستفتاء ١٨/ ٣) . إلا أن قوى الثورة المضادة من داخل الكيان الثوري، متمثلة في الاستقطاب العلماني الإسلامي، انعكست على الجمع، تلك الظاهرة الثورية الحضارية التي وسمت الثورة المصرية وأضحت رمزًا لها . فمع تنامي وتطور أشكال المواجهة العلمانية مع الإسلاميين (مايو- أغسطس)، أضحت الجمع تعبيرًا عن المواجهة بين القوى السياسية المتنافسة على الانفراد بالساحة السياسية، أضحت تعبيرًا عن شكل جديد من الاستقطاب بدلا من التوافق والجمعية، أضحت مؤشرًا على كيف تتحرك القوى العلمانية بعصبية للضغط على السلطة تعويضًا لوزن مفقود على الأرض تأكد منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٩ مارس .

كما بينت هذه الجمع من ناحية أخرى كيف أضحت القوى الإسلامية تقوم بردود فعل رشيدة أحيانًا وانفعالية في أحيان أخرى وعلى نحو يقدم مبررات إضافية لمزيد من الاتهام لها بتهديد المدنية والديمقراطية .



وخلال هذه الجمع -غير التوافقية خلال شهري يوليو وأغسطس- تصاعد الاستقطاب العلماني الإسلامي من جانب، وتصاعد النقد والهجوم على أداء المجلس العسكري -بل نواياه- من جانب، آخر. كما دخلت الاحتجاجات وأعمال البلطجة والفوضى طوراً آخر معقداً ومتشابكًا.

وفي هذا الموضع أصف -عمداً- القوى التي تسمى نفسها بالمدنية والديمقراطية. . أصفها بالعلمانية (دون تقييم سلبي أو إيجابي لهذا المفهوم، مع الاعتراف بتعدد مستويات العلمانية وأنماطها).

ولا أقول المدنية أو الوطنية، أو الثورية؛ لأن القوى الإسلامية أيضًا هي قوى مدنية (بمعنى آخر) وقوى وطنية وقوى ثورية وقوى ديمقراطية.

فهذه الصفات ليست حكراً على القوى العلمانية فقط تستتر وراءها أمام الجماهير، غير القادرة حتى الآن على استيعاب معنى إيجابي للعلمانية، أو التمييز بين العلمانية والمدنية التي غلفها الضباب لكثرة الجدال حولها. وهي في الواقع ليست إلا بديلا اضطر العلمانيون لاستخدامه تحت رفض الناس للعلمانية، جملةً وتفصيلا.

هذه القوى العلمانية قادت منذ حملة الاستفتاء، ما قبله وما بعده، حملة منظمة لسرقة الثورة مدعية الحرص على حمايتها من سرقة القوى الإسلامية لها.

واستخدمت في هذه الحملة أدوات وآليات ومفاهيم عديدة، عبر عدة جولات منظمة ومتراكمة تدل على عقل منظم ومدبر يحرك جسداً -ولو

هزيلا- إلا أنه مدعوم ومسنود -كعهده دائمًا- بجهاز إعلامي متميز وريث سوءات نظام مبارك، وكذلك مدعوم بقوى خارجية نشطة وفاعلة.

وهذه الحملة بمفاهيمها وآلياتها ومناوراتها استهدفت إقصاء التيار الإسلامي، واتهامه بأنه يسرق الثورة نحو دولة دينية غير ديمقراطية وأنهم -أي: العلمانيون- هم الثوار الذين يريدون الديمقراطية والحرية والعدالة:

● ومن أهم المفاهيم التي تم توظيفها والتلاعب بها مفاهيم المدنية، الوطنية، الثورية، والديمقراطية بادعاء احتكارها ونفيها عن القوى الإسلامية باعتبار تلك الأخيرة دينية، أممية، محافظة، وذلك على نحو خلق ثنائيات خطيرة في الخطابات العلمانية تزيد من الاستقطاب، على المستوى النخبوي والإعلامي، ويصبح «الناس ضحية له».

● ومن أهم آليات الحملة وأدواتها: حملة الدستور أولا ثم المبادئ فوق الدستورية الحاكمة، والتي استغرقت الأشهر الخمسة السابقة منذ ٣/١٩ حتى نهاية أغسطس.

وهي الحملة التي اتسمت بالآتي: استمرار الهجوم على الإسلاميين والإفزاع منهم، تزايد الهجوم باستمرار على الجيش وادعاء تحالفاته مع القوى الإسلامية وصولا إلى قمة الاتهام خلال أزمة مظاهرة ميدان «العباسية»، استمرار الضغوط على المجلس وعلى الوزارة للاستجابة لشروطهم عن المرحلة الانتقالية (الدستور أولا، المبادئ فوق الدستورية...)، توظيف ائتلافات شباب الثورة، بناء مؤسسات موازية

(المجلس الوطني، لجنة الوفـاق الوطني، لجنة الحـوار الوطني) تدعي الجماهيرية لتخفي نخبويتها الضيقة المعزولة.

ومن أهم آليات وأدوات الحملة أيضًا: اتهام الجيش بالتواطؤ مع القوى الإسلامية ابتداءً من رفض هذه القوى العلمانية تعيين صبحي صالح في لجنة التعديلات الدستورية في فبراير، واستمراراً مع اتهامهم القوى الإسلامية بعدم نقد أو مهاجمة الجيش لتباطئه في الاستجابة لمطالب الثورة، ناهيك بالطبع عن الاتهام بالقدرة التنظيمية العالية المساعدة على الحشد والتعبئة عند الضرورة ووفقًا لمصالح هذه القوى الإسلامية.

وفي ظل هذا السياق، فلقد أضحت الجمع غير توافقية، بل لم يعد من الممكن تحديد وصف واحد لكل جمعة، حيث تعددت الأوصاف بتعدد الداعين لكل جمعة، وعلى هذا النحو أضحت جمع شهري يوليو وأغسطس مؤشراً واضحًا ومساعداً للإجابة عن السؤال التالي: من الذي يسرق الثورة؟

ذلك السؤال العتيد الذي غلب على خطابات رموز العلمانية في الإعلام في بدايات المرحلة الانتقالية محذرين من مخاطر الثورة المضادة. وبقدر ما كانوا يعنون الجيش بقدر ما كانوا يعنون أيضًا التيارات الإسلامية. إلا أن ذلك السؤال طرحه بوضوح أ. فهمي هويدي في إحدى مقالاته[1] مشيراً إلى ما وصل إليه في الأسبوعين الأول من أغسطس تراكم جهود العلمانيين

(١) فهمي هويدي: من يخطف الثورة؟، الشروق، ١٥/ ٨/ ٢٠١١.



ضد الصعود الإسلامي. وهي الجهود التي تبلورت من قبل في مرحلة الهجوم على نتائج الاستفتاء، ثم محاولة تجاوزه ببناء مؤسسات موازية على الأرض تدعي تمثيل القوى الوطنية، وصولا إلى المعركة القانونية من أجل «الدستور أولا»، وأخيراً معركة وثيقة المبادئ فوق الدستورية الحاكمة، بعد أن فشلت كل الجهود السابقة في تأجيل الانتخابات.

فمنذ جمعة ٨/ ٧ التي زيف خلالها العلمانيون على أجهزة الإعلام ما أظهره ميدان التحرير من ضعف وزنهم في الشارع، ومنذ هذه الجمعة التي سرق خلالها العلمانيون الثورة بادعائهم الانفراد بالدفاع عن مطالب الثوار، وأن القوى الإسلامية التي رفضت المشاركة في هذه الجمعة لا تدافع عن مطالب الثوار بقدر ما تعمل من أجل الانتخابات فقط.. فمنذ هذه الجمعة التي أعقبها اعتصام «للأقلية» في ميدان التحرير ولمدة ثلاثة أسابيع، على نحوٍ بينه الإعلام المتحيز أن هؤلاء هم فقط الثوار ولا أحد غيرهم ثائر مدافع عن الثورة، بل إن غير المعتصمين أو الرافضين للاعتصام هم خونة للثورة، منذ هذه الجمعة التي مارس المعتصمون بعدها تدخلات وضغوطًا شديدة على التغيير الوزاري والمجلس العسكري، منذ هذا الاعتصام الذي انتهى بأزمة ميدان العباسية والمواجهة بين مظاهرة المعتصمين والأمن والجمهور المضاد للاعتصام أمام مراقبة ونظر قوات الجيش..

منذ هذه الجمعة ٨/ ٧ وما تلاها من أسابيع حتى جمعة ٢٩/ ٧ كانت هناك معركة سياسية عليا تدور رحاها، وتقودها أيضًا القوى العلمانية



المساندة والمؤيدة بل المشاركة في اعتصام ميدان التحرير وفي تحريك ضغوطه. وهي معركة «وثيقة المبادئ فوق الدستورية» الحاكمة. فبعد أن فشلت آخر جولات «الدستور أولا» بفشل الاحتكام للقضاء في هذا الأمر، ظهرت اتجاهات توافقية على صعيد القوى العلمانية للخروج من الأزمة تدعو إلى احترام استفتاء ١٩ مارس ولكن العمل بجدية من أجل مبادئ فوق دستورية ومن أجل تحالفات لخوض الانتخابات، واستغرقت هذه الحملة ثلاثة أسابيع متزامنة مع فترة الاعتصامات في ميدان التحرير. واستمرت بعد فك الاعتصام في ١/ ٨/ ٢٠١١.

وكانت أزمة ميدان العباسية تعبيراً عن قمة ما وصلت إليه الحركة العلمانية، النخبوية من أعلى، وقواعدها في الشارع من أسفل، في الهجوم على الجيش والحكومة وفي إتهام القوى الإسلامية. بخيانة مطالب الثورة .

وهذه الحركة وإن كانت محدودة الثقل والوزن العددي ولكنها ذات صوت عال إعلاميًا مع التهديد بإحداث الفوضى المؤثرة في مناطق أعصاب المجتمع والدولة (إغلاق مجمع التحرير، قطع الطرق، التهديد بإغلاق قناة السويس. . .). وبالرغم من الاعتراف بضرورة احترام، بل حماية حق التظاهر والإضراب والاعتصام، وبفعاليتها جميعًا في إحداث ضغط على المجلس العسكري، إلا أن للعملة وجهًا آخر وهو خطورة اتهام المعتصمين للآخرين بالخيانة والتواطؤ ضد الثورة.

ولقد ولدّت هذه الأزمة نوعين من الاستجابة ؛ استجابة المجلس لإجراء تغيير وزاري وتغيير محافظين جديد (خلال الأسبوع الأول من أغسطس) واتخاذ القرار بعلنية محاكمات مبارك ونجليه والعادلي، وتفعيل الاستجابة لمطالب أسر الشهداء.

ومن ناحية أخرى، جاءت استجابة القوى الإسلامية للدعوة إلى مليونية التوافق في جمعة ٢٩/ ٧ بعد أن رفضت المشاركة في جمعة ٨/ ٧. وفي الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه مداولات التغيير الوزاري وتغيير المحافظين بصعوبة شديدة تحت تدخلات ما يُسمى القوى الثورية المعتصمة في ميدان التحرير مدعومة بقوة من النخب والقوى السياسية «العلمانية»، كانت تجري استعدادات مليونية التوافق. وبالفعل شهدت جمعة ٢٩/ ٧، مليونية لم يشهدها ميدان التحرير منذ جمعة التطهير في أبريل، حشد لها السلفيون بالأساس. وهذه المليونية أثارت جدلا كبيراً حول وزن القوى السلفية وتأثيرها على الساحة السياسية ومدى ديمقراطية ممارساتها واستجابتها لمتطلبات التوافق الوطني، بل مدى التحالف بينها وبين المجلس العسكري؛ حيث إن القوى السلفية أطلقت على هذه المليونية الإرادة الشعبية وتطبيق الشريعة.

كما أكدت هذه القوى السلفية خلال المليونية رفضًا مبدئيًا وقاطعًا لإصدار وثيقة مبادئ فوق دستورية حاكمة.

بعبارة أخرى، ورجوعًا إلى السؤال: من الذي يسرق الثورة؟ فإن آخر مراحل سرقة العلمانيين للثورة تمثلت في المسماة مليونية مصر أولا ٨/ ٧ وما



تلاها من اعتصامات ضاغطة ومظاهرات محدودة، ولكن مثيرة للفوضى والقلق ومفعمة بالاتهامات والتدخلات في تشكيلات الوزارة. وهي المرحلة التي برزت على صعيدها آلية إضافية تمحورت خلال الإعداد لجمعة من أجل مصر ٨/١٢ (التي فشلت) وهي آلية التلاعب بالقوى الإسلامية الصوفية لتوظيفها لخلق قاعدة جماهيرية تستند إليها القوى العلمانية - المحدودة في الشارع- وكذلك لتوظيف الصدع بين القوى الإسلامية الصوفية والسلفية. وهو تلاعب بالورقة نفسها التي يتهمون بها الإخوان والسلفيين. ولقد فشلت هذه الآلية لعدم استجابة الحركات الصوفية لهذا المخطط، ونظرًا لاستمرار ضغط الإخوان والحركة والأحزاب السلفية ضد المبادئ فوق الدستورية الحاكمة.

إلا أنه في المقابل بدا في الأفق نجاح ما لحركة هذه القوى العلمانية وهو بيان مجلس الوزراء في ٨/١٠ وتصريحات المجلس العسكري حول إعلان دستوري جديد يتضمن إصدار وثيقة مبادئ فوق دستورية. وهو الأمر الذي ظل يحتل النقاش ويمثل محور التفاعلات السياسية منذ ٨/١٠ حول عواقب تقنين مثل هذه الوثيقة بالنسبة لإسقاط الإرادة الشعبية، وحول محتوى هذه الوثيقة أيضًا.

فهل كانت استجابات مجلس الوزراء والمجلس العسكري حول إعلان دستوري جديد بوثيقة المبادئ فوق الدستورية الحاكمة، هي استجابة لضغوط العلمانيين ومطالبهم، أم هي استجابة أيضًا لضغوط خارجية داعمة لهذه المطالبة ومحاولة التأثير في مسار التفاعلات السياسية في المرحلة الانتقالية؟

وخاصة في مرحلة اتسمت بتوتر العلاقات الأمريكية المصرية بسبب قضية التمويل الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك في ظل سخونة الحدود الإسرائيلية -المصرية منذ أحداث العريش ٢٩/ ٧/ ٢٠١١ وما تلاها من عدوان إسرائيلي على الجنود المصريين على الحدود بعد حادثة إيلات.

أم كانت هذه الاستجابات هي نتاج التشكيل الوزاري الجديد الذي أوجد اثنين من رموز القوى العلمانية في صدارة وزارة شرف: علي السلمي وحازم البيلاوي نائبا رئيس الوزراء؟

أم هي استجابة تكتيكية لبيان أن المجلس العسكري على مسافة متساوية من كل القوى السياسية؟ أيًا كانت الإجابات عن هذه الأسئلة، فهي متكاملة ولابد أن تقدم في مجموعها خلاصة مفادها التالي:

بعد فشل تنظيم جمعة التوافق الوطني ٢٩/ ٧، ولأكثر من مرة بعد ذلك يبدو أن الحكومة المصرية تدير الاستقطاب على الساحة السياسية تحت عنوان وثيقة المبادئ فوق الدستورية الحاكمة، فبعد غياب دور ميدان التحرير التوافقي صعد دور الحكومة باعتبارها طرفًا في اللعبة السياسية وليس حكمًا فيها. فلقد أضحى د. علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي محرك البحث عن توافق مفقود حول «المبادئ فوق الدستورية الحاكمة».

فبعد أن ظلت مسألة الوثيقة همًا أساسيًا يستنزف طاقة جميع القوى السياسية في مناورات ومناورات مضادة لا تكف، فلقد لقفت الحكومة -في شخص د. علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول



الديمقراطي- الكرة وأخذت تلعب، من خلال ما سُمي اللجنة الفنية لإعداد الوثيقة، دور الحكم بين القوى السياسية سعيًا لتحقيق توافق وطني على «الوثيقة» بعبارة أخرى وفي حين لم يتحقق هذا التوافق لأكثر من شهرين (يونية- يوليو) ظلت الحكومة -وبالطبع المجلس العسكري- مصرة على أن تظل هذه المسألة هي المسألة الأساسية في اللعبة السياسية، وفي المقابل ظلت ملفات أخرى أكثر أهمية أسيرة الإهمال أو التأجيل، وعلى رأسها الاستعدادات للانتخابات البرلمانية والرئاسية، سواء بإعادة النظر في قانون مجلسي الشعب والشورى أو باستعادة الأمن والأمان وحماية الاقتصاد ودعمه، ناهيك عن ملف قضايا الأمن القومي الخارجية التي أخذت تطل برءوسها من جديد، سواء في سيناء أو من جنوب السودان أو من الحدود الغربية مع ليبيا أو من شمال المتوسط ونصف الكرة الغربي (أزمة ديون أوربا والولايات المتحدة وآثارها السلبية على الاقتصاد المصري.

فلقد ظلت مسألة «الوثيقة» قائمة طوال شهر أغسطس، تدور حولها الاجتماعات وتعقد بشأنها المؤتمرات الصحفية والندوات وحلقات النقاش، (ولو تحت مسميات مثل «الدولة المدنية أو الحديثة أو الديمقراطية»، وشاركت هيئات كثيرة رسمية وغير رسمية في هذه اللعبة، ولكن ظلت المبادرة والهجوم دفاعًا عن الوثيقة وضرورتها من نصيب القوى الليبرالية واليسارية (العلمانية) المسماة بالمدنية. وظلت القوى الإسلامية وخاصة السلفية في موقف الرفض للوثيقة من حيث المبدأ أساسًا أو من حيث المحتوى أيضًا.

ولقد اتسم هذا المشهد خلال النصف الثاني من أغسطس بما يلي:

(١) اتجهت القوى العلمانية خلال تصعيد الاستقطاب إلى الاستقواء بالحكومة والمجلس الأعلى لتفرض موقفها -وهو موقف الأقلية- على موقف الأغلبية، على اعتبار أن تلك الأغلبية ليست ديمقراطية وليست مدنية وأنها غير قادرة على تحقيق أهداف الثورة بل تخطفها باسم الدين. وفي المقابل، كان خطاب القوى الإسلامية يرفع «الإرادة الشعبية» وسيادة الشعب واحترام اختياراته وعدم فرض أي موقف فوقي على هذه الإرادة والسيادة والحرية الشعبية. بعبارة أخرى استكملت القوى العلمانية خلال شهر رمضان معركتها التي بدأتها منذ الاستفتاء مستقوية -هذه المرة- بالحكومة ذاتها ومن خلال تمثيلها على صعيدها، بعد أن فشلت في الاستقواء بالمجلس العسكري. بل إن موقفها من المجلس العسكري كان يتسم بالتناقض الشديد، فهي التي تدعو لاستمرار إدارته للمرحلة الانتقالية من خلال دعوتها تأجيل الانتخابات، وهي التي تهاجمه في الوقت نفسه متجاوزة حدود النقد المطلوب إلى مرحلة الاتهام، وخاصة بعد أن تراجع المجلس عن إصدار وثيقة المبادئ في شكل إعلان دستوري خلال النصف الثاني من أغسطس، في ظل زخم من المناورات بالمواقف بين القوى السياسية المختلفة.

(٢) شهدت اللعبة السياسية مناورات بين مواقف القوى السياسية حول الوثيقة الدستورية، لم تحقق تغييراً جذريًا ولكن عكست ما أضحت عليه



خريطة اللعبة السياسية من جمود، بالرغم مما قد يبدو من تغيرات طفيفة في بعض المواقف المعلنة.

وبالرغم من بعض الجهود الساعية للتوافق (جهود حزب الوسط) ومرونة جهود بعض القوى الأخرى (الإخوان) التي أيدت الوثيقة ولكن باعتبارها مجرد مبادئ عامة استرشادية وليست ملزمة ولا تستدعي إصدارها في إعلان دستوري. وبالرغم من اتجاه بعض القوى العلمانية إلى قبول مبدأ عدم التقنين في شكل إعلان دستوري، ولكن استمر التمسك بضرورة الإلزام للهيئة التأسيسية التي ستضع الدستور من ناحية، وبداية الحديث من ناحية أخرى -عن أمر جديد- وهو معايير اختيار الهيئة التأسيسية ذاتها.

بالرغم من كل هذه التنويعات في مواقف القوى السياسية، عبر عملية تفاوضية معقده ومركبة ويصعب على المواطن العادي متابعة دقائقها المعلنة، بل يعجز بالطبع عن فهم آلياتها غير المعلنة، وخاصة تلك التي يكون المجلس العسكري طرفًا فيها. . بالرغم من كل ما سبق، فلم يصدر عن المجلس العسكري أو حتى الحكومة ما ينبئ عن قرب اتخاذ قرار نهائي في هذه المسألة، حتى يمكن الانصراف إلى ما يفوقها أهمية، بل ما يسبقها في الأولويات: الانتخابات البرلمانية. ظلت بيانات د. علي السلمي واللجنة الفنية تعلن عن قرب الإعلان، بعد عيد الفطر عن مجرد وثيقة مبادئ دستورية (وليس وثيقة مبادئ فوق دستورية حاكمة)، وتمثل محصلة رأي القوى السياسية كافة (٢٢ مسودة للوثيقة) تحقيقًا لتوافق وطني حولها.

كذلك ظهرت تسريبات من ناحية أخرى عن احتمال تأجيل الانتخابات، وذلك في وقت تصاعدت فيه التحذيرات من تزايد مخاطر الفوضى والعنف وغياب الأمن حتى الآن على هذه الانتخابات، بل على الثورة ذاتها.

كما تصاعدت الاعتراضات، التي وصلت إلى حد الاتهامات، على مسلك المجلس العسكري تجاه المسائل الأمنية، وخاصة ما يتصل بالمحاكمات العسكرية للمدنيين (الناشطين بصفة خاصة) وعدم اتخاذ إجراءات حاسمة لدعم قدرات وزارة الداخلية بل إرادتها لتفعيل دورها الباهت.

والملاحَظ أنه في هذه الآونة -شهر رمضان الكريم- ومع غياب البرامج الحوارية من الشاشات التليفزيونية، جددت بعض الاتجاهات الوطنية توجيهها لضرورة تفعيل جهود الناس سواء في مواجهة البلطجية أو ضبط الأسعار، ومن ثم دعت إلى ضرورة المقاومة المدنية[١]، ولضرورة التمييز بين الثورة والفوضى[٢]، بل لضرورة اليقظة لتيار العنف الذي ينجرف إليه المجتمع المصري[٣]. كل ذلك في وقت انشغلت فيه القوى السياسية باللعبة بين العلماني والإسلامي، وفي وقت أيضًا ظلت الحكومة فيه غير قادرة على التحرك بحزم وفعالية وحسم تجاه قضايا الأمن والاقتصاد، لدرجة دفعت البعض إلى الدعوة

(١) فهمي هويدي، المقاومة المدنية هي الحل، الشروق، ٢٧/ ٨/ ٢٠١١.

(٢) زياد أحمد بهاء الدين، الثورة والفوضى . . وضرورة التفرقة بينهما، الشروق، ٣٠/ ٨/ ٢٠١١.

(٣) أحمد يوسف أحمد، ثنائية الثورة والعنف . . حرب الجميع ضد الجميع، الشروق، ١٨/ ٨/ ٢٠١١.

لضرورة تكوين مجلس أعلى للأمن ومجلس أعلى للاقتصاد تحقيقًا للآية الكريمة ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش: ٤][(٤)].

وفي المقابل جاءت بعض الاستجابات من المجلس العسكري بالإفراج عن متهمين أمام المحاكم العسكرية وتحويل بعض القضايا إلى القضاء المدني بحجة عدم الاختصاص (٨/٣١)، إلا أنه من الملاحظ أن المجلس حرص على تأكيد أن هذه المبادرة ليست تحت ضغط سياسي ولكن بمناسبة عيد الفطر المبارك. وذلك في وقت لم تكف فيه الانتقادات لنيات المجلس العسكري، وكيف أن عدم حسمه قضية الأمن من شأنه أن يولد دعاوى الناس، بل قبولهم لاستبداد سياسي جديد قد يكون مصدره المجلس العسكري وذلك لمواجهة احتياجات الأمن التي أضحت ملحة.

إذن، على ضوء كل ما سبق نعود ونكرر السؤال (الذي يمثل الخيط الناظم في هذا المحور): من الذي يسرق الثورة بعيداً عن الجمعية والتوافقية التي عكستها أيام ميدان التحرير الثمانية عشرة حتى إسقاط مبارك؟

من الذي يحاول أن يفرض مفاهيمه وأجندته من خلال لعبة سياسية يستخدم فيها كل الأدوات وعلى نحوٍ منظم، مع الادعاء في الوقت نفسه أن القوى الأخرى هي الأكثر تنظيمًا وشعبية لذا فإنها هي التي ستسرق الثورة؟ كيف للعلمانيين وهم يمارسون لعبة السياسة يرفضون أن يلعبها غيرهم تحت حجج واهية تنقض كل مبادئ وقواعد وأسس أي ممارسة ديمقراطية، حيث

(٤) معتز عبد الفتاح، أطعمهم وآمنهم، الشروق، ٢٠١١/٨/٣٠.



إنهم لا يكفُّون عن اعتبار أن اقتراب «الإسلام» من السياسة هو ضد كل قواعد الديمقراطية؟

وفي الوقت ذاته يهرع العلمانيون إلى «الأزهر» لتأكيد دوره على الساحة المصرية (بالطبع في مواجهة القوى الإسلامية السياسية)، وهم الذين يطالبون بفصل الدين عن السياسة، إذن هم أرادوا زج الأزهر في دور سياسي طالما أكد شيخه فضيلة الدكتور أحمد الطيب رفضه. ولكن يظل هذا الدور للأزهر دوراً مطلوبًا لتحقيق التوافق الوطني حول طبيعة الدولة المصرية والمبادئ العامة التي تحكمها. وهنا كانت «وثيقة الأزهر» التي أثارت نقاشًا مهمًا[١]، ولكن تحقق حولها شبه إجماع يدفع لضرورة التفكير في كيفية تفعيلها. حيث إنها تقدم رؤية تستدعي وتؤكد أن الإسلام مرجعية للدولة والمجتمع، أحكامًا وقيمًا. وهو ما لم تكن تشتهيه سفن العلمانيين حين هرعوا إلى الأزهر.

فإن العلمانيين يريدون سرقة الثورة لنموذج علماني تحت دعوى أن الديمقراطية لا تكون إلا بالعلمانية. ومهما حاولوا -في مناورات هي مجرد ردود فعل لضغوط شعبية- الاعتراف بوزن الدين في المجتمع وبدور له في السياسة تحت شروط معينة، فإنهم يرفضون كل اقتراب للإسلامي من السياسة إلا بشروطهم.. ناسين ورافضين الاستماع إلى مبادئ وقواعد إسلامية يمكن أن ترسم ديمقراطية وطنية جديدة أصيلة، وليس بالضرورة مستوردة.

(١) انظر التقرير المعد حول الحلقة النقاشية المنعقدة بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ٢٦/٦/٢٠١١ حول مناقشة بيان الأزهر ونخبة من المثقفين في مصر.

ألا يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية وطنية إسلامية مثلما نتحدث عن ديمقراطية ليبرالية وديمقراطية اجتماعية وديمقراطية شعبية. . . إلخ[1]، حيث إن هناك تعدداً في المداخل للديمقراطية؟ ألا يمكن أن نحقق توافقًا على ديمقراطيتنا ونتحدث عنها بمفردات أخرى نجتمع عليها بدلا من ذلك الاستقطاب العلماني- الإسلامي المتصاعد حول مستقبل الديمقراطية في مصر وحول شكلها، بل حول من هم الثوار ومن هم الوطنيون؟

وأيًا كانت الآن دعاوى العلمانية تجاه حركة وخطابات القوى الإسلامية، وأيًا كان طبيعة هذه الحركة والخطابات وتقييم مدى قربها أو ابتعادها عن «الديمقراطية والمدنية»، فمما لا شك فيه أنه يجب إعادة تأكيد أنه إذا كانت الديمقراطية من ناحية الإجراءات، قد يسهل الاتفاق عليها، إلا أن فلسفة الديمقراطية وروحها ومضمونها هي محل الاختلاف. ولا يمكن أن يدعي طرف في وطنٍ واحد -مهما كانت أغلبيته أو أقليته- أن موقفه من هذه الفلسفة أو المضمون هو الأصح والأوحد والأصلح لوطننا مصر، والواجب فرضه على الجميع. لذا فإنه بقدر ما هناك حاجة أيضًا لمراجعة ذاتية نقدية من داخل التيارات الإسلامية لخطاباتها حول مكونات الديمقراطية والمواطنة، بقدر ما هناك حاجة ماسة لتأكيد أن استمرار الاستقطاب العلماني-الإسلامي ليس من مصلحة الثورة والوطن، ومن ثم

(١) انظر النقاشات حول أنماط الديمقراطية في: د. نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١.

فإن هناك حاجة ماسة لتوافق وطني جمعي حول قواعد وأسس عقد اجتماعي جديد.

أما وثيقة المبادئ فوق الدستورية ومحاولة القوى العلمانية فرض تقنينها وإلزامها لعملية إعداد الدستور اللاحقة بالانتخابات البرلمانية، فهي أمر آخر. ويزداد الأمر سوءًا مع تزايد اصطفاف قوى الجانبين وخاصة بعد إعلان القوى العلمانية تشكيل تكتل الحرية في ١٣/ ٨/ ٢٠١١ استعداداً للانتخابات وقفزاً على كل المبادرات السابقة، وخاصةً من جانب الإخوان، والداعية إلى التنسيق والتحالفات بين جميع القوى من أجل انتخابات تتصدى لفلول النظام السابق وتعكس توافقًا مجتمعيًا، وهو التنسيق والتحالف الذي سبق أن دعت إليه أيضًا قوى علمانية، إلا أنه فيما يبدو أن ما أفرزته «جمعة الإرادة الشعبية» من مخاوف علمانية، قد أطاح بكل فرص التنسيق الجادة بين القوى العلمانية والإسلامية في الانتخابات البرلمانية.

وفي ظل استمرار «الجدل» -ولا أقول النقاش- حول وثيقة المبادئ فوق الدستورية الحاكمة تظل حالة عدم الوضوح والاستقطاب قائمة وتزداد حدة لعدة اعتبارات:

من ناحية:

أن تكتيك القوى العلمانية فائق البراعة، في ادعاء أن الوثيقة هي نتاج توافق وطني. فبعد وضع تصور أولي في مؤتمر مصر أولا، طُلب من قوى عدة وضع تصوراتها للمبادئ الدستورية، وتم إعداد وثيقة واحدة من واقع



١٢ وثيقة. وهي في واقع الأمر وثائق أعدتها نخب تنتمي إلى كيانات سياسية وحزبية نخبوية بالأساس ودون قواعد جماهيرية واضحة، بل حتى دون الرجوع إلى هذه القواعد مهما كانت محدوديتها. مما يجعل الوثيقة المجمعة بمثابة تعبير عن رؤية نخبوية تريد فرض تقنينها وإلزامها على العملية المقبلة. والأصل أن عملية إعداد الدستور محورها وسندها القانوني أنها عملية تعكس الإرادة الشعبية وسيادة الشعب دون وصاية من أعلى ودون إقصاء طرف لطرف خلالها.

بعبارة أخرى، فإن من يدّعون الخوف على الديمقراطية وإجراءاتها ويدّعون أن حركتهم وخطاباتهم إنما حماية لمستقبل الديمقراطية إنما يكررون في هذه الجولة أخطاء سابقة ومازالت تستمر وهي ضد الديمقراطية في صميمها، وكان من أهمها -وما زال- دعوة الجيش للاستمرار عامين آخرين حتى يتم استعداد ما يُسمى «القوى المدنية» لانتخابات برلمانية متكافئة.

وفي المقابل، يزداد الإسلاميون إعلانًا عن وجودهم واستعراض قوتهم في الشارع بجميع الأشكال وعلى نحو يبدو أنه لا يعطي الأولوية إلا للانتخابات المقبلة أولا، متغافلا عن ضرورة تأكيد مطالب الثورة التي تسعى الانتخابات لخدمتها، ومن ثم أفسح الطريق أمام القوى العلمانية -وخاصةً مع رفض الإخوان والسلفيين المشاركة في جمعة ٨/ ٧- لاتهامهم بالقفز على أهداف الثورة. وهو الاتهام نفسه الذي تكرر مع جمعة ٢٩/ ٧ ؛حيث بدا السلفيون أكثر تركيزاً على «هوية الدولة».

من ناحية ثانية:

مراقبة المجلس العسكري -عن بعد أو قرب- للاتهامات المتبادلة بسرقة أو اختطاف أو اغتصاب الثورة بين قوى الجانبين العلماني والإسلامي، وفي الوقت نفسه الذي تتكرر إعلانات د. علي السلمي بقرب إصدار الوثيقة في إعلان دستوري، يزداد الهجوم بين القوى الإسلامية عليها شكلا ومضمونًا، ولا يتحقق توافق وطني حولها، بل تتجه بعض القوى العلمانية للحديث عن عدم إلزامها. كما تصرح قوى إسلامية (الجماعة الإسلامية) بأن الجيش وعد بعدم إصدار الوثيقة بإعلان دستوري إلا إذا توافقت القوى السياسية، وهو ما لم يحدث. وهنا، يبدو التناقض بين نائب رئيس الوزراء المخول بشئون التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، وبين مواقف القوى السياسية وبين مواقف الجيش. بعبارة أخرى، هذه اللقطة الزمنية، حول وثيقة المبادئ فوق الدستورية الحاكمة تكرر مشاهد لقطات سابقة نفسها:

القفز على نتائج الاستفتاء والدستور أولا، حيث ظلت القوى السياسية، ورئيس الوزارة ونائبه، والمجلس العسكري في جدال سياسي وقانوني ممتد استنزف طاقات الجميع قبل اتخاذ المجلس العسكري قراراً بشأن الوضع، بعيداً عن الاستجابة الفاعلة والفورية لاحتياجات الناس وآمالها وحتى لا تنصرف عن تأييد الثورة أو حتى تنقلب عليها.

وهكذا -ومن ناحية ثالثة:

مع تصدر جميع هذه المعارك السياسية -طيلة ما يزيد على خمسة أشهر وصولا إلى المعركة الراهنة حول الوثيقة- أجهزة الإعلام بجميع صورها،



فإن هناك وجهًا آخر للعملة تصدر واجهة الإعلام أيضًا ألا وهو تزايد أعمال البلطجة وتعدد أنماطها وانتشار نطاقها الجغرافي، ناهيك عن تنامي العنف المضاد لها من جانب «الأهالي» الذين يعانون فوضى الأحياء والشارع في غياب دور أمني فاعل سواء للداخلية أو الشرطة العسكرية. فإذا كانت أحداث الفتنة الطائفية الكبرى لم تُطلّ برأسها منذ أحداث إمبابة -والحمد لله- إلا أن أحداث فتنة أخرى تتوالى في التنامي وتهدد السلام الاجتماعي برمته، وخاصةً في ظل تدهور الوضع الاقتصادي (التضخم، البطالة، خسائر المشروعات الصغيرة وفئات الحرفيين. . .) وتزايد المطالب الفئوية وانتشارها في قطاعات مهنية ومناطق جغرافية ممتدة، وذلك في وقت لم تبدأ بقوة، عملية إعادة بناء النقابات المهنية واتحادات العمال الكلية والنوعية فإن الكيانات المدنية والمهنية القائمة ليست من القوة والقدرة اللازمتين لرفع مطالب من يمثلونهم إلى الوزارة والمجلس العسكري، ومن ثم انقطعت آلية التواصل المنظم والقانوني بين الناس ومن يديرون الثورة، وهو الأمر الذي دفع بالناس للاعتصام أو الإضراب مطالبةً بحقوقهم. ناهيك عن أنماط أخرى من العنف، تلك التي يمارسها البلطجية لأهداف شخصية أو سياسية، أو التي يمارسها الناس في الشارع تجسيدًا لغياب هيبة الدولة والقانون عن الشارع المصري على نحو سول لكل الأنفس الضعيفة والمقهورة والجاهلة أن تخرج معترضة بعنف واضح على كل أنواع المظالم التي سبق للناس السكوت عنها خوفًا أو قهرًا بلا نصير.

إن مخاطر هذا النمط من الاستقطاب بين «السياسي العلوي» و«المدني الشعبي» لم تغب عن أذهان عقلاء وحكماء الوطن، الذين لم يكفوا في مقالاتهم وخطاباتهم (أ. فهمي هويدي في الشروق على سبيل المثال) طوال الأشهر الماضية عن التحذير من عواقب إهمال جانب احتياجات الناس، الذين لم يعودوا قادرين على مساندة ثورة لم تسفر لهم حتى الآن عن تحسن ملموس أو على الأقل عن خطة زمنية ونوعية معلنة لكيفية تحقق هذا التحسن في أوضاع، لم تكن الثورة مسئولة عنها، بقدر ما كشفت بقوة عن عوراتها وعن أسبابها. إلا أن الثورة حتى الآن، وبفعل تحديات المرحلة الانتقالية لم تستقر بعدُ على نمط وكيفية تغيير هذه الأوضاع السيئة. ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة الإسراع بالانتخابات البرلمانية والرئاسية ووضع الدستور لتتضح ملامح النظام الذي يضم الجميع والقادر على صنع سياسات التغيير وتنفيذها، وليس مجرد صنع سياسات الانتقال وإدارة تحديات المرحلة الانتقالية.

ومن ناحية رابعة:

إن تداخل مشهد أداء المجلس الأعلى والوزارة، مع مشهد صراع القوى السياسية التقليدية والحديثة، مع مشهد احتجاجات القوى المدنية والشعبية ليس مسئولا بمفرده عن تحديات المرحلة الانتقالية، وفي قلبها الاستقطاب العلماني الإسلامي، ولكن الحاضر الغائب دائمًا هو المشهد الخارجي. وبالطبع فإن تفاصيل هذا المشهد (الذي لم يلق الاهتمام الكافي حتى الآن)



ليست موضع هذه الجزئية[١]، ولكن تكفي الإشارة إلى النقاط التالية: أن تاريخ التدخل الخارجي في الثورات المصرية، ناهيك عن ثورات العالم العربي والإسلامي، خلال القرنين الماضيين لم يكن إيجابيًا، فتقدم لنا خبرة ثورة محمد علي وثورة عرابي وثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢، الكثير من الدلالات عن أهداف وقنوات التدخلات الخارجية لإجهاض أو احتواء أو تصفية هذه الثورات. وبالنسبة للثورة المصرية الحالية، فإن قنوات التدخل تهدف لاحتواء الثورة، حتى تصبح مجرد إصلاحات في شكل النظام وليس تغييراً لبنيته التي تكرس التبعية للخارج سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

ومن أهم هذه القنوات: تمكين القوى السياسية العلمانية في مواجهة القوى الإسلامية، ومن وسائل هذا التمكين: المعونات المالية، والمساندة السياسية، والضغوط السياسية المباشرة وغير المباشرة. ومن قنوات التدخل الأخرى: الضغط بأوراق المساعدات الاقتصادية والمالية الرسمية على حكومة المرحلة الانتقالية، ويلعب في ذلك التحالف الأمريكي السعودي دوراً واضحًا. كذلك يمثل الإطار الإقليمي المحيط بالثورة المصرية مدخلا

(١) انظر في هذه التفاصيل:
- د. نادية مصطفى، السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (٢٥/ ١ - ١٥/ ٥/ ٢٠١١)، دراسة مقدمة إلى مؤتمر «الثورة المصرية: الملامح والمآلات» الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، في الفترة (٣٠ من مايو - ١ من يونية ٢٠١١).
- د. نادية محمود مصطفى: الثورات العربية والنظام الدولي .. خريطة الملامح والإشكاليات، والمآلات، مجلة الغدير اللبنانية، يونية ٢٠١١ (تحت الإعداد للنشر).

أساساً سواء من جانب مناورات إسرائيل وضغوطها (ماذا يحدث في غزة وفي سيناء ثم في العريش منذ ٢٩/ ٧؟)، أو من حيث عدم حسم مستقبل الثورات العربية الأخرى (اليمن، سوريا، ليبيا) التي تلعب القوى الخارجية دوراً أساساً في احتوائها.

إن التهديدات للثورة المصرية لا تكمن فقط، في الاستقطاب الإسلامي-العلماني القائم، ولكن تكمن أيضاً في التقاطع بين هذا الاستقطاب ومستقبل الضغوط والتدخلات الخارجية، وخاصةً في مواجهة «تحرير الحركات والأحزاب الإسلامية» من قيود مشاركتها السياسية في اللعبة السياسية المصرية. فإلى أي مدى يمكن أن تقبل القوى الخارجية بدور سياسي إسلامي في حكم مصر؟ سؤال كبير في حاجة لإجابة ينقص الكثير من المعلومات اللازمة لتقديمها ولاسيما عن نمط العلاقة بين المجلس العسكري والقوى الخارجية وتحديداً الولايات المتحدة.

خلاصة القول في هذا المحور:

أن خبرة الأشهر الستة، ما بعد الاستفتاء تبين لدينا، أن شروط نجاح ثورة ٢٥ يناير في إقصاء مبارك وبداية تصفية نظامه والتي توافرت طوال ١٨ يوماً، لم تعد قائمة. ولعل خبرة هذه الأشهر أيضاً تكون قد بينت لنا خطورة استمرار مجموعة من الثنائيات التي استحكمت برقاب المرحلة الانتقالية، وهي: السياسي- الدستوري، السياسي- المدني، السياسي- الاقتصادي، المدني- العسكري، المدني- العلماني، العلماني- الإسلامي، السياسي -الحضاري، هوية الدولة- نظام الدولة، هوية



الدولة- أهداف الثورة، مدنية المجتمع- مدنية الدولة، الديني - السياسي، الدعوي- السياسي.

. . . فإن تضاد وتصارع هذه الثنائيات لن يقودنا إلا إلى مجرد تغييرات سياسية جزئية، في حين أن رؤيةً كليةً تجمع مكونات هذه الثنائيات في رؤية كلية شاملة، أي رؤية حضارية، لهي من أهم شروط تحقيق أهداف نموذج ثورة ٢٥ يناير، باعتبارها نموذجًا حضاريًا، ألا وهو هدف التغيير الحضاري.

وأخيراً كانت صلاة عيد الفطر في ميدان التحرير، مناسبة دينية لم تستطع التخلص من آثار السياسة، فلقد كانت أول صلاة عيد في ميدان التحرير وبعد زوال مبارك ورموز نظامه، اختلطت فيها بهجة العيد بدموع أسر الشهداء، وبدعاء الخائفين على الثورة، وابتهالات المدافعين عنها. كما امتزجت جموع المصريين، في مشهد توافقي رائع، لم يتميز فيه واحد عن آخر بشعار سياسي، ولم يصطدم فيه الناس بالشرطة أو الجيش. فلقد كانت صلاة عيد فطر، نعم، ولكن صلاة ذات نكهة خاصة وفي وقت فريد وفي مكان أضحى ذا رمزية عالية للوطنية والتضحية والإجماع.

فهل سيتجدد دور ميدان التحرير ويستعيد فعاليته، التي سُلبت منه، تارة باسم تجريم الاعتصام، وتارة باسم التفرغ للبناء والعمل وليس التظاهر، وتارة لاستعراض القوة من جانب القوى السياسية سواء الإسلامية أو العلمانية في مواجهة بعضها البعض؟ وهل يستعيد «الناس» في ميدان التحرير مبادرتهم ومشاركتهم التي سرقتها الحكومة والمجلس العسكري ليزيدا من حدة الاستقطاب؟

لقد كان ميدان التحرير منذ ٢٥/ ١ حتى ٨/ ٧/ ٢٠١١ رمزاً للتوافق والإجماع الوطني، حتى تسللت إلى فعاليته أمراض الاستقطاب، بل أضحت التظاهرات فيه (ولا أقول المليونية) ساحة لاختبار هذا الاستقطاب وساحة لتعويض الوزن المفقود في الشارع (كما حدث في جمعة الثورة أولا ٨/ ٧/ ٢٠١١ التي قاطعها الإسلاميون وادّعى العلمانيون حجمًا لها يفوق حجمها)، أو ساحة لاستعراض القوة والإعلان عن التوجه والوجهة بصراحة وعلانية كما حدث من جانب السلفيين في جمعة ٢٩/ ٧/ ٢٠١١ التي سُميت جمعة السلفيين، أو الإرادة الشعبية. كما أضحى ميدان التحرير ساحة أيضًا لاختبار التحالفات والتحالفات المضادة ومدى فعاليتها، كما حدث خلال الإعداد لجمعة مصر أولا ١٥/ ٨/ ٢٠١١، التي فشل خلالها التحالف بين القوى العلمانية والحركات الصوفية في مواجهة تحالف القوى السلفية الإسلامية في جمعة ٢٩/ ٧/ ٢٠١١.

ومتى سيستطيع المجلس العسكري أن يؤمِّن أهل مصر من الفوضى وضياع هيبة الدولة كما أمَّن صينية ميدان التحرير ضد اقتحام المعتصمين، بل كما أمَّن سفارة إسرائيل؟

٢٠١١/٨/٣١





خاتمة القول:

أمازلنا نتحدث عن متطلبات المرحلة الانتقالية؟

مرت ستة أشهر من عمر الثورة المصرية منذ خلع مبارك، ومرت أربعة أشهر منذ إعلان تقديمه للمحاكمة في أبريل ٢٠١١ ومنذ اتخاذ القرار بالتطهير و . . . إلخ. وبدأت هذه الأشهر بالتحذير والتخويف من الحركات المضادة للثورة ثم من الثورة المضادة، وكذلك بالتشكيك في نيات الجيش الالتفاف على الثورة أو على الأقل التشكيك في رغبته في إحداث تغيير حقيقي. وكذلك بدأت هذه الأشهر بالتحذير من مخاطر استقطاب وتشرذم قوى الثورة الوطنية. والأهم وقبل ذلك كله، بدأت بالتحذير من مخاطر الانقلاب الأمني وتدهور الحالة الاقتصادية ناهيك عن الضغوط الخارجية وتهديد الأمني القومي المصري.

ولم تكن الصفحات السابقة تحت أربعة محاور إلا محاولة لحفظ الذاكرة وتتبُّع مسار مليء بالمنحنيات ومفارق الطرق، وهو ليس إلا مسار الثورة قربًا أو بعدًا عن تحقيق مطالبها. فمهما كانت أهمية تفاصيل الطريق والخطوات عليه، إلا أن ملامحه الكبرى وخريطة منحنياته ومفترقاته لا تقل أهمية. فهي التي تمثل الذاكرة عن الكليات.

وانتهت هذه الصفحات وأنا مازلت وغيري نتحدث عن أولوية الأمن والاقتصاد وأهمية التوافق الوطني، كما لو لم تكن قد مرت ستة أشهر من



عمر الثورة، بدأت -كما سبق القول- بالتحذيرات ذاتها. والأهم أن هذه التحذيرات قد تحولت إلى تحديات ثم إلى تهديدات، فهي وإن لم تختلف طبيعتها، فلقد اختلفت درجتها. فعلى سبيل المثال، فبعد أن ظل الإجماع، ولمدة شهرين حتى جمعة التطهير، حول أهمية، بل ضرورة دور الجيش في حماية الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية، فلقد شهد الشهران التاليان (مايو -يونية) انتقادات بالتباطؤ بسبب التواطؤ الخفي. ثم شهد الشهران الأخيران (يوليو- أغسطس) اتهامات واضحة بالمسئولية عن تقييد الثورة وعدم حمايتها. وظلت الاتجاهات تختلف في التفسير وفي تحليل المآل وتقديم التوصيات[1]. وبالمثل يمكن استخلاص ملامح كبرى لمسار سلوك وأفعال القوى الأخرى على الساحة المصرية.

إذن إجمالا لم تتصد المرحلة الانتقالية بفعالية لواجب الوقت مما يهدد اكتمال مسار الثورة أو يهدد بالالتفاف عليها أو تقييدها على الأقل، إن لم يكن إجهاضها في أسوأ الأحوال.

ومن ثم فإن المرحلة الانتقالية لا تؤسس حتى الآن لتغيير سياسي فاعل، ناهيك بالطبع عن تغيير حضاري.

---

(١) انظر نص التقرير الاستراتيجي الأول الصادر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية وملتقى القضايا الاستراتيجية بعنوان «الدور السياسي للجيش في مصر ما بعد ٢٥ يناير: الواقع والمنتظر»، وهو نتاج الحلقة النقاشية المغلقة التي عُقدت بمركز الحضارة بتاريخ ١٧/٨/٢٠١١.



وتنوعت التفسيرات لهذه المقولة، ما بين متهم للجيش بالأساس بالتواطؤ والخضوع لضغوط أمريكية وإقليمية، ومتهم للحكومة بالعجز وعدم الفاعلية، وما بين متهم القوى السياسية التقليدية والجديدة على حد سواء بالانجراف إلى لعبة الصراع على السلطة أساسًا، وما بين متهم للناس إما بالنفعية أو البلطجة أو التواكل أو غياب الروح الثورية والمبادرة. . . وعبر هذه التفسيرات المتنوعة سادت وتسربت التحليلات السلبية على حساب الرؤى البنائية، لدرجة دفعت البعض إلى تشخيص الحالة بأنها حالة مؤامرة الكل ضد الكل أو الشكوك المتبادلة بين الجيش والقوى السياسية والناس[١].

إلا أن قراءتي لكل هذه المشاهد تدفعني للقول بثلاثة أمور: أولها: إنها ليست مؤامرة أو سوء تواصل أو شكوكًا متبادلة في نيات، ولكنها حالة حوار الطرشان: فلا أحد يريد أو يقدر أن يستمع لأحد جديًا وعلى النحو الذي يساعد على اكتشاف المناطق المشتركة اللازم البناء عليها. ولكن الجميع يتحدث إلى نفسه وعن نفسه وضد الغير على نحو سادت معه الضوضاء والفوضى وغياب البوصلة. كل ذلك بالطبع تحت وطأة إرث ثقيل لنظام سابق فاسد لم يكتف باستنزاف موارد مصر، ولكن بثَّ وكرَّس فساداً أخلاقيًا ومعنويًا أدى إلى تآكل القدرة على الثقة المتبادلة بين المخالفين، وتآكل القدرة على الحوار المجتمعي البناء، وتآكل القدرة على الاستماع الجيد والفهم المتبادل. إنه الفساد الذي ضرب في الصميم أعصاب الجماعة الوطنية.

(١) معتز بالله عبد الفتاح: جيل جديد، الشروق: ٣١/ ٨/ ٢٠١١.

وإن كانت أيام الثورة الثمانية عشر قد مثلت استثناء على هذه الحالة مما يدل على أن خمائر الخير ما زالت قائمة بين أهل مصر، إلا أنها في حاجة للكثير لتستمر روح هذه الثورة وتتدعم من جديد باعتبارها نموذجًا حضاريًا عمرانيًا.

إن هذا الإرث هو الذي مكن من تصدر المصالح الضيقة على حساب مصالح الوطن، وهو الذي مكن من تغلب لعبة الصراع من أجل السلطة على خدمة المجتمع والناس، هو الذي كبّل حركة ومبادرة الناس من أجل واجباتهم قبل حقوقهم... إذن هي ليست حالة مؤامرة أو سوء تواصل من فراغ، ولكنه إرث عميق أدى بعد الثورة إلى تعديل الأدوار، فإن الذين استمروا في الهجوم والنقد طويلا لنظام مبارك مازالوا غير قادرين إلا على الهجوم والنقد أيضًا، مستغلين كل مساحات الحرية الموجودة، ومستهدفين رموزًا جديدة للهجوم عليها: الجيش أو الإعلام أو الإسلاميين أو الخارج. ولكن أين القدرة على التوافق التي يفترضها نموذج الديمقراطية التي يرفعها هؤلاء المعارضون الجدد (القوى العلمانية) الذين لم يلقوا في معظمهم مثل ما لقي المعارضون من الإسلاميين من عداء داخلي أو خارجي؟ وأين القدرة على الانفتاح والتعارف والتواصل لدى القوى الإسلامية، وعلى نحو يكسر القيود والحدود التي فُرضت عليها عنوة سنوات الحظر والتقييد، تلك القيود التي حرمت هذه القوى فرصة «التفاعل الطبيعي» مع المجتمع والقوى السياسية الأخرى والنظام السياسي بكاملة؟ ومن ثم كيف يجب تفعيل قدرة هذه القوى الإسلامية على نقد أداء المجلس العسكري والضغط عليه حماية لمطالب الثورة والتحامًا مع قاعدة أوسع من أهل مصر؟

الأمر الثاني: أننا جميعًا لم نعِ ولم نتفق على معنى أو مفهوم المرحلة الانتقالية وواجب الوقت الآني اللازم استيفاؤه خلالها، تمييزاً له عن واجب الوقت المستقبلي اللازم التصدي له بعد انتهاء هذه المرحلة الانتقالية، أي بعد بناء أركان نظام سياسي جديد، أي بعد إجراء الانتخابات البرلمانية ووضع الدستور واختيار رئيس لمصر.

فإن قدراً كبيراً من الاتهامات للحكومة بالفشل هو عدم تصديها لمشكلات هي في حاجة لوقت ممتد حتى تثمر حلولها، كما أن قدراً كبيراً من الاتهامات للمجلس مرجعها عدم التصدي السريع والفاعل لأمور لا تستطيع الانتظار. وكذلك فإن قدراً كبيراً من التخبط ثم الجمود -وخاصة في مجال السياسة الخارجية- مرجعه عدم القدرة على التمييز بين تغيير توجه السياسة الخارجية مع الثورة وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة الثورة وتدعيمها أولا.

بعبارة أخرى، جانب كبير من الفوضى والضوضاء وعدم وضوح الرؤية والمسار، ليس مرجعه مؤامرات أو شكوك متبادلة من فراغ، ولكن مرجعه عدم التحديد الدقيق لمهام المرحلة الانتقالية اللازم القيام بها من جانب القوى الأساسية: الرسمية والمدنية والشعبية على حد سواء. ناهيك عن عدم توافر الكيانات الوسيطة بين الناس والمجلس الأعلى والحكومة، مثل: النقابات والاتحادات المهنية (وها هي هذه الكيانات تدخل مرحلة تغيير مهمة بالعودة إلى الانتخابات الحرة، فهل هذا توقيت مناسب، أي قبل الانتخابات البرلمانية؟). ناهيك بالطبع عن الدور السلبي للإعلام، الذي كان مدخلا في

إذكاء استقطاب المعارك الوهمية وعدم التصدي للمعارك الأكثر أهمية والأكثر قدرة على تحقيق الجمعية وحماية مطالب الثورة.

ومن ثم وبدلا من أن يجتمع ويتوافق الكل على متطلبات المرحلة الانتقالية الأساسية «الأمن الداخلي والاقتصاد وتأمين الإطار الإقليمي المحيط، والعمل لتحقيقها من خلال توزيع أدوار فاعلة»، إذا بالجميع وقد انشغل بقضايا أخرى خلافية بالدرجة الأولى، لا يمكن طرحها في هذه المرحلة الانتقالية إلا وستؤدى إلى ما أدت إليه من تشتت الجهود واستنزاف الطاقات في قضايا مفتعلة مثل قضية المدني -الديني، والدستور أولا أم الانتخابات أولا. إذن مَنْ المسئول عن هذه الحالة؟ من صاحب فكرة الاستفتاء الذي أيقظ الإرث الذي توارى خلال أيام الثورة الثمانية عشر؟ من الذي يتلاعب بثنائية الإسلامي-العلماني أو ثنائية الدولة / المجتمع؟ . . . نحن جميعًا المسئولون، وإن كانت المسئولية تقع أكثر على من يدير المرحلة الانتقالية باسم الشعب، فإن الشعب مكلف أيضًا وصاحب مسئولية في الحفاظ على ثورته. إذن ما المطلوب؟.

الأمر الثالث: هناك حاجة ماسة وضرورية وملحة لإعادة توزيع الأدوار فيما تبقى من «المرحلة الانتقالية» بفرض أن صدور أو عدم صدور وثيقة مبادئ دستورية -إلزامية أو استرشادية- سيكون المنطلق نحو «الانتخابات» ونحو الانتقال السلمي لسلطة مدنية بطريقة ديمقراطية. وآمل أن تكون دروس الجدال الساخن حول هذه الوثيقة كانت نقطة بداية نحو مرحلة أكثر إيجابية.

فما الذي ينقص في أدوار كل من القوى السياسية؟

مطلوب من المجلس الأعلى العسكري[١]:

١- «ألا يبخس المجتمع حقه» وأن يكون أكثر استعداداً للاستجابة للضغوط الشعبية دفاعًا عن الثورة، وذلك بعدم منع المظاهرات وبمنع تقديم الناشطين المدنيين للمحاكمات العسكرية، والأهم ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]. فإن ذلك الأمن والتأمين جدير بإعادة الصلة التي انقطعت بين «الناس» والثورة، وجدير بالطبع باستعادة الثقة في نيات وأهداف الجيش تجاه الثورة.

٢- إزالة الضبابية عن موقف المجلس بين القوى العلمانية والإسلامية وتأكيد حق الجانبين في لعبة سياسية نزيهة وشفافة، دون استقواء طرف بالجيش على آخر، أو دون استقواء طرف بالخارج وبالإعلام على آخر.

٣- إعلان جدول زمني واضح ومحدد لما تبقى من مهام المرحلة الانتقالية، ينطلق من إعطاء الأولوية لاستعادة الأمن في الشارع وحماية الأمن الاقتصادي.

٤- الشفافية فيما يتصل بالسياسة الخارجية لمصر في وقت تزايدت فيه الضغوط الإقليمية (من الوجود الغربي في ليبيا، الوجود الإسرائيلي في جنوب السودان، سخونة منطقة الحدود مع إسرائيل في سيناء في ظل

(١) المرجع السابق.

دعاوي تعديل كامب ديفيد أو إلغائها، العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة، الضغوط الخليجية، تحديات الثورة في سوريا لأمن الشعب السوري وحقوقه في الحرية ولحالة التوازن الإقليمي).

مطلوب من القوى السياسية الحزبية ما يلي:

١- الاعتراف بتعدد مرجعيات ومصادر العمل السياسي والمدني والشعبي، والقبول بأن اختلاف المرجعية لا يُخرج صاحبه من دائرة الثورة (تخوينًا أو تكفيرًا)، والتوافق على أن المدني لا يعني استبعاد «الإسلامي»؛ لأن العمل السياسي يمكن أن يتم أيضًا من مرجعية إسلامية. ولكن على «الإسلامي» أن يمايز بين الديني والدعوي والسياسي والحزبي. فلا يتم استحضار «المرجعية الإسلامية» في المجال السياسي والعام بمثل ما يتم استحضارها به في العمل الدعوي أو الديني، ومن ثم ضرورة التمايز بين «الإسلامي» في المجال العام و«السياسي» في الجامع أو المسجد، فالأخير يجب ألا يكون حزبيًا ولكن يكون بالقدر اللازم لتعبئة الاهتمام بالشأن العام والبذل من أجل الوطن والأمة وليس الجماعة المنتمي إليها فقط.

٢- عدم الاستقطاب في معسكرات متقابلة منعزلة ولكن ضرورة عبور الحدود فيما بين التيارات الإسلامية، وفيما بين التيارات العلمانية، وبين الإسلامية والعلمانية، وعلى نحو يفسح الطريق أمام تحالفات وتحالفات مقابلة لأغراض العملية السياسية، وليس تجميدًا للحياة السياسية في استقطاب إقصائي استعلائي، يستعرض فيه البعض عضلات القوة في الشارع، في حين يستعرض فيه البعض الآخر عضلات الفكر في الإعلام.



٣- الانتقال من النخبوية القديمة إلى الجماهيرية، وإلى نخب جديدة تكون الأقدر على الالتحام بالناس وكسر الجمود في العلاقة بين النخب والناس، وبعيداً عن استئثار السلطة فقط باهتمام النخب.

٤- مطلوب من القوى السياسية الحزبية التقليدية: أمران: الأمر الأول: الاهتمام بإعادة تنظيم العلاقة مع روافدها الشبابية، حمايةً لائتلافات شباب الثورة من الالتفاف عليها، وهي حماية الخبرة والحكمة وليس حماية القيد ورفض الاستقلالية، وهي مساندة لجيل جديد من النخب.

الأمر الثاني: الاهتمام بالإطار الدولي المحيط، إقليميًا وعالميًا، وما له من تداعيات على مسار الثورة. والتفكير في هذا الإطار على نحو لا ينطلق دائمًا من فرضية أن الخارج -كله ودائمًا- عدو، أو مصدر لمساندة ودعم في مواجهة باقي الأهل في الوطن.

مطلوب من الناس ما يلي:

استعادة مدنية المجتمع بمعنى مبادرته وفعاليته ومشاركته في الواجبات قبل الحقوق، في المراقبة والمحاسبة قبل النقد والاتهام، في العمل من أجل التغيير قبل انتظار ثمرات التغيير بأيدي غيرنا...

مطلوب من الناس: التمييز بين الخروج لمطالب الثورة الكلية والخروج تهديداً لما تبقى من الدولة من مؤسسات، التمييز بين الخروج دفاعًا عن حقوق نوعية مشروعة والخروج تعبيراً عن غضب أو ثأر شخصي، التمييز بين الاعتصامات والمظاهرات دعمًا لمطالب الثورة أو مطالب فئوية مشروعة

والخروج احتجاجًا على أو غضبًا من أحداث هي من مجريات الأمور، التمييز بين انتظار النجدة من «الحكومة أو الجيش» والقدرة على المبادرة (اللجان الشعبية للأمن، وحماية المستهلك، والتكافل الاجتماعي، والتوعية السياسية)، التمييز بين التعرض لبلطجية النظام السابق الذين يسعون لأكثر من الكسب الحرام أي يسعون إلى ترويع الناس تحقيقًا لأهداف سياسية، وبين قطع الطرق والخروج لأبسط الأسباب.

مطلوب من الناس: من يمثلون «الكتلة الصامتة» أن يتحركوا عن موقف الصمت والمراقبة، لأن «صمتكم يقتلنا» استرشاداً بمقولة الثوار السوريين مخاطبين الشعوب والحكومات العربية المحيطة بهم والتي تتفرج على آلة الأسد العسكرية وهي تحصد أرواح الثوار بالعشرات كل يوم وعبر أرجاء سوريا كافة.

وأخيراً مطلوب منا جميعًا أن نستعيد بعمق ووعي وتفان وقائع وأحداث ودلالات أيام الثورة المجيدة (٢٥/ ١ – ١١/ ٢)، لابد من إحياء وتجديد الذاكرة بهذه الأيام، نعم إحياء وتجديد، ولم يكد يمضي عليها أكثر من ستة أشهر. نحن في حاجة ماسة لمليونية جديدة ولكن بروح جمعة الغضب أو الصمود أو الاستمرار أو التطهير أو الوحدة الوطنية وليس بروح جمعة ٨/ ٧ أو ٢٩/ ٧ أو ١٢/ ٨.

٣/ ٩/ ٢٠١١



أ.د.نادية محمود مصطفى

- من مواليد ١٤ أغسطس ١٩٥١م.
- أستاذ العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد سابقًا (حوار الحضارات سابقًا) (أبريل ٢٠٠٢ - سبتمبر ٢٠١٠).
- مدير مركز الحضارة للدراسات السياسية منذ تأسيسه عام ١٩٩٧م.
- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد سابقًا (يونية ٢٠٠٢ - يونية ٢٠٠٦).
- عضو في الهيئة الاستشارية لعدد من المجلات والدوريات العلمية، مثل مجلة (إسلامية المعرفة)، ومجلة (المسلم المعاصر).
- عضو لجنة الترجمة ولجنة السياسة فى المجلس الأعلى للثقافة.

● تنصب اهتماماتها الرئيسية في مجال البحث العلمي والتدريس على:

- العلاقات الدولية في الإسلام، على المستويين المعرفي والنظري.
- دور الدين في الحياة السياسية والاجتماعية، خاصة في مجال العلاقات الدولية.
- القيم والعلاقات الدولية في عصر العولمة.
- الأبعاد الثقافية للإصلاح في مصر والعالمين العربي والإسلامي.
- الأمة الإسلامية في النظام الدولي المعاصر والجدل حول قضية حوار/ صراع الحضارات.
- الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضارى إسلامى في العلاقات الدولية.

● من أهم دراساتها وأبحاثها:

- الإشراف على والمساهمة في إعداد وتنفيذ مشروع جماعي في موضوع «العلاقات الدولية في الإسلام»، وهو المشروع الذي تم برعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، وشارك فيه عدد من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

واستمر العمل في المشروع منذ عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٦، وصدر في اثنى عشر جزءاً حول المنهاجية، ومنظور الأصول، وخبرة الممارسة التاريخية.

- «إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارنة»، بحث مقدم إلى مؤتمر حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز) فبراير ٢٠٠٧م، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (تحت الطبع).
- المساهمة في الإشراف على كتاب «أمتي في العالم»، وهو كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي، يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية منذ ١٩٩٧.
- «دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية»، بحث أعد كإطار نظري لاستكمال المستوى الثالث من مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام» والخاص بالفكر الإسلامي، يوليو ٢٠٠٨.
- «دراسة استكشافية في مشروعات نهضة الأمة: نحو بناء مشروع استراتيجي لنهوض حضاري وسطي»، في إطار «مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية: الأمة والعالم»، ٢٠٠٩.
- الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (١) (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١).
- الديمقراطية العالمية: من منظورات غربية. ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١).

● شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية؛ منها:

- مؤتمر تطوير التعليم الجامعي في الوطن العربي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.
- الندوة الفكرية الأولى للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بعنوان «العلامة توفيق الشاوي: جهاد، واجتهاد، وتجديد»، المنعقدة في (١٥ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩).
- ورشة عمل دولية حول «الديمقراطية العالمية "Building Global Democracy"، والتي عُقدت في القاهرة في الفترة (٦ - ٨ ديسمبر ٢٠٠٩).

●●●



مركز الحضارة للدراسات السياسية

«مركز علمي وبحثي مدني ناشط في شئون الأمة الإسلامية وقضاياها وبناء منظور حضاري في علاقات الأمة الحضارية».

تأسس في ديسمبر ١٩٩٧م.

● **الرؤية:**

السعي لوضع «الأمة المسلمة» وقضاياها في بؤرة الوعي والاهتمام، وإفساح المجال أمام منظور حضاري للعلاقات الدولية؛ بحيث يتحقق التأصيل للرؤية الإسلامية في مناهج العلوم الحديثة وتفعيلها وتشغيلها في الواقع الفكري والعملي؛ إسهامًا في جهود إيقاظ الأمة وإنهاضها.

● **الأهداف:**

١- استمرار نقل الوعي المنهاجي والمنهجية المنبثقة من منظور إسلامي بين أجيال الدارسين والباحثين وخاصة طلاب الدراسات العليا.

٢- تنفيذ خطة لتقويم ومراجعة المشروعات الفكرية الكبرى التي تهدف إلى إحداث النهوض الحضاري.

٣- العمل على نقد وإعادة بناء المفاهيم المحورية في العلوم الاجتماعية والإنسانية.



٤- التثقيف المنهجي في كل من العلوم النقلية والشرعية والعلوم الاجتماعية الحديثة.

٥- التواصل الفعّال مع شباب الباحثين وطلاب الدراسات العليا والمدرسين بالجامعات من خلال: الدورات، والملتقيات الحوارية، والندوات.

٦- تفعيل ما تم إنجازه من إنتاج نظري ومنهاجي في دائرة المنظور الحضاري والمنهجية الإسلامية عبر كتب أكاديمية وحلقات دراسية ودورات تثقيفية وتدريبية.

● **البرامج والأنشطة:**

١- تخطيط وتنفيذ الأعمال البحثية والدراسات العلمية المرتبطة بتفعيل المنهجية الإسلامية.

٢- تنظيم دورات تثقيفية وتدريبية لنقل الخبرات العلمية والمعرفية والمنهجية إلى الأجيال الصاعدة، وتأصيل الرؤية الحضارية الإسلامية في الحقول العلمية الاجتماعية والإنسانية المختلفة.

٣- إصدار حولية بعنوان «أمتي في العالم»؛ تهتم بقضايا العالم الإسلامي، وتعتبر منظارًا راصدًا لمجريات الأمور داخل «الأمة المسلمة» -سواء داخل النطاق الجغرافي الأساس للإسلام أو عبر الأقليات المسلمة المتناثرة خارج هذا العالم.

وقد صدر من هذه الحولية ثمانية أعداد:

- الأول (١٩٩٨م): ركَّز على مسألة «الأمة والعولمة».
- الثاني (١٩٩٩م): ركز على «العلاقات البينية داخل الأمة».
- الثالث والرابع (٢٠٠٠- ٢٠٠١): عدد خاص تحت عنوان «الأمة في قرن» (صدر في موسوعة من ستة مجلدات نشرت بالتعاون مع دار الشروق الدولية بالقاهرة).
- العدد الخامس (٢٠٠١-٢٠٠٢): جاء مركزاً الضوء على «تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على أمة الإسلام».
- العدد السادس (مايو ٢٠٠٥): ركز على قضية «الحرب على العراق وتداعياتها على أرجاء الأمة الإسلامية».
- العدد السابع (٢٠٠٧): ركز على قضية «الإصلاح فى الأمة بين الداخل والخارج».
- العدد الثامن ٢٠٠٨: مرصد الحالة الإسلامية ٢٠٠٨ ، وهو بمثابة تقرير استراتيجي عن العالم الإسلامي خلال العام ٢٠٠٨.
- العدد التاسع ٢٠٠٩: غزة بين الحصار والعدوان .
- العدد العاشر ٢٠١٠ : الحالة الثقافية للعالم الإسلامى .

كما صدر عن المركز:

- كوسوفا . . كوسوفو: أ.د. محمد الأرناؤوط، ١٩٩٨ .

- الطريق إلى التراث: مقدمات معرفية ومداخل منهاجية، ٢٠٠٤ .

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق (جزءان)، بالاشتراك، ٢٠١١ .

- د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا، ٢٠١١ .

- د. نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية : من منظورات غربية ونحو منظور حضارى إسلامى فى العلاقات الدولية

٤- عقد مؤتمرات وندوات لمدارسة قضايا الأمة:

- عقد المركز مؤتمرًا خلال العام ٢٠٠٨ ، بالتعاون مع «برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وذلك تحت عنوان «ستون عامًا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان في النظرية والتطبيق: قراءة جديدة» .

- المؤتمر الأول لشباب الباحثين: العدوان على غزة: خريطة الحدث والدلالات الحضارية (١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٩)، بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة .

يشرف على المركز:

أ.د. نادية مصطفى، أستاذة العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، أستاذ النظرية السياسية والفكر السياسي الإسلامي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.

العنوان: ١٢ ميدان التحرير- شقة ١٢ الدور الثانى- القاهرة تليفون: ٠٢٢٥٧٧٩٧٦٥
الإيميل: cenciv@yahoo.com
الموقع: www.ccps-egypt.com

